٣٠٢٠

نحو

Copyright © King Saud University

٩٦ ص ١

Copyright © King Saud University

٤١٥٨/م

شرح ديباجة المصباح للمطرزي ، لم يعلم المؤلف ، كتب سنة ١١٠٨هـ.

١٥٠ ق ١٣ س ٢١×١٤سم

٤١٦٥/م١ نسخة وسط (ضمن مجموع ق ١ - ١٥١أ) ، أضرت الأرضة بأجزاء منها ، خطها نسخ معتاد ، بأثنائها نقص.

كشف الظنون ٢ : ١٧٠٨ الأزهرية ٤ : ٢٥١

١- النحو، اللغة العربية أ- تاريخ النسخ .

٤١٥٨/م

اعراب ديباجة المصباح ، لم يعلم المؤلف. بخط (٠٠٢) ابن عمر سنة ١١٠٧هـ.

٢٤ ق ١٩ س ٢١×١٤سم

٤١٦٥/م٢ نسخة متوسطه (ضمن مجموع ق ١٥١ب - ١٧٦) ، بها أثر أرضة ، خطها نسخ معتاد .

الظاهرية ، النحو، ٢٤ ، الأزهرية ٤ : ١٠٩

١- النحو ، لغة عربية أ- الناسخ ب- تاريخ النسخ

Copyright © King Saud University

هذا كتاب [redacted] في علم النحو

هذا (٤٩٣)

هذا

هذا كتاب [redacted] علم النحو

المذكور.

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

الرقم ٣/١٨٢ ف ٤٦٥

العنوان مرعى المتأمل في كنايه أولها: الحمد لله رب العالمين

المؤلف لم يسم شارح، لم يعلم اسمه

تاريخ النسخ ١١٠٨ هـ

اسم الناسخ ؟ ؟ بن عمر

عدد الأوراق ١٧٤ ورقة

ملاحظات

Copyright © King Saud University

م

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشرط فلذلك دخلت الفاء لازمة لها

قال سيبويه قولهم اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وانما

ط مبتدأ ٤ مفعول لقولهم

دخلت الفاء الى الخبر كراهة ان يليا حرفي الشرط والجزاء لفظا

اي اخرين

ولتضمنها معنى الابتداء لم يلها صرفها فلا يليها الا الاسم وتستعمل اما اما اي اما

في الكلام على وجهين احدهما ان يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله اي اما

على طريق الاستيناف كما تقول جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما بكر فاهنته

واما مدبرة فقد عرضت عند والذي ان يستعملها الخاطئ في كلام مشا اما

فه من غير ان يتقدم كلام ومنها ما يأتي في اوائل الكتب وبعد من الظروف الزمانية

اي من الوجه الثاني

وكثيرا ما يحذف المضاف اليه ويبنى على الضم ويسمى غاية وهنا لم يحذف المضاف

اليه فلم يبن وترك منصوبا على الظرفية والعامل فيه اما عند سيبويه وجميع النحويين

اي لتفصيل نسب الفواتح جنسل الز

ثلث الحركة كقولك مررت بمن عرفته فاذا نقرر هذا

فنقول الحرف المستفاد من العامل ممتنع في الفعل على وجهين

الاولين دون الثالث والعين في الاعراب في الاولين

دون الثالث الا ترى انهم حكموا على مثلي ومثل ما والذي وغيره

لفظ

بانه مبني مع كونه البتة مرفوع المحل او منصوب او مجرور

فلم يعتدوا بالحركة المحلية فكذلك في الفعل لم يعتدوا

بالحركة المحلية قوله والتنوين انما اختص لحوق التنوين

بالاسم لانه انما يدخل على الكلام اما فرقا بين المنصرف

وغير المنصرف نحو زيد ورجل واحمد لا يتصرف الا

في الاسم اذ الصرف ومنعه لا يكونان الا في الاسم

واما فرقا بين المعرفة والنكرة في نحو صه فانك اذا

قلت صه بغير التنوين فمعناه افعل السكوت الذي و

Copyright © King Saud University

واذا نونت كان المفعى سكونا ما وقتا ما وذلك لا يتصور
ايضا الا في الاسم واما عوضا عن المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ
الا صل اذ كان كذا وكذا ح والمضاف لا يتصور الا في الاسم
فقد عرفت ان التنوين الداخل لاجل هذه المعاني لا يتصور
الا في الاسم واما التنوين اللاحق قافية الشعر بدلا عن
حرف الاطلاق في نحو قوله جزرا قلي اللوم عاذل والعتابن
فقولي ان اصبت لقد اصابن فان الا صل واصابا عتابا
فحذف حرف الاطلاق وناب التنوين منابه والتنوين
الغالي الذي يلحق القافية المقيدة في نحو قوله
رويبة وقاتم اعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع
الخفق فان الا صل المخترق ساكنا ثم لحقه التنوين فلا اختصاص
لهما بالاسم وقولهم التنوين يختص بالاسم
اراد والثلثة الاول دون الاخرين فوله

قوله والفعل ما دخله قد والسين وسوف اعلم ان الفعل حدث وعلامات فحده على ما ذكره الزمخشري وغيره وهو ما دل على اقتران حدث بزمان واما العلامات فهذه دخول قد وانما اختص دخوله بالفعل لانه وضع لتقريب الماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة او لتقليل في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق فيمتنع دخوله اذا للدعا الماضي او المضارع ومنها دخول السين وسوف وانما اختص دخولهما بالفعل لانهما وضعا للاستقبال فيمتنع اللدعا في الفعل فدخولهما ممتنع لئلا والاستقبال للدعا الفعل نحو سيخرج وسوف يخرج وفي سوف زيادة تنفيس وتاخير ومنها دخول الجوازم نحو لم يخرج ولما يضرب وانما اختص دخولها بالفعل لاختصاص الجزم به كما اختصاص الجر بالاسم عما سيجيء في بعد ومنها اتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو اكرمت واكرما واكرمو واحترزنا بالبارزة عن المستكنة فانها لا تختص بالفعال بل تستكن في الصفات نحو زيد ضارب اى

Copyright © King Saud University

ضارب هو كما انقطع زيد ضرب واما البارز ت فلا تتصل الا بالفعل

ولم يتعرض المصنف لذكر البارز ة ولعله اراد بالاتصال في قوله و

اي الفعل حينئذ

اتصل به الضمير المرفوع العرفي اللغوي دون النحوي لا يتناول

اي دون الاصطلاح حتى

هذا الا الضمير البارز الا ترى انك اذا قلت ضربت وضربنا صح ان يقال

قد اتصل بهذا الفعل شيء بخلاف ما اذا قلت زيد ضرب فانه يمتنع

ان يقال ان الفعل قد اتصل به شيء الا بالاصطلاح النحوي لان

الحسن البصريين يشهد بانه ما اتصل به شيء واما المرفوعة فقد احترز

اي الفعل

بها عن المجرورة والمنصوبة فان المجرورة لا تتصل بالفعل اصلا

وانما تتصل بالاسم والحرف نحو غلامكم ومررت بك واما المنصوبة فقد

اتصلت بالحرف نحو اياي واياك واخواته وبالاسم ايضا عند الشيخ

عبد القاهر ره فانك اذا قلت الضاربك والضاربه فالضمير ههنا

اي الضاربه الى الضمير المجرور المتصل

وفيفق النحاة معه

ضمير المنصوب عنده عامل يجيء بعد لا يقال ان اسماء الافعال

قد اتصل بها الضمير المرفوع البارز نحو ايا تواو نحوها ميلا وهو

علامة

علامة الفعل والحال ان اسماء الافعال لا تثبت بافعال حقيقة لا

نا نقول لا نسلم ان ما اتصل بها من الحروف ضمائر مسندة بل

اليها بل هي حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف في اياك وبالك

وارايتك والتاء في انت وانما كان اسنادنا الى الضمائر المستكنة

فيها بدلا لانها لو كانت ضمائر لفاعليها الوجب ان يكون اسناد

جميعها اليها كما في الافعال فاذا كانوا يقولون بايهن لاء يهلن ويا

قوم صه ونحوهما ولا شك ان اسنادهما الى ما يستكن فيهما كانوا

لك ما تواو مسند الى ضمير مستكن وانما الحق الواو والياء انا بان المستكن

اعلام

فيه ضمير الجمع لا الواحد فهو كنحو الواو في ابرأت وفي قوله

اكلوني خ ع

تعالوا سرت والنحوي الذين ظلموا على احد التاويلات الثالثة

ومنها لحوق التانيث الساكنة احترزنا بالساكنة عن المتحركة

تا ٦ ٤

فانها تختص بالاسم نحو مسلمة وقائمة واما الساكنة فلا يكون

الا في الفعل نحو نصرت ونعمت وبئست وانما اختص

Copyright © King Saud University

المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لثقل الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما قوله وله ثلثة امثلة الممنوح الآخر ويسمى الماضي والما
ضي هو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وهو مبني على
الفتح وسبب بنائه ظاهر وهو انه فعل والاصل في الافعال البناء
لان المعنى الموجب للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضا
فة مفقودة فيها فبالحري ان يبنى ولا تقرب واما سبب بنائه على الحركة
والاصل في البناء السكون فهو ان له ادنى مشابهة بالاسم وهو وقو
عه موقعه في مررت برجل قام كما تقول مررت برجل قائم ففضل
بالحركة على فعل الامر الذي لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه والحا
صل ان المضارع الاسم لما ضارع الاسم مضارعة تامة من غير وجه اعرب
والماضي لما كانت مضارعته غير تامة لم يعرب ولكن عدل عن اصله
البناء الذي هو السكون الى الحركة والامر لما لم يضارعه بوجه
حق ما ترك على اصل البناء وانما اختيرت الفتحة من بين الحركة

لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا مفتوح الاان يعرض ما يوجب سكونه
او ضمه اما السكون فعند الاعلال نحو دعى ورمى وقد ثبت
من اصول التصريف ان الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما
قبلهما تقلب الواو والياء الفا والالف لا تقلب تقبل الحركة
وكذا عند لحوق بعض الضمائر نحو ضربت وضربنا وضربن
وانما اسكن عند لحوق هذه الضمائر فرارا عن توالي الحركات
في البيان
الاربع فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني الفعل والفاعل اذ الفاعل
كالجزء من الفعل على ما يجيء واما الضم فمع واو الضمير نحو ضربوا
لان الواو اذا كانت متحركة فما قبلها مضموم ابدا وقوله والتاء لئلا
ما يتعاقب احدى الزوائد الاربع وانما تعتقب هذه الزوائد
على اول المضارع لانه لما وجب المخالفة بين الماضي والمضا
ارع وكان الفعل اما صادرا عن المتكلم وحده او عنه مع غيره
او عن المخاطب او عن الغايب طلبوا احد هذا يدل على
جواب لما

Copyright © King Saud University

المضارعة وعاهن لمشابهتهم في طلب الايجاز فوجدوا في اوائل الحروف
بالزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام اذ المتكلم للاخبار
عنها او عن بعضها اعني الحركات فهم وا الى الالف فحركوها لتأتي
الابتداء بها واختصوها بالمتكلم لموافقتها اوّل انا اولانها في الاصل
اخف فيستأثر المتكلم بالاخف ثم عمدوا الى الواو فوجدوا فيها شذوذا
دتها اولاً تفضي الى الاستثقال لان الفاء ربما يقع واواً فلو زيدت
عليها واو اخرى ثم ادخلت الواو العاطفة لادّى الى اجتماع الامثال
وكان يشبه نباح الكلب فعوضوا عنها التاء لانها كثيراً ما تبدل
منها في نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه وجعلوها علامة
للخطاب والتانيث لكونها علما للخطاب والتانيث في الماضي ولم
يمكن الفرق بينهما ههنا باسكانها في احد الموضعين لوقوعها اوّ
لاجل الماضي ولم يمكن ضمها ايضا لالتباس الفعل المبني للمفعول
ولا كسرها ايضا لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر حرف المضارعة

ثانيا للفاعل بالفعل المبني

الثنية
اي المشابهة
اي التخصار
طريق
اي عن تلك الحروف
اي قصروا
اي بحصل
اي الالف المتحرك
اي اختصوها
غيبة لان المتكلم سبقها
اي الواو
اي التاء
اي بحصل
اي على الفاء
اي الواو
فتحوا

فتقول تعلم بالكسر ثم عمدوا الى الياء فلم يجدوا مانعا يمنع
من زيادتها وقد اتوا بها وتعينت للغائب اعني غير المتكلم
والمخاطب ثم طلبوا للمتكلم مع غيره حرفا تزاد في اول الفعل
فوجدوا النون محروف بذلك الموضع النون لانها علم للمتكلمين
في الماضي ولانها اقرب الحروف شبها من حروف المد واللين لكونها
غنية في الخشوم كلها انها مدة في الحلق فان قلت فلم اختصوا صيغة
المضارع بالحاق الزيادة دون الماضي قلنا لان صيغة المزيد عليها
بعد صيغة المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان
الماضي فجعل صيغة السابقة للزمان السابق والاحق باللاحق

قوله وسمي المضارع انما سمي مضارعا لانه يضارع الاسم
اي يشابهه وذلك من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال اما
اللفظ فلموازنته اسم الفاعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه
نحو ضارب وتضرب ويدحرج ويدحرج واما المعنى فمن و

واسطة بين المخاطب والمتكلم
واسطة بين الغائب والمخاطب لكونها من الخارج
فوله ص المتكلم والمخاطب واحترز بزيد عن علم الله تعالى لانه لا يقال له غائب
اليه من حيث الوجود او انه احترز بزيد عن فعلان وفعلى فانه قيل
فان الياء والتاء للغائب والغائبة والمخاطب والمخاطبة
غيبة المتكلم والمخاطب احترز عنها بقوله
المخشوم اقرب الى الخلق بكون النون اقرب
الحروف المدّ واللين الى الياء
بعضها وهو الالف من الحلق وحمل الواو
والياء عليها ان لم يكونا
حلقيا هم
من واسطة المخارج لا
الحلق لان الواو والياء
والخلق مع ان الواو
اي من جهة المعنى ايضا

وجوه احدهما انه شايع فيختص اعني انه صالح للزمان الحاضر
اي المضارع
والمستقبل ثم يختص باحدهما بدخول اللام او السين او سوف كما ان
اسم الجنس شايع في امته ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام العهد
وثانيهما انه بذلك قد شابه الاسم في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية و
مضارع
الاضافة واختصاصه بواحد منهما عند دخول احد من العوامل
اي الفعل
وثالثهما انه بالشيوع قد اشبه الاسماء المشتركة كالعين وغيره ونحويا ورا
بها مبادرة الفهم الى كل واحد منهما اعني اسم الفاعل والفعل
المضارع الى الحال عند الاطلاق نحو زيد مصلي وزيد يصلي وا
ما الاستقبال فمن وجهين احدهما وقوعه موقعه نحو زيد قايم و
اي اسم الفاعل
اي المضارع
زيد يقوم والثاني دخول لام الابتداء عليه كل واحد منهما نحو ان
زيدا لقايم وان زيدا ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل
الاسم من هذه الوجوه سمي مضارعا واعرب بوجوه اعراب الاسم
وعوض الجزم بمكان الجر على ما سبينه وموضعه انشاء الله تعالى

واذا

قوله واذا دخلت عليه لام الابتداء خلص للحال يعني ان اللام
جواب اذا
في قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للحال فان قلت اذا كانت اللام
للحال فكيف جامعت حرف الاستقبال في قوله تعالى ولسوف يعطيك
فترضى
اخرج حيا ولسوف يعطيك ربك قلت ان اللام تفيد التاكيد
والحال في الآيتين قد تجرد بمعنى التوكيد ونظيره حرف النفي
في فالله فانه تفيد التعريف مع انه عوض عن همزة اله ثم تجرد
اي لاطراد الجمع بين
في النداء للتعويض مضمحلا عنها معنى التعريف فلهذا اجيز نداء وه
اي عن النداء
اي زيدا
اي عن لو
مع ان الجمع بين حرف التعريف وحرف النداء ممتنع ولذا قطع
همزته نحو يا الله قوله والثالث الموقوف الآخر ويسمى الامر اعلم
اي صيغة الامر في المستقبل
لان اللام لا تدخل على
فعل مجزوم الآخر
فعل مجزوم الآخر وليس
اي الفعل
ان صيغة الامر الحاضر تؤخذ من المستقبل لا مخالفة بين صيغتيهما
الا ان تحذف الزوايد ثم يعرف لك ان كان ثانيه ساكنا اجتلب
همزة الوصل ضرورة امتناع الابتداء بالساكن فان كان
متحركا تركته على حاله فتقول من تضرب اضرب ومن تعد

وجوب اتى من تعالج وان كنت
ان اللام قد تدخل على ما هو في الحال
وسوف داخل على الفعل

حرف التعريف وحرف النداء ممتنع قطع
همزته وقطع الهمزة دليل على انتفاء
لازم التعريف دخول النداء وهو التاء

معرب مجزوم بلا مقدرة وعند البصريين
موقوف الآخر والصحيح ما ذهب اليه البصريين
ان الفعل اعما كان معربا بالمشابهة التي
يحصل بدخول حرف المضارعة فيه فلهذا اشار المصنف
فت عاد الى البناء فلهذا اشار المصنف
الى مذهب الصحيح بقوله الموقوف
الآخر هـ

Copyright © King Saud University

عِل ومن تجرب جرب ومن تحاسب حاسب وهذا معنى قوله

مشتقا عا طريقة افعل اي مشق من مضارعه كاشتقاق افعل

من تفعل واما قولهم في تكرم اكرم بقطع الهمزة فلان الامر

صل وتكرم تؤكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فجاؤا بالامر على

الاصل بفاد يا بزلك عن اللبس بين الامر من المجرد الثلاثي

وبينه من المزيد فيه وانما حذفوا الهمزة من المضارع وآثروا عن

اجتماع الهمزتين في فعل المتكلم نحو اؤكرم وقد حذفوا من

الكل اجراء للباب على وتيرة الاطراد ثم اعلم ان الامر موقوف

في عند البصريين اي مبني على السكون لان الاصل في الافعال البناء

على ما سبق الاشارة اليه والاصل في البناء السكون وانما اعرب

منها ما اعرب وبني منها على الحركة ما بني لحصول المشابهة

بينه وبين الاسماء ولا مشابهة بين فعل الامر وبين الاسم

بوجه من الوجوه فيما الجرمي ان يكون باقيا على اصل البناء وا

ولكوفيون على انه معرب مجزوم لان الاصل في افعل

لتفعل كقولهم في امر الغايب ليفعل وعاذلك قراءة النبي عليه السلام

فبذلك فلتفرحوا فحذفوا اللام جريا على سنتهم في طلب التخفيف

فيما يكثر استعمالهم له ثم حذفوا حرف المضارعة تفاديا بزلك

من وقوع اللبس بينه وبين المضارع فبقي الفاء ساكنا فاجتلبت همزة الو

صل وابتدء بها واصحابنا ذكروا بان علة وجود الاعراب في المضا

رع وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة

ثابتة سالمة عن المعارضة فكان حكمها ثابتا ولهذا كان قوله تعا

فلزلك فلتفرحوا وامثاله معربا لوجود حرف المضارعة وحرف المضا

رعة محذوف في محل النزاع فكانت علة للاعراب منتفية فيكون الاعراب

منتفيا وهو المطلوب فل والحروف ما جاء لمعنى ليس باسم

ولا فعل نحو هل وبل الجرف ما دل على معنى في غيره وذلك لان الحروف

وصل ورابط تستعمل في المعاني الاسمية والفعلية ولا تعتبر لها وحدها

في الاعتبار

Copyright © King Saud University

عما لا انفراد للاجزاء بالدلالة على معنى فيه مثلا لا يحصل عما الانفراد حتى
يتوسط بين الكلمتين وعما هذا سائر الحروف لا يقال ان في قد
تدل على الاشتمال وعما الاعما الاستعلاء والى عما الانتهاء وهذه
الفاظ على
كلها معان لا يحتاج في تصورها الى غيرها لانا نقول ان هذه
الحروف قد تدل على المعاني نحو ما ذكرت ولكن عن الخياز
الى الاسماء والافعال ولا تدل عليها دلالة الاستقلال فهذا
واقع كما يقال الاشتمال واقع وعما هذا سائر الحروف فهذا
معنى قولهم الحرف اذا ثبت بينهما لا يكون حديثا ولا محدثا عنه
قوله واذا عرفت ان كلامن هذه الاقسام الثلاثة تسمى
كلمة فاعلم انه اذا تألف منها اسمان او اسم وفعل وافاد كلما
كلاما وجملة اعلم ان الكلام انما يطلق عما يحسن السكوت
عليه وذلك لا يتاتى الا بالاسناد وهو في عرفهم عبارة
عن ضم احد الكلمتين الاخرى على وجه الافادة التامة

Copyright © King Saud University

اى عما وجه يحسن السكوت عليه والاسناد لا يتعقل بين الفعلين
ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا بين حرفين ولا بين حرف
واسم وحرف وفعل لما عرفت ان دلالة الحرف ليست بدلالة
الاستقلال وانما هي انحياز ما فوضعهم الى الاسم والفعل والاسناد
والصحيح انما يتعقل بين فعل واسم لان الاسم هو الدال عما الذات
والشخص والفعل هو الدال عما المعنى والنسبة فالاسناد حصل
يتعقل بينهما لا محالة وكذا بين الاسمين بشرط ان يكون في
احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور بدون المعنى
النسبي وهذا معنى قولهم ان الخبر لا بد وان يكون فعلا
او في معنى فعل وقد نصوا عما ان زيدا اخوك في تاويل قولنا
اخيك وعمرو غلامك مملوك فمن هذا عرفه
ان الكلام يفتقر الى ثلاثة شرائط احدها هو الثاني
تحققا او تقديرا نحو زيد قائم وقام والثانية كون ذ

ذلك التاليف من اسمين او اسم وفعل والثالثة كون ذلك التاليف

على وجه الاسناد لا على وجه التعدي والاضافة والتقييد اعني التو

صيف وغير ذلك نحو غلام زيد او غلام زيد او الرجل الزاهب

فقوله اذ تألف اشارة الى الشريطة الاولى وقد احترز بها عن افراد

الكلم وقوله اسمان او اسم وفعل اشارة الى الشريطة الثانية وقد

احترز بها عن الاقسام الاربعة المشار اليها وقوله وافاد اشارة

الى الشريطة الثالثة وقد احترز بها عن التعدي والاضافة والتو

صيف ونحوها ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام با

لترادف بين الحدين والجمل اربع قد عرفت ان الكلام و

الجملة الاسنادية بدون الاسناد فنقول ان المسند والمسند اليه

اما ان لم يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية السكوت عليهما ويحوجهما

الى جملة اخرى او قد عرض لهما ذلك والثاني هو الجملة الاسمية

نحو زيد قايم او قايم زيد واما ان يستند المسند الى ظرف

او ما جرى مجراه اولا والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب

زيد او قايم الزيدان وهيهات الامر وغير ذلك والاول هو الجملة

الظرفية نحو في الدار زيد واما مكك بكر فان قلت قولهم عندي

مال جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء والظرف المقدم

مرفوع المحل على الخبرية فكيف عد ناظر ظرفية قلنا الجواب عن

هذا مبني على مقدمة وهي ان الظرف المستقر اعني الساد مسد

الفعل لا يخلو من ان لا يكون يعتمد على احد الاشياء الستة التي هي

المبتدأ والموصول والموصوف وذي الحال وحرف الاستفهام وحرف

النفي قبله او اعتمد والثاني يعمل في الاسم الواقع بعده عمل كل

فعل في فاعله وفاقا لان الظرف ههنا لنيابته عن الفعل يعمل

عمله لا بما وقد تقوى بالاعتماد وذلك نحو قولك زيد في داره

عمرو وجاءني الذي في الدار اخوك ومررت برجل في كمه كتب

ولقيت زيدا وعليه جبة وشئ وافي الدار اخوك وما فيها ابوك اما

او ما جرى مجراه اولا والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب

زيد او قايم الزيدان وهيهات الامر وغير ذلك والاول هو الجملة

الظرفية نحو في الدار زيد واما مكك بكر فان قلت قولهم عندي

مال جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء والظرف المقدم

مرفوع المحل على الخبرية فكيف عد ناظر ظرفية قلنا الجواب عن

هذا مبني على مقدمة وهي ان الظرف المستقر اعني الساد مسد

الفعل لا يخلو من ان لا يكون يعتمد على احد الاشياء الستة التي هي

المبتدأ والموصول والموصوف وذي الحال وحرف الاستفهام وحرف

النفي قبله او اعتمد والثاني يعمل في الاسم الواقع بعده عمل كل

فعل في فاعله وفاقا لان الظرف ههنا لنيابته عن الفعل يعمل

عمله لا بما وقد تقوى بالاعتماد وذلك نحو قولك زيد في داره

عمرو وجاءني الذي في الدار اخوك ومررت برجل في كمه كتب

ولقيت زيدا وعليه جبة وشئ وافي الدار اخوك وما فيها ابوك اما

Copyright © King Saud University

الاول فهو الظرف الذى لم يعتمد على شئ قبله فالاسم الواقع بعده لا يخ
من ان يكون حدثا او غير حدث والثانى لا يعمل فى المظهر بعد
عند اصحابنا بل ارتفاعه بالابتداء والظرف المقدم محتمل لضمير و
هو مع ما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندى مال
فارتفاع مال بالابتداء عندهم وفى الظرف المقدم ضمير وهو معه
واقع خبرا له وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية مثله اذا
اعتمد فانهم لا يشترطون لعمله الاعتماد كما لا يشترطونه لاعمال
اسمى الفاعل والمفعول وافقهم الاخفش مناف مسئلتين اعنى فى كلتا
اعمال الظرف واعمال الصفات من اعتماد هذا اذا كان الاسم الواقع
غير
بعد الظرف غير حدث وان كان حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند
سيبويه وان لم يعتمد الظرف وذلك قولك يوم الجمعة الخروج وا
مامك الوقوف ومنه قوله تعالى ومن اياته انك ترى الارض لان التقد
يرير ومن اياته رؤيتك وقوله ومن اياته ان تقوم السماء بامره

لتقدير

التقدير ومن اياته قيام السماء وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره فى ارتفا
ع الاعتماد فارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتداء وهذا اقرب الى القيا
س فاذا تلخص هذا فنقول قولهم عندى مال جملة ظرفية عند
الكوفيين والاخفش وعند البصريين جملة اسمية لان الخبر اعنى الظرف
مع ما تضمنه من ضمير المبتدأ جملة عندهم لكونه متأولا بالفعل نحو
استقر او حصل دون اسم الفاعل بدليل وقوعه صلة للموصول نحو
الذى فى الدار زيد والصلة لا تكون الا جملة وعلى كلا التقديرين
فالاستشهاد به للجملة الظرفية صحيح لان المجموع او الجزء الثانى جملة
ظرفية بلا شبهة قوله وكل منها تقوم مقام المفرد فتكسى اعرابه محلا اعلم
ان الجمل كثيرا ما تقوم مقام المفرد فيقدر فى محلها اعراب المفرد القا
ئمة هى مقامه وهو المعنى من قوله فتكسى اعرابه وذلك بحكم الاستقراء
فى ستة مواضع احدها خبر المبتدأ وذلك نحو زيد ذهب اخوه
وزيد ابوه ذاهب وبكر ان تعطه يشكرك وخالد فى الدار فقولنا فى الدار جملة

Copyright © King Saud University

Copyright © King Saud University

عند اصحابنا لسد مسد حصل او المستقر عاما ذكرناه آنفا وعند الكوفيين

مستقر ح

مفرد لا التقدير فيه مستقر عندهم وانه مع الضمير ليس بجملة عاما

سنبين ذلك في موضعه وثانيها الخبرية بلا ان نحو ان زيدا ذهب اخوه

وبلغني ان عمرا قد ذهب اخوه وكان عمرو غلامه كريم وجائني زيدا

في الدار وثالثها الخبرية بلا كان نحو كان زيد قائم ابوه او ابوه قائم او

ان تعطه يشكرك او اما مكرم فهذه الجمل منصوبة المحل عا

الخبرية ورابعها المفعول الثاني في باب حسبة نحو حسبت زيدا قام ابوه

عا قياس ما تقدم وحكم هذه الثلاثة حكم خبر المبتداء وخامسها

كبير ع

صفة النكرة نحو مررت برجل اعجبني كرمه او ابوه او ان ترى

اعجبك حسنه او في حسبه شرف والجملة لا تقع صفة الا للنكرة لوجوب

التطابق بين الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة نكرة لكونها

خبرا شايعا كالفعل فموصوفها لا يكون الا نكرة وسادسها الحال وا

علم ان الحال لاستغناء صاحبها عنها وثبوتها له في حال دون حا

ل ومجيئها فضلة ابدا لم تخل بصاحبها ذلك التجاوز فاقتضت الحال لذلك

ان تؤكد وشيخة الاشباك يجمعهما بمزيد ربط وذلك عند كونها جملة واه

ما عند كونها مفردا فلا فلدلالة الاعراب لفظا عانية وتعلق صناك معنوي لم

تفتقر الى تكلف تعلق آخر ثم ان الحال اصلا واسلوبا ونهجا في الاستعمال

ملحوبا اما الاصل فهو ان يكون صفة منتقلة دالة عا الحدوث والتجدد

اللهم الا في الحال المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا فلا يخرف بها عن ذلك

الا بتأويل واما النهج في الاستعمال فهو ان يستعمل مثبتا لفظا بدون حرف

النفي فلا يكاد يقال جاءني زيد الراكب اللهم الا في الالفاظ العامية

وكلام المولدين بلا غير راكب ثم ان الجملة الواقعة موقع الحال

سبقت مسافي هذا الاصل والنهج جريت مجرى المفرد في استغنائها عن

رابطة تجمع بينها وبين صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الطريق

فانها بتوسط ما يدل على الربط بينها وبين صاحبها حقيقة فاذا تمهد

فنقول اما الجملة الاسمية فحقها ان تصدر بما يدل عا الربط وهي الواو

Copyright © King Saud University

Copyright © King Saud University

الموضوعة لافادة معنى الجمع لكونها مخرجة عما هو اصل الحال اعني التجرد و

الانتقال لكون الجملة الاسمية في الاكثر الامر العام مفيدة لمعنى الثبات

والدوام نحو جاءني زيد وغلامه راجل وقد يحذف في النثر

نحو كلمته فوه الى فيّ ورجع عوده على بدئه ونحو قول الشاعر ولا جبان

الليل هاب عامر الجعفي سرباله لم يمزق وعلى هذا اذا كانت

منفية نحو لقيت زيد اولا مال له بل الواو ههنا لاخراجها عن اصل الحال

وعن تجردها في الكل تعمال جميعا وجب اللهم الا ان يكون الحال مؤ

كدة نحو هو الحق لا شبهة فيه وقوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه

على احد الوجوه فههنا لا يسوغ الواو لكون الحال تامة التعلق بصاحبها

بل جوت بجراء في المعنى فتحلل الفاصل ههنا كتحلل الفاصل بين المضا

والحائها واما الفعلية فلا بد فعلها من ان يكون مضارعا او ماضيا اذ

اللهم لا يتأتى وقوعه هذا الموقع لكونه طلبا غير ثابت بنفسه فمحال

ان يكون ثابتا لغيره فان كان مضارعا ولا بد من ان يكون مثبتا او منفيا

فان كان

فان كان مثبتا فهو وارد على اصل الحال وتجرده فلا يجوز الواو نحو جاء

زيد الامير وفؤاده الجناب بين يديه وان كان منفيا فقد جاز فيه

الامران لورود ذلك على اصل الحال دون تجرده ولاستعمال نحو جاءني

لا يركب او ولا يركب وان كان ماضيا فكذلك يسوغ الامران لاخراجها

عن اصل الحال والواو فيها كما انه لا يدرى فيه من قد مثبتا او كذلك من

حرف النفي اذ كان منفيا نحو جاءني زيد قد ركب او وقد ركب

وقوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت

وعاصر لقولك لكنت اسعى في امر كذا ما كان ينفني السعي وما كان يغني

واما الظرفية فالظرف فيها لا بد ان يكون عاملا في ضمير صاحب

الحال المستكن فيه او في اسم مضمر يعود الى الاول فيغير واو البتة لا

تخراجها في مسلك المفرد بل هو مفرد عند بعضهم على ما سبق

اليه الاشارة وذلك نحو جاءني زيد وعامر فرس واما الثانية فسايغ فيه الوا

وتركه نحو جاءني زيد وعامر كتفه سيف او وعامر كتفه سيف وذلك لما يتجا

بها من شبهي الجملتين الاسمية والفعلية لفظا ومعنى واما

الشرطية فلانكاد تقع بتمامها موقع الحال فلا يقال جاء ني

زيد ان سئل يعط فيكون الواقع الحال هو الجملة الاسمية

دون الشرطية ولعل السر فيه ان الجملة الشرطية لتصدر ربما

بالحرف المقتضي لصدر الكلام لانكاد ترتبط بشئ قبلها اللا ان

يكون هناك فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والصفة

فان الخبر والصفة عنه لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه

مما وقع بعده ما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا الموصوف لما بينه وبين

الصفة من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى انهما قد حصلا

اشياء واحدا في غير موضع بخلاف الحال فانها تنقطع عن

صاحبها جدا ولذلك سموها قطعا فلم يسوغوا وقوعها حالا الا

بعد ان ابرزوها في معرض الاسمية التي ليست بتلك المشابهة نعم

قد اوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعد

بما اخرجوها عن حقيقة الشرط وتلك الجملة لابد من ان يعطف

عليها ما يناقضها اولم يعطف والاول ترك الواو ومستمر فيه نحو

ائتك ان اتيتني وان لم تأتني اذ لا يخفى ان النقيضين من شرطين

في مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط بل يتحولان الى معنى

التسوية كالاستفهامين المتناقضين نحو قوله سواء عليهم ءانذرتهم ام

لم تنذرهم فاستغفارك لهم لم تستغفر لهم واما الثاني

فلابد فيه من الواو نحو ائتك وان لم تأتني واكرمك وان اه

اهنتني ويترك الواو لا تباس بالشرط حقيقة وقد ذكر الجنبذي

وفي مقابل العشرين باقي الواو وههنا للعطف دون الحال والمعطوف

عليه محذوف والتقدير ان ائتني وان لم تأتني وان تنهض وان لا

اهنتك محتجا بان لانهمال المستقبل لا يقع حالا والجواب

عنه ظاهر فان الجملة المصدرة بان لم يجعل حالا الا

بعد ما انسلخ عنها معنى الشرط وان كان كذلك لم يبق لان

Copyright © King Saud University

دلالته على الاستقبال واذا جاز وقوع الشرطين المتناقضين حالا بتخلعها

معنى الشرطية فليجز في الواحد وان قوله ان المستقبل لا يقع موقع الحال

ممنوع اذ يصح وقوع المستقبل موقع الحال على ضرب من التاويل منه

مثله الكتاب وهي مررت برجل معه صقر صايدا به غدا اي

مقدرا الصيد به غدا كما في قوله لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله

امنين محلقين رؤسكم ومقصرين اي مقدرين التحليق والتقصير

فوضح ان المستقبل لا يمتنع وقوعه حالا في الجملة فهذه من المواضع الستة

التي ذكرها المصنف رح ان الجملة فيها تقع موقع المفرد ووراءها اشياء

هي كالمنشعبة عن هذه منها المفعول الثالث في باب اعلم نحو اعلمت

زيدا عمرا اشرف ابوه او ابوه شرف او ان تاته يكرمك او عنده مال

ومنها خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل شرف حسبه ومنها

خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد او لا رجل ابوه قائم

على قياس ما تقدم وتجمع هذه المواضع التسعة قولنا ان الجملة انما

تقع موقع المفرد اذا كانت خبر المبتدا قبل دخول العوامل اللفظية

او بعده او صفة للنكرة او حالا وقد يظن ان منها الجمل المضاف

اليها اسماء الزمان والمكان نحو يوم يقوم زيد واذ الخليفة عبد الملك

وليس بصواب لان المراد بالجملة في مثل هذه المواضع هي الجملة

الحقيقية التي لا تكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه والجملة المضا

ف اليها اسماء الزمان والمكان جمل في اللفظ دون المعنى لان الجملة

الحقيقية لا تقع مضافا اليها ولهذا قالوا ان المضاف اليه في مثل هذه

المواضع هو المصدر حقيقة دون الجملة قوله وفيها ضمير عايد

الى الاسم الاول والسبب في اشتراط الضمير في مثل هذه المواضع لفظا او

تقديرا ظاهر لانه اذ لو لا ذلك لكانت الجملة منقطعة التعلق

عما قبلها بالكلية فلا يصلح خبرا او وصفا او حالا له فان قلت

هذا يشكل بالجملة الحالية الخالية عن ضمير نحو لقيتك والجيش قادم

Copyright © King Saud University

Copyright © King Saud University

وبالجملة الواقعة خبرا عن الضمير الشان والقصة نحو قوله تعالى قل هو الله

احد قلنا كلا مانع الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من الجملتين

غير واقع موقع المفرد فلا يرد ما نقض به علينا اما الاول

فلان الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا يكون الا جملة والحال المفردة

لا يتجرد عن ضمير ذي الحال بحال لا تقول جاءني زيد راكبا عمرو

مثلا فالجملة الحالية عن الضمير غير واقعة موقع المفرد اصلا واما

الثانية فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة فالجملة الواقعة

خبرا له لا يكون واقع المفرد فالحاصل انا لو حكمنا ان الجملة

الواقعة موقع المفرد انما هي الواقعة موقع في هذه المواضع فلا

يلزم من هذا ان كل ما هو الواقع في هذه المواقع هي الواقعة

موقع المفرد ثم السبب في جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير

جريها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينه وبينها الا ترى انك اذا

قلت اتيك والجيش قادم كان المعنى في اتيك في هذا الوقت والظرف لا يفتقر

هذا مذهب الجمهور وذهب ابن جني الى تقدير الظهير في مثله

فالتقدير في المثال المذكور اتيك

والجيش قادم وقت اتي فتدبر

ضمير عايد منه الى ما تقدم فكذا ما جرى مجراه واما الجملة الواقعة

خبرا عن ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير بل وجب لانها

عبارة عما كني عنه بالضمير وبيان له فهي هو في المعنى فجرت

مجرى قولك زيد اخوك وكون الخبر هو المبتدا فلا تفتقر الى ما

يصل بينهما قوله وسيجري ذكر وعن بيان هذه الاشياء الستة الا

بتفصيل وقوع الجمل هناك اذ ليس في الكتاب بنية عين والا

ثر وهذا الذي يبسط من عذبي في بسط الكلام في هذه المواد

ضع وقد نبهت هناك على رموز خلا عنها الاصل المنتخب منه

قوله الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل انما سمي

الاعراب اعرابا لانه يبين المعاني ويوضحها من قولهم اعرب

الرجل عن حجته اذا بين الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد فلم

تعرب لم يعرف امتعجب انت من حسن زيد فلم تخبر ام نافٍ

للاحسان عنه ام مستفهم عما هو والاحسن منه من الاوصاف

Copyright King Saud University

او الاعضاء فاذا نصبت زيدا بينت ان المراد منه التعجب واذا

رفعت ظهر ان المراد منه نفي الاحسان عنه واذا

جررت مع لم احسن علم ان المراد منه الاستفهام وقيل

انه ماخوذ من عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب

لان الاعراب ازالة اللبس والفساد وانما جعل الاعراب الا

ختلاف في اخر الكلمة دون اولها واوسطها لان الاعراب

علم احوال الكلمة لا لاحسن المصير اليه الحال الابعد الفراغ من

الاصل فلهذا جعل الاعراب اختلاف آخر الكلمة وانما قيد اختلا

ف آخر الكلمة باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا

عن اختلاف آخر من ونحوه قولك اخذت من زيد ومن ابنك

لفظ

ومن الرجل فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لان البي

ف لا حظ لها من الاعراب وانما الحركة في اخر من للرجل التقاء

الساكنين قوله وما في آخر الفعل لا يظهر فيه الاعراب اعلم

ان الاسم المعرب غير التثنية والجمع احد حرفها لا يخ من ان و

يكون صحيح الآخر او معتل الآخر فالاول يختلف لفظا بحركة

في الاحوال الثلث نحو جاءني زيد ورايت بزيدا واما الثاني فلا

يخ من ان يكون اخره الفا او واوا او ياء فان كان الفا فالاختلاف

في الاحوال الثلثة تقديري لامتناع الحركة على الف وذلك نحو هذا عصا ورايت عصا

ومررت بعصا والفرق بينه وبين المبني ان اعرابه تقديري من

حيث ان الحركة مقدرة في اخر الكلمة ولو لا ذلك لما انقلبت

الواو والياء الفا في رحى وعصا واعراب المبني محلي لا تقديري

للحركة فيه وقد سبق الفرق فيما تقدم بين المحلي والتقديري و

ان كان ياء ينظر فان تحرك ما قبلها كالمقاضي والعصي فارتفاعه

تقديري وكذا انجراره لاستثقالهم الضمة والكسرة على الياء المفتح

ك ما قبلها واما الضمة فلكونها اثقل الحركات واما الكسرة فلافضائها

الى اجتماع كسرات ثلث اعني الياء وكسرته وكسرة ما قبلها واما ا

Copyright King Saud University

Copyright © King Saud University

بين المتشبث والحرف بالمتشبث اولى لما فيه من الثقل المعنوي و
هو تضمنه الاضافة ودلالته على المضاف اليه غير المذكور التوفا
واذا اضيف الى غير ياء المتكلم فقد زال بعض الثقل اذ الاضافة
ازالت التضمن وهو المضاف اليه وقد صرح به وقد ما حذف منها
لاجل الثقل فاذا ارد والمحذوف فلم يبق لهم ان يجعلوا
اعرابها بالحركات بعد رد الواو لاستثقالها عليها ولم
يجعلوا الواو والفا في الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما
قبلها بل جعلوا اعرابها بالحروف تمهيدا لما نووه من اعراب
التثنية والجمع على حدها بالحروف كما سيجئ فاعربوا هذه
الستة من الاحاد بالحروف ايقاعا للانس بها واستقامة
للطبع الى قاعدة الاعراب بالحروف في التثنية والجمع لئلا يبقيا
كالمستوحشين بلا نظير لهما في الاحاد وخصوا هذه الستة
لانها مقتضية للاضافة والاضافة فرع الافراد هو فضاها

و اما انتصابه فلفظي لعدم ما يمنعه من الفتحة وذلك نحو جا
ني القاضي ومررت بالقاضي وان كان ما قبلها ساكنا فهو جا
ري المجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلاث نحو هذا ظبي ورد
ايت ظبيا ومررت بظبي وان كان اخر الاسم واوا فلا يكون
ما قبلها الا ساكنا وهو جار مجرى الصحيح نحو لولو رفضهم
في الاسماء المتمكنة ان يتطرف واو وما قبلها حركة وقلبهم واو
دلو وحقو في الجمع على افعل نحو ادل واحق مما يحققه قوله
واصل الاعراب بالحركات اعلم ان الحركات هي التي جعلت
دلائل الاعراب ولن لك تراهم لا يعدلون بها الى الحروف
الا عن ضرورة وذلك في ستة مواضع احدها الاسماء
محذوفات اللام حالة الافراد فاصل اب ابو كعصو بدليل
ابوان فكان القياس ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
كما في عصا الا انهم حذفوه حذفا غير قياسي وقال الزجاج قرأته

لانها مقتضية للاضافة والاضافة فرع الافراد في كونها فرع الواحد

فقالوا جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه ولهم في ذلك القصر

طريقان احدهما انهم حذفوا حركة ما قبل الواو في الاحوال الثلث

واتبعوا حركة الواو كما فعلوها في ابيهم وامري ثم سكنت الواو

في حال الجر والرفع مخففا فصار ابوه وابيه بعد الانقلاب في

في المجرور ياء كما في ميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة

وانقلبت الفا في حال النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار

راباه والثاني انهم بقي نقلوا حركة الى الواو وفي حال الرفع الى

ما قبلها بعد حذف حركته بالفها وقلبوها الفا في حال النصب ما تقدم

ونقلوا حركتها في حال الجر الى ما قبلها وقلبت ياء كما ذكرنا فيهما

النقل حال الرفع والقلب حال النصب والقلب والنقل حال الجر وز

كر جدي رحمه في تعليل اعراب هذه الاسماء وجها آخر وهو

ان الواحد على النصف من المثنى والمفرد على النصف من المضاف

وكذلك

وكذلك الحركة على النصف من هذه الحروف لان الواو ومدّتْ وضمة و

هي الضمة ضمةٌ وكذلك الالف والياء فلما جعل اعراب الواو

حذو المفرد بالحركات لزم اعراب المثنى والمضاف المزيدين

عليه بشطر بالحروف المزيد على الحركة بشطر واختصوا هذه

دون سائر المقتضيات للاضافة المحذوفات اللواحق لانها اطرد

رَدّها الى الاصول في الشنية اعني ابوان واخوان ولا يقال يدان

الا فيمن يقول في الواحد يدٌ ومن العرب من يجعل اعراب هذه

الاسماء مضافة بالحركة مثلها مفردة فيقول هذا ابوه وابوه

المفرد فيقول هذا ابُه ابَه ابِه واعلم ان هنو وهنه

لغتان مشهورتان وكذا حموه وحمه وفوه وفيه وفي الحديث

فاعضوه بهن ابيه ومن ابيات الكتاب وقد بَرَاهُنك من

المميزون في كلامهم تبيين كاف اني ومنها واو في الحديث الا

حموها الموت وفي قولهم ويصبح ظمآن وفي الجرمة وفي فمي ما

والحاصل ان الحرف زايد على الحركة والمثنى والمضاف زايد على الواحد والمفرد

فاعطي الزايد وهو الحرف للزايد وهو المثنى والمضاف والجموع

فاعطي لواحد وهو الحركة الواحد وهو المفرد والواحد

الفرق بين الواحد والمفرد

الاحد هو الاسم في المفرد

لاشتراكهما في ذاته

والواحد

Copyright © King Saud University

ولا ينطق من فيه ماء • واصل هم فم فوه فحذف حرو

الهاء حذفا غير قياس كما حذف حروف العلة لشبهها بها في السكون

خفاء بهما اهـ يا با ولم يكن في كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما

واو قلبت منها الميم لتقارب مخرجهما فلما اضيف رد الى

اصله زيا بابه مذهب اخوانه ومنهم من يجعل هذه الاسماء مقصورة

فيقول اباه في الاحوال الثلث كما يقال عصاه قال الشاعر ان اباها

وابا ابا قد بلغا في المجد غايتاها • وقول ابن حنيف رحمه الله لا كوزه

رماه بابا قبيس وارد على هذا ثم اعلم ان هذه الاسماء متى

اضيفت الى ياء المتكلم لم يجز برد حرف العلة اذ لو ردت لالتبست

شبه الواحد بالجمع نحو ابني واخي ولما لم يلزم ذلك في هم فم

حيث لم يكن له جمع سلامة ردت ففيل في وقد جاء فمي كما

جاء فوه وتمام وافانها لاتضاف الا الى الاسماء الاجناس الظاهرة

هرة لانها وضعت وصلة الى الوصف بالاسماء الاجناس علما

احترازا عن غير المتمكن مثل هو وفاه فانه فوه وابو ما قبلها

مضموم فاختص لانه غير متمكن كالحرف

قوله من الاسم المتمكن هو الاسم الذي اشبه الحرف والفعل الماضي والفعل الامر ذكره

اولا ان ابا حنيف رضي الله عنه سئل عن

وجوب القصاص على من رمى انسان

بحجر فقتله فقال لا اعرف

والثالث ان يجعل هذه الاسماء مقصورة

واليه اشار بقوله قاض

فصل

عسى يجيء ونحو بار ذوي اراء ومتهاز وكافشاز والثاني التثنية

والجمع المصحح وانما جعل اعرابهم بالحروف لانتهما متفرعا

ن على الواحد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات فجعل

الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل وانما اختصت التثنية بالالف و

الجمع بالواو واشتركا في الياء لان الحروف ثلثة فاختص

واحد منهما بمزيد واحد يزاك فاشتركا في واحد ضرورة

ووجه اختصاص الالف بالتثنية والواو بالجمع هو ان

التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه بالعقلاء و

الزكور بخلاف التثنية والالف اخف من الواو فاختص الا

لف بما هو الاكثر في الاستعمال والاثقل بما هو الاقل فيه وانما

جعلا علامتين للرفع لان الواو هي اخت الضمة فهي على

الرفع ادل منها على غيره فجعل علامة للرفع في الجمع والالف لما كا

نت بمنزلتها في التثنية حملت عليها فان قلت هلا جعلو

عسى يجيء ونحو بار ذوي اراء ومتهاز وكافشاز والثاني التثنية

والجمع المصحح وانما جعل اعرابهم بالحروف لانتهما متفرعا

ن على الواحد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات فجعل

الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل وانما اختصت التثنية بالالف و

الجمع بالواو واشتركا في الياء لان الحروف ثلثة فاختص

واحد منهما بمزيد واحد يزاك فاشتركا في واحد ضرورة

ووجه اختصاص الالف بالتثنية والواو بالجمع هو ان

التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه بالعقلاء و

الزكور بخلاف التثنية والالف اخف من الواو فاختص الا

لف بما هو الاكثر في الاستعمال والاثقل بما هو الاقل فيه وانما

جعلا علامتين للرفع لان الواو هي اخت الضمة فهي على

الرفع ادل منها على غيره فجعل علامة للرفع في الجمع والالف لما كا

نت بمنزلتها في التثنية حملت عليها فان قلت هلا جعلو

Copyright © King Saud University

الالف في التثنية علامة للنصب لكونها اخت الفتحة وحملوا الواو في

الجمع عليها قلنا لما في ذلك من وقوع الشركة بين الرفع والجر

وهذا خلاف ما توجبه المناسبة المناسبة ان المناسبة انما هي بين

الجر والنصب دون الرفع فاشتركهما في الحكم اولى من اشتراك الر

فع والجر ولما جعلت الالف والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع جعلو

الياء علامة الجر فيهما لكونها اخت الكسرة فكسروا ما قبلها في الجمع

وفتحوا في التثنية فرقا بينهما والفتحة لخفتها اولى بالتثنية لما مر

فلم يبق للنصب علامة فيهما فحملوه على الجر دون الرفع من

وجوه احدها ان الجر التزم للاسماء من الرفع لانه لا يدخل

على القبيلين بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى لا سيما في التثنية والجمع و

المخصوصين بالاسماء والثاني ان الجر اخف من الرفع فالحمل

عليه اولى لكون الخفة مطلوبة والثالث ان بين النصب وا

لجر من التمام ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما في ان

كل واحد منهما فضلة يتم الكلام بدونه بخلاف الرفع

واشتراكهما نحو مررت بك ورأيتك والرابع ان النصب

الى الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج فالحمل عليه اولى ورد

لك لان النصب من اقصى الحلق والجر من وسط الحنك

والرفع من الشفتين ثم ان هم اختلفوا في هذه الحروف

انها حروف الاعراب ام دلايل الاعراب ام نفس الاعراب

وصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب

فالالف في ان بمنزلة الدال المرفوع في زيد اي هي بمنزلة

الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية والياء في رأيت

بمنزلة الدال المنصوب والمجرور من زيد واما النون

فيهما فهي عوض عن الحركة والتنوين الثابتين في الواحد

فان قلت اذا كانت الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفو

ع من زيد فاي حاجة تدعوا الى زيادة النون بدلا

من الحركة قلت ليس معنى قولنا الالف عنصر للرجل المرفوع انه بمعنى الدال المتحركة بحركة الضمة بل معناه انه عوض عن الدال وفيه
اختصاص الضمة بالفاعلية ففي هذه الحروف دليل على معنى الاختصاص للحركة بحال دون حال فمست الحاجة الى زيادة النون
بدلا من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تقابل الاعراب وانما فتحوا نون الجمع

من الجمع وكسروا نون التثنية للفرق بينهما فان قلت الفرق
قد حصل عنه باختلاف صيغتهما قلنا ان ~~الصيغتين~~
الصيغتين قد يتحدان في بعض الاسماء المعتلة فلا يظهر ~~الفرق~~
والفرق ثم الا باختلاف حركة نونيهما نحو المرامين والمعلين
والمصطفين ووجه اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة بنون
الجمع هو ان اصل هذه النون ان يكون ساكنة لانها حرف مبني
الا انها حركت لالتقاء الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر لا
ن حركة الساكن لا تكون الا حركة بناء فاوثر لها ما هو ابعد الحركات
من المعربات وهو الكسرة اذ قد وجدناها لا تدخل على نوعين
من المعربات وهي الاسم غير المنصرف والفعل المضارع بخلاف اختيها فا
ستؤثرت نون التثنية بما هو الاصل لكونها قبل الجمع ثم فتح نون ا
لجمع فرقا بينهما ولم يضم لثقل الضمة ووجه اخر وهو ان نون
التثنية انما وقعت بعد الف او ياء مفتوح ما قبلها فلم يستثقل

فيها

فيها الكسرة واما نون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم ما
قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاستثقلت الكسرة فيها اما للتوالي
الاجناس واما للخروج من الضمة الى الكسرة ففتحت تخفيفا وا
والثالث كلا اذا اضيف الى مضمر جعل اعرابه كاعراب المثنى
لوجهين احدهما قول ~~المتقدمين~~ المتقدمين وهو ان كلا وان
كان اسما مفردا والفه منقلبة عن الواو والياء على الاختلاف
فيه وكان القياس ان تبقى على الالف في جميع احواله نحو عصا
ك او عصى زيد الا انه مشابه بالى وعلى للزوم الاضافة للزو
مهما ما يدخلان عليه من الاسماء فقلبت الفه ياء مع المضمر
دون المظهر فقيل كلا اخويك في الاحوال الثلث وكلاهما
هما في الرفع اذ لا حظ لالى وعلى في الرفع فيحمل كلا
عليهما فتقول في النصب والجر كليهما كاليهما وعليهما
وانما فعلوا ذلك في الى وعلى لانهم لما راوا الى وعلى يفترقان

Copyright © King Saud University

Copyright © King Saud University

الوجه الثاني وهو ما ذكره المتأخرون وذلك ان كلا اسم
مفرد اللفظ مثنى المعنى فجعل حكمه عند الاضافة الى المظهر
حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم الاسم المفرد المقصور
توفيرا على الاعتبارين حقهما واتمالم ينعكس القضية
لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل والمظمر فرع وكذا
المثنى فرع مع الفرع والاصل مع الاصل وهذا معنى قوله
واذا اضيف الى المضمر فحكمه حكم العصا لفظا لا
اى كما
يتغير في الاحوال الثلث فكذلك لفظ كلا لا يتغير
في الاحوال الثلث ويقال ان قوله لفظا احتراز عن
الخط فان حكم كلا ليس حكم العصا خطا لان
العصا لا يكتب الا بالالف لانه ان الفها منقلبة عن الواو
قطعا وفي الف كلا اختلاف فمن جعلها من الواو
يكتب كلا بالالف ومن جعلها من الياء كان العكس

الى ما يلي خلان عليه وراؤ الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل به
ولا يمكن ان يكون مبتدؤا به فلما دخلت الى وعلى الضمير المجرور
كان الاول في افادته محتاجا الى الثاني والثاني في وجوده الى الاول
فامتزاجا امتزاجا تاما فصارا كاسم واحد فان احد
الشطرين لا يستقل بدون الثاني فلما حصل هذا الامتزاج
مع المضمر دون المظهر لان المظهر مستقل بنفسه غير محتاج الى
ما يتصل به حيوان ينصبوا علامة ليستدل بها على هذا الا
متزاج فقلبوا الالف ياء لان اصله الياء لانه لا توجد اصلا في آخر الكلم
وانما يوجد كثيرا في اواسطها نحو قيد وميت وذيال وغيب
وكذلك اذا لم يوجد الامتزاج في المظهر لم تقلب فلا تقلب
ان قلت ان هذا الاتحاد يوجد مع جميع الحروف الزائدة
خلة على الظهير قلنا نعم لكن قد امكن هناك نصب
العلامة فتحملوا الان المبسوط لا يسقط بالمحسور

والو

الى الظهير المجرور
ليدل على الا
متزاج بين
الظهير المجرور
وبينها

Copyright © King Saud University

ان يكتب بالياء كالرحى وقيل انها في حال الرفع يكتب
بالالف وفي حال النصب والجر يكتب بالياء لضربها
بعرف الى الياء في الحالين قوله ويسوي الجر والنصب
في خمسة مواضع وهي التثنية والجمع كما ذكرنا والتاء
جمع المؤنث السالم بالالف والتاء نحو جاءتني مسلمات
ورايت مسلمات ومررت بمسلمات والرابع ما لا ينصرف
نحو رايت احمد والخامس الضمير نحو اكرمك ومررت
بك وانه وله وكذا الجمع قد سبق الاشارة الى العلة
الموجبة لاستواء لفظي الجر والنصب في التثنية والجمع
السالم واما جمع المؤنث بالالف والتاء فانما استويا فيه
اطرادا للفرع وهو المؤنث على وتيرة الاصل وهو المذكر وا
ن لم تقم فيه العلة التي اوجب الحكم هناك ولهذا نظائر
لا تحصى عددا واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه لانه

ما منع منه الجر لشبهه الفعل حملا على ما سنبين ذلك كان
اولى الحركات بان تقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من
التناسب والتشاكل واما التسوية في الضمير بينهما فيجي
من بعد ان شاء الله تع قوله ومن قيام الحرف مقام الحركة
النون في يفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلون فانها علامة
الرفع تسقط في الجزم والنصب نحو لم يفعلا ولم تفعلوا
ولن يفعلا ولم يفعلوا ولن يفعلوا ولم تفعلي ولن
تفعلي اعلم ان النون في الافعال الخمسة عوض من الحركة
في يفعل وانما عوضوها عنها لانه لما وجب ان يكون
هذه الافعال معربة ولم يمكن ان يجعل اللام معتقب
الاعراب لان هذه الضمائر بعدها اوجبت كونها على
وجه واحد ولم يمكن ايضا ان يجعل الضمائر حرف
الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الفعل لزم

Copyright © King Saud University

زيادة حرف ينوب مناب الحركة فوجدوا اولى الحروف

المد واللين لكسرت دوارها في كلامهم ولم يمكن زياد

تها ههنا لما كان لمكان الضمائر فزادوا حرفا شبيها بها

وهو النون واختص بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب

فاستوفى بها ثم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة

التي هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم لانه في الفعل

بمنزلة الجر في الاسم فقيل هما يفعلان ولم يفعلا ولن

يفعلا وكن البواقي ثم انهم اجروا حروف المد واللين

في الفعل المعتل اللام مجرى نون التوكيد في ان حذفوها

في حال الجزم وان كانت من نفس الكلمة لانها اشبهت

الحركات من حيث انها مركبة منها على قول بعض النحويين

والحركات هاهنا موجودة منها مقدرة على قول بعضهم

وعلى كلا التقديرين فالمنا سبة حاصلة وايضا الحركات

لا تقوم

لا تقوم بانفسها فحذفت في الجزم حذف الحركة

فقيل لم يغز ولم يرم ولم يخش واثبت ساكنة في حال

الرفع لاستثقالهم الضمة عليها وحركوا الواو والياء في

النصب فحولن يغزو ولن يرمي واثبت الالف ثباتها

في الرفع لامتناعها عن الحركة وهذا الحكم اعني حكم حروف

المد واللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها

مذكور فلهذا قد شرحناه قوله فصل الاسماء على ضر

بين معرب وهو ما اختلف آخره باختلاف العوامل كما ز

كرنا ومبني وهو ما كان حركته وسكونه لا بعامل لما كان

المعرب هو ما اختلف اخره باختلاف العوامل لفظا

او تقديرا كان المبني هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف

آخره باختلاف العوامل لا لفظا ولا تقديرا فيكون لابعا

مل او جب ذلك بل هو مبني عليه قوله ثم المعرب

Copyright © King Saud University

المفعولية فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه ان فيه فتحة

دالة على معنى مخصوص من شانها ان تزول بزوال

ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة في دال احمد اذا قلت

مررت باحمد لا تدل على ما تدل عليه في رايت احمد

وضربت زيدا فيصح اطلاق النصب عليه بل هي

حركة قامت مقام اختها وناب عنها لعلة اوجبت ذ

لك فلما لم يكن فيها دلالة على المعنى الذي لاجله سميت

نصبا قيل وكان في موضع الجر مفتوحا ولو قيل منصوب

لم يصح ذلك في الظاهر اذ هو بمنزلة ان يقال وكان

في موضع الجر مفعولا قول والاسباب التي منعت من

الصرف تسعة التعريف والتانيث ووزن الفعل والو

صف والعدل والعجمة والتركيب والجمع الاقصى والالف

والنون المضارعتان لالفي التانيث انما منع الاسم

من الصرف بهذه الاسباب كما لانه قد شابه بها الفعل لان

الفعل بعد الاسم في التاء ليفت لانه مشتق من المصدر عاما

سياتي من بعد وكل واحد من هذه التسعة ثان للاول وفرع

عليه الاصل اذ العلمية فرع التجنيس والتاء نيث فرع التذكير

والعجمة في اسم العاتم مجردا عن الزيادة والموزن مع الزيادة

فرعية اذ ن مقدمة على ربيد وكذا وزن الفعل لان

امثلة الاسماء مخالفة للافعال فاذا وجد فيها وزن

الفعل كان ذلك فرعية وذلك الوصف لان معرفة حال الشيء متاخرة

عن معرفة ذاته وكذا العلم لتاخر فرع المعنى وله عنه وكذا العجمة لان

لغة العرب متقدمة على ما ياخذ من غيرها وكذا الجمع والتر

كيب لتاخرهما عن الواحد والمزيد وامّا الالف والنون المضارعتان لالفي

التانيث فيتفرعان على الفي التانيث حيث ضارعتهما اتباعها

لها في عدد الحروف وحركاتها وسكناتها وترتيبها فرعية اجتمع فرع الاسم سببا من الاسباب المذكورة

او نكرته واحد منها منع الصرف كـ واغا حكم منع الصرف
لمشابهة الفعل من وجهين من حيث ان الفعل فرع مبنية
اى غير المتصرف
الاشتقاق والافادة وهذا الاسم تدل على الفرعية من جهتين
فاعل (دخلت)
واما السبب الواحد فلا يمنع الصرف الا اذا نكرته لان الاسم مع السبب
الواحد متماثل بين الفرع والاصل ولم يترجح السبب الواحد بجانب
وهو الصرف
الفرع فجذبه الاصل لاصالته لانه الاصل فى الاسماء الصرف
وهو ترك الصرف
واذا اجتمع فيه اثنان ترجح جانب الفرع على جانب الاصل فيمنع من الصرف
اى الاسم الذى وجد فيه المنصرف فيه اسم
وله وما وجد ذلك فيه احد عشر اسما ستة منها حالة التكبير
خبر المبتدأ
وهى افعل صفة نحو احمر وفعلان الذى مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى
والمعدول نحو ثلث ورباع عدل ثلثة ثلثة واربعة اربعة وما فى
آخره الف التانيث ممدودة او مقصورة كحمراء وحمرآ وصحراء وصحرى
مثال المضمومة
والجمع الذى فيه كما سلف وانا عم وما كان على مثال مفاعل ومفاعيل
بعد الف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن بصايح ان يجعل

اى منع الاسم من الصرف اصلاح ك

وساجد وصايح انما منع الصرف فى هذه الخمسة حالة التنكير اجماعا
اى بقيد التعريف
السببين فيها او احدهما وهو التعريف واما افعل صفة فللو
اى فى تلك الخمسة
صفية فى الوزن الغالب لانه افعل فى الفعل اكثر منه فى الاسم و
اى قبل التعريف
اما فعلان الذى مؤنثه فعلى فللوصفية والالف والنون المضارعتين
دليل اول
لالفى التانيث فى حمراء وحمرآ ووجه المضارعة ان الالف والنون
فى الوزن
فعلان
هنا زايدتان معا كما ان الالفين كذلك ثم واو تونثه
دليل ثانى
يحالفه الالف والنون نحو سكران وسكرى كما ان
اى صيغة سكران بالنسبة الى سكرى
مذكره يخالف الف التانيث نحو احمر وحمراء وواو نا
اى فى فعلان وفعلى فانى
التانيث لا يجتمع مع الالف والنون هنا كما لا يجتمع مع الالفين
اى الشاء التانيث فحل
فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراوان هذا اذا كان فعلان مؤنث فعلى
اى فى حال التنكير
اما اذا كان فعلانة فهو منصرف نحو سعدانة وهو منصرف نحو سعدانى وسعدانة
بفتح التاء وكون غير مقصور للعلمية والتانيث
وعرفانة فى اسم امرأة لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين من
فى صفات فقط
الوجهين الاخيرين حيث كانا مؤنثين لفظا ودخلت التانيث فاته
فعلان

عدم الانصراف لسبب ثبوت
اشتباهه من ثلثة او واحد اذا كان فعلا
ن فعلى هـ هـ هـ هـ هـ

العدل الذى
بنى عليه
فاعل

الالف المقصورة
فانها تمنع
ان تكون
حرف
الالف علم
ومبنى الكلمة
عليه حيث
لم يكن فى
الكلام جعل
وبترى ثم ضم
اليه الالف
جزى بجزى
صفة موضوعة
عليه

Copyright © King Saud University

Copyright © King Saud University

الى الوصفية وهم المحققون الكر والعرل المعنوى لما ذكرنا من

عدم الافتراق بين ثلث وثلثة ثلثة فى المعنى واما ما فيه الف

التانيث مقصورة او ممدودة فانما منع الصرف لشبهما كان او صفة

لان الف التانيث فيه قامت مقام البيتين ان اللف علم التانيث

كالتاء فى طلحة وبناء الكلمة عليه حيث لم يكن فى الكلام حبل

فضة اليه اللف بل الكلمة موضوعة عليه جرى مجرى الحا التانيث

ثان وهذا معنى قولهم انه لا ينصرف للتانيث ولزومه فان

قلت ليست التاء فى طلحة هى العلمية دون الجنسية ايضا

لازمة فاجابهم بتنزل منزلة البيتين قلنا انما لزمت التاء

فى طلحة بعد العلمية دون الجنسية واللزوم فى بشرى وجبل

عند وضعهما واللف فيهما كاحد الحروف من الكلمة و

علامة التانيث فى صحراء وحمراء هى الهمزة وهى اللف

فى الاصل كما فى سكرى وعطشى الا انهم لما زادوا الفا قبلها

قبلها البناء فقلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة

وانما جعلت الهمزة منقلبة عن الف ولم تجعل اصلا لانهم

قالوا فى جمع صحراء صحارى فجعلوا الهمزة التى

قلبت اللف الاولى لانكسار ما قبلها ياء ثم جعلوا ياء

لانكسار ما قبلها ولو كانت الياء الثانية منقلبة عن الهمزة

كما كان ياء خطية لوجبان يظهر الهمزة فى شئ من هذا النحو

نحو صحارى على مثال مجارى كما ان اظهار الهمزة فى خطية

شاذ كثير فان قلت اذا كان علامة التانيث هى الثانية

والاولى ليست فى افادة شئ من التانيث فما معنى قولهم

الالف والنون المضارعتان للالفى التانيث قلنا انما عبروا

عن هذين الالفين بالتانيث ذهابا بهما مذهب القمرين

للشمس والقمر والقمرين لابى بكر وعمر رضى الله عنهما واما

الجمع المقصى فانما منع الصرف لتذكير الجمعية فيها

Copyright © King Saud University

قالوا ان الجمع سبب واحد على كل حال لانه سبب لا يتصور

ان يقترن به سبب آخر يخالف له من الاسباب الثمانية

وانما يقترن به معنى هو كالتكرار او تكرار في الحقيقة لانه جمع

ليس عليه واحد كانه جمع آخر ثم قالوا ان الاصل في هذا

الباب اساور واناعيم وسائر الجموع التي ليس

على زنته واحد مبني عليها والى هذا اشار المص رحمه حيث قال

كاساور واناعيم وما كان على مثالهما من الجموع وانما قال

هذلك لانهما جمعا مرتين فقيل سوار واسورة واساور

ونعم وانعام واناعيم فحصل فيهما سبب مستقر ثم حمل

عليهما نحو مساجد ومصابيح لمشابهتهما اياهما من جهة

الجمعية والوزن والامتناع من الجمع مرة اخرى قوله

فان كان ثاني الحرفين بعد الالف ياء حذفتها في الرفع والجر

ونونت الاسم وانتهما في النصب بغير تنوين نحو جاءني جوا

من مثال فواعل لانه جمع وبناء مفرد وانما حذفوا الياء في

جوار ومررت بجوار ورايت جواري وانما نونت الاسم

في حالة الرفع والجر لانتهم قد حذفوا الياء في المفرد

اجتزاء عنه بالكسرة قبلها نحو يوم يدع الداع والكسر الكثير المتعارف

فلما كان ذلك جائزا في المفرد التزم في الجمع كما ان ياء سيد و

ميت يجوز فيه التخفيف والتثقيل فاذا جئت به الى الباب كينونة لم

يجز الا التخفيف لكونه اثقل فلما حذف الياء حذف الالف لما خرج الا

سئل عن مثال اقصى الجموع وصار على مثال سحاب فصرف وانما

في المنصوب فلم يحذف لانك تقول سال الوادي ومررت بالوادي

ولا تقول قطعة الوادي بل تقول قطعت الوادي لان الياء تتحرك

في الحركة في حالة النصب فجرى مجرى الياء في ضارب فيكون

جواري كضوارب فلا يكون التنوين اليه بسبيل قوله و

سئل عن حالة التعريف وهي الاسم الاعجمي العلم نحو اسماعيل

وابراهيم فاذا سميت بنحو جاء او فرند رجلا صرفته لانك

Copyright © King Saud University

له العجمة التكرية غير مؤثرة في منع الصرف وما في آخره الف ونون
مزيدتان كعثمان وسفيان وما فيه وزن الفعل كاحمد ويزيد
ويشكر والمعدول كعمر وزفر عدل عن عامر وزافر للمعرفتين وا
لمؤنث لفظا كطلحة وسلمة او معنا كسعاد وزينب والالف والنون
اللذان جعلا اسما واحدا كمعدي كرب وبقلبك انما انصرف
بالتنكير
الاسم الاعجمي حالة التنكير لدنه ثم في ذلك العلمية بالتنكير
وإذا زالت العلمية لم يبق العجمة سببا مؤثرا لكونها مشروطة
بالعلمية في التأثير في منع الصرف فبقي بلا سبب وانما اشترط
فيها العلمية لان الاسم الاعجمي إذا لحقه التعريب في حال العلمية
كان ذلك قرعة اذ لم يكن الاسم متحققا لهم واما العجمة التكرية
فلا يعتد بها فلا يمنع الصرف نحو لجام وفرند وان سمي العرب
اي اوران
بها لانهم قد اجروا اسماء الاجناس مجرى ما ضاغوه فاد
خلوا اللام عليها وتصرفوا فيها تصرفهم في سائر الاسماء فالم

فالم يعتدوا بعجمتها وكذا ما فيه الالف والنون المزيدتان و
هو ليس بفعلان فعلى نحو عثمان فانه غير منصرف للعلمية والا
لف والنون فاذا نكر صرف لزوال احد السببين وكذا ما فيه وزن
الفعل وهو ليس بوصف كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة و
ينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما لم ينصرف نحو احمد وان
جاء وزنه في الاسماء نحو اجدل وافكل لانه في الافعال اكثر منه في
الاسماء فاذا كان غالبا على الفعل كان بمنزلة المختص به فلا فرق
بين ان يسمى باحمد وبين ان يسمى بضرب في ان وزن
الفعل يمنع الصرف وكذا المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف
معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما قال عدل عن
عامر وزافر المعرفتين لانهما لو كانا معدولين عن نكرة
بين لوجب ان يكون لكل واحد منهما اسما مستعملا للنكرة
وليس شيء في النكرة يسمى عمر وزفر واما زفر فهو اسم

Copyright © King Saud University

الطلامة منه النوافل الزفر فانه صفة كنوفل وليس بمعدول
فلو سميت بزفر هذا صرفته وعمر اذهب في هذا لانه لم يوجد
الا في الاعلام واذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عامر
معرفة وكذا المؤنث بالتاء اما لفظا واما تقديرا نحو طلحة
وسعاد فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لان التانيث
انما يؤثر في منع الصرف اذا كان لازما ولا يكون لازما بالتاء
الا اذا كان منقولا من الجنسية الى العلمية لان التسمية تمنع الحذف
فتوجب لزوم التاء ولاعتبار لزومه صرف الصفات المؤنثة
نحو ضاربة وكريمة واما التانيث بالالف مقصورة او ممدودة
فلازم ابدا لبناء الكلمة عليها وما وقع في اكثر النسخ من
نحو طلحة و سلمى فالظاهر انه خطاء وقد وجدت
في بعض النسخ سلمة مكان سلمى وهو الصواب ولعل سلمى
وقع تصحيفا عنده وكذا الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا اذا

اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف نحو كرب وبعلبك فانه لا
ينصرف للعلمية والتركيب فان نكر صرف لزوال احد السببين
اما اذا تضمن الثاني معنى الحرف فالاسمان مبنيان نحو خمسة
عشر وسيجيء بعد ويجوز في معدي كرب ان يضاف الاول
الى الثاني ايضا ويجوز في الثاني اذ ذاك الصرف وتركه على ان
يجعل كرب اسم قبيلة مثلا فيقال معدي كرب او كرب
في الاحوال الثلث **قوله** وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف
في النكرة الا نحو احمر ان سميت به رجلا وكذا كل ما فيه
الف التانيث مقصورة او ممدودة وفعلان
الذي مؤنثه فعلى وجمع الاقصى انما لم ينصرف
نحو احمر اذا سمي به للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر عن العلمية
لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف عند الاخفش
ظاهرا لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير

Copyright © King Saud University

Copyright © King Saud University

Copyright © King Saud University

معدولة عن حاذمة وهو الآخر البناء على الكسر وعليه

قول الشاعر اذا قالت خزام قصدقوها فان القول

ما قالت خزام وكذا فعال التي تختص بنساء المؤنث

نحو يا لكاع ويا فاسق ويا خبيثة وكذا فعال التي بمعنى

الفعل نحو نزال وتراك بمعنى انزل واترك وكل ما لا

ينصرف اعلم ان فعال في كلامهم على عدة انحاء قال

ولي التي بمعنى الامر نحو نزال وتراك وهو قياس في كل فعل

ثلاثي عند سيبويه وهي مبنية لوقوعه موقع فعل الامر عند

اصحابنا وعند الكوفيين لتضمنها معنى لام الامر وانما

بنيت على الكسر دون السكون فرارا من اجتماع الساكنين

وفعال هذه مؤنثة بدليل قوله ولانت اشجع من اسامة اذا دعيت نزال ولجت في الذعر وذكر عبد القاهر ان نزال عدل عن انزل وانت الفاعل لمقصد

الفعل لتانيث كما انث الفعل لتانيث

لمقصد تانيث الفاعل في نحو ضربت هند وفايدة تانيث

الفعل التاكيد والمبالغة كانه عامد فانزل ثلث مرات فجعل

الياء التي هي ضمير الجماعة في قولك افعلي بالجماعة كانها

قصد تكرير الفعل وجعله ثلث مرات ونظيره ما ذكره

ابو عثمان في قولهم تعاركوا فجعوني ان المعيز بت ارجعوني ار

المازني في

جعوني ارجعوني ونظيره القيا بمعنى القوا قال فلما عدل عن

انزل استعمل في الكلام مؤنثا والثانية ما كان علما وهو اما ان

يكون معدولا عن فاعلة كحذام وقطام فانهما عدلا عن حا

ذمة وقاطمة واما ان يكون معدولا عن المصدر

المعرفة كفجار للفجرة وحماد للحمودة وهي ايضا علم الاناث من اعلام

الجنس دون الاشخاص وفعال هذه سواء كانت معدولة

عن فاعلة او عن المصدر لغتان احدهما وهي الحجازية

البناء على الكسر تشبيها لها بالتي بمعنى الامر من حيث شاركتها

Copyright © King Saud University

في الصفة فجعلوها مشاركة لها في الحكم يذهب الصفة و
الشائعة دنية وهي تميمية الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية
والتانيث والعدل فان نكر صرف لزوال العلمية والتانيث
المؤثر ما تانيث انه لا يؤثر الا مع العلمية واللغة التي
عليها استعمال الفصحاء هي الاولى وعليها البيت الذي انشده
اذا قالت خزام فصدقوها فان القول ما قالت خزام وهو
لخثيم بن صعب في امراة خزام وقيل انه لامراة من العرب
والثالثة فعال التي تختص بنداء المؤنث نحو يا كاع ويا خباث
وهي ايضا مبنية على الكسر لمشاكلته فعال التي بمعنى الامر ولم
يستعمل فعال هذه في غير النداء الا نادرا ومنه قولهم
اطوفي ما اطوف ثم اوى الى بيت قعيدته لكاع ولا يجوز في
السعة جاء تني لكاع الا ان يجعل علما لامراة
ثم نعود عنها هذا قال عبد القاهر وانما اختص بالنداء هذا

بالنداء هذا لان التعريف لا يكون الا فيه الا ترى ان
نحو خبيثة وفاسقة ليس بعلم وانما يتعرف امثال هذا
فلهذا اختص بالنداء في حال سعة قوله واذا اضيف او دخله
الالف واللام انجر بالكسر تقول مررت بالاحمر والحمراء
وبعمركم وبقثمانينا اعلم ان انجرار ما لا ينصرف عند الا
ضافة واللام دخول الالف واللام على قول من يقول ان
المقصود بالمنع في هذا الباب هو التنوين ومنع الجر شبه
عة التنوين انما هو لخروج الكلم بالاضافة ودخول اللام
عند استحقاق التنوين واذا لم يستحقه استحال تقدير
سقوطه فلا يسقط الجر اذ ذاك لان سقوط تبع لسقوط
التنوين واذا لم يتصور سقوط التنوين لخروجه عن حيز
الوجود لم يتصور العلاوة بغير حمل واما على قول
من يقول الجر مقصود بالمنع فانجراره ههنا لوجهين

احدهما ان يقال ان القصد ان يمنع بعض ما لا يكون في
الفعل لكله فمنع الجر في بعض الاحوال دون جميعها لئلا
يجري اعرابه مجرى اعراب الفعل في التعريه من الجر كله
حال والوجه الثاني ان يقال ان الكلمة اذا دخلته الاضافة
او لام التعريف خرج من شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل
فاعيد اليه ما اخذ منه لاجل مشابهته وهو الجر اما التنوين
ليس بمعرب لعدم الامكان لا يقال ان حروف الجر لما تد
خل الفعل فكان يجب ان يقال معها الجر والتنوين لان الا
ضافة واللام اشد تفسير الكلام من حرف الجر لانهما يجعلان
النكرة معرفة بخلاف حروف الجر فانها لا تحدث في معنى الكلمة
شيئا من هذا فلم يعتد بدخولها وجوابه ان وهو ان
حروف الجر جاءت لوصل الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت
بزيد بمنزلة اذهبت زيدا فكان معمولا في جملة الفعل

الفعل من جهة المعنى فيصير كانه لم تتصل بالكلمة واما اللام فبخلاف
هذا اذهب من جملة الكلمة واحد حروفه قوله والمبني ضربان
لازم وعارض فالازم ما تضمن معنى الحرف كاين ومتى
وكيف اعلم ان الاصل في الكلمة الاعراب لانه ابواع ضة لتعا
ي لمعان
رد المعاني الموجبة للاعراب عليه وانما بنى ما بني منها لمنا
سبة بينه وبين ما لا تمكن فيه اعني الفعل والحرف ثم ان الكلمة
المبنية اما ان لم يكن له حالة الاعراب او كان له ذلك والاول
هو المبني اللازم والثاني هو المبني العارض وتعريف المصنف
اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف او ما اشبهه ليس على
وجهه لفساده طردا وعكسا لان المنفي
بلا التي لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف والغاية تشبيهه
وكل الصدر من المركب بسببه الحرف والعجز تضمن معناه
ومثل هذه الاشياء ليس بمبني بناء لازما و

Copyright © King Saud University

واسماء الافعال نحو هيهات وشتان وسرعان لا يشبه الحرف
ولا يتضمن معنى حرف وهي من المبنى اللازم قوله
كاين ومتى وكيف وانما بنى اين لتضمنه اما معنى حرف
الاستفهام او المجازات لانك اذا قلت اين زيد كانك
قلت في الدار زيد ام في السوق ام في المسجد ام في غيرها واذا
قلت اين تجلس فمعناه ان تجلس في الدار
اجلس فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه وهكذا
سائر صور وكذلك متى لانك اذا قلت متى القتال كان
المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج
فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا
وكذلك كيف فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام لان معنى
قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم ولا يكون للمجازاة قوله
او ما اشبهه كالذي والتي ونحو ذلك وانما شبه للموصولات

صولات بالحروف من حيث انها يفتقر الى جملة توصل بينها
بها ولا تستقل بالفايدة وانما بنى اين وكيف على الحركة و
الاصل في البناء السكون للهرب من التقاء الساكنين و
اختير الفتحة لخفتها قوله والعارض خمسة اشياء
المضاف الى ياء المتكلم نحو الغلامي للمنادى المفرد المعرفة يا
زيد انما بنى المضاف الى ياء المتكلم على الكسر لان الاعراب فيه
يؤدي الى احد الامرين اما انقلاب الياء الفا واوا
في حال النصب والرفع واما خروج الياء عن المدة وكلا
هما خلاف الاصل فبني على الكسر ابقاء على المدة والياء واما
المنادى المفرد المعرفة فانما بني لوقوعه موقع كاف الخطاب
وهو مبني فبني ما وقع موقعه الا ترى انك اذا قلت يا زيد
فعلى توجه الخطاب اليه وانما بني على الحركة لعروض
البناء وفرق بين ما يكون البناء فيه عارضا وبين ما هو عرفي

فى البناء وانما بنى على الضم لانه لم يمكن بناؤه على الفتح لالتباس
الحركة الاعرابية بالحركة البناءية فيما لا ينصرف اذ كان المنا
دى منكرا نحو يا احمر ولا على الكسر لالتباسه بالمضاف الى ياء
المتكلم المحذوف عنه الياء اجتزاءً بالكسرة نحو يا غلام
ولم يبن المنادى المنكرة لانه لم يقع موقعه كاف الخطاب اذ
المراد واحد غير معين كقول الاعمى يا رجلاً خذ بيدى ولا
للمضاف لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة
التنوين والتنوين لكونه علما للتمكن لا يجتمع مع البناء قوله
واما النكرة المفردة مع لا لنفى الجنس نحو لا رجل فى الدار والم
كب نحو خمسة عشر وما حذف منه المضاف اليه وهو
قبل وبعد وفوق وتحت وكذا بواقى الجهات الستة نحو جئتك
من قبل ثم ترك الاضافة ونويها فتقول جئتك من قبل وبسائر
هذه غايات على معنى ان غاية المضاف بالمضاف اليه فلما

فلما انقطع عنهن مرّ ان حروف ينتهى الكلام عندها
فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قيل لا من رجل
فى الدار وبنى على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح ليناسب عمل
لا عمل إنّ وهو النصب والمركب نحو خمسة عشر فانما بنى
الاول لتنزله منزلة الصدر من عجزها والثانى لتضمنها معنى
الحرف اذ الاصل خمسة وعشرة وبنيا على الفتح لخفة المطلوب
على الخصوص ههنا واما بعلبك فلا يبنى منه الا الصدر حيث
لا يتضمن الثانى معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف اليه
نحو جئتك من قبل فانما بنى لان الكلمة اذا حذف منه المضاف
اليه ونوى فيه كان معنى الاضافة مقدرة فيه فالاضافة معنى
من معانى الحروف واذا ظهرت المضاف اليه نحو من قبل هذا
كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه فلم يتضمن
المضاف معناها وانما بنى على الضم جبرا للمحذوف منه

Copyright © King Saud University

بأقوى الحركات وقيل بني على الضم لان النصب والجر قدرين
خلافه حال الاضافة نحو قبل هذا ومن قبله فلم يبن على الفتح
وكسر ايقاعاً للمخالفة بين الحركة الاعرابية والبنائية
قوله والمبني اللازم من الافعال الماضي والامر بغير اللام
اللام والعارض للمضارع اذا اتصل به ضمير جماعة النساء
او نون التاكيد نحو يفعلن وتفعلن واما الحروف فلا يكون
بناء وها الا لازما لانها لا حظ لها من الاعراب فيما سبق
في صور الكتاب ان الماضي والامر بغير اللام لا يستحقان
الاعراب بسبب المضارعة فما بني منها مبني بناء عارضاً
وذلك ما لحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن وانما بني
تشبيها بالماضي فعلن عند سيبويه وقال غيره انه قد ترك على
اصل البناء ايذانا بان الاصل في البناء السكون كما صححوا العود
تنبيها على ان اصل باب بوب وانما بني عند الحاق نون

نون التاكيد ثقيله او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة
اشبه نحو بعلبك فبني على الفتح كما بني هو قوله واعلم ان هذه
الكلمات منها ما يعمل ولا يعمل فيه كعامة الاسماء المتمكنة
والفعل المضارع ومنها ما يعمل ولا يعمل فيه كالحروف العا
ملة والفعل الماضي والامر بغير اللام اعلم ان هذه الكلمات
الثلث تنقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة اقسام لانها
اما ان تكون عاملة ومعمولا فيها وهو واقع كالافعال المضا
رعة وعامة الاسماء المتمكنة او لا تكون عاملة ولا معمولا فيها
وهو ايضا واقع كالحروف الغير العاملة والاسماء الغير المتمكنة
الا القليل منها واما ان يكون عاملة ولا يكون معمولا فيها وهو
ايضا واقع كالافعال الماضية والامر بغير اللام والاسماء الغير المتمكنة
الجازمة للفعل المضارع واما ان لا تكون عاملة وتكون
معمولة فيها وهذا القسم قد اهمله المصنف رحمه الله ظنا انه

Copyright © King Saud University

غير واقع منهما انه لا يصح بتصور معمول فيه الا وان
يكون عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع ولكن شبهه
فان كل فعل مضارع عامل واما الاسم المتمكن وكل متمكن
يصح اضافة فيعمل الجر لا يقال ان ما فيه نون الجمع من
الاعداد لا يصح اضافته البتة وهو متمكن حيث يكون
عشرين وعشرون لانا نقول اجب انه لا يعمل الجر الا
انه ينصب الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا ولا يقال
العلم لا يصح اضافته ولا ينصب التمييز ايضا اذ الابهام
فيه لانا نقول كل علم قابل للتنكير بضرب من التاويل
فيصح اضافته اذ ذاك فهذا الذي غر المصنف من اهمال
هذا القسم الا انه واقع لان من الاسماء ما لا يستعمل
مضافا البتة من ذلك نحو طرا وقاطبة فانه لا يجر المضاف
اليه ولا ينصب التمييز وهو معمول فيه فيكون هذا القسم

هذا القسم ايضا واقع قوله والاسماء المتضمن بمعنى ان
غير اى الاسماء المتضمنة لمعنى ان تجزم الفعل المضارع
وقد بنيت لتضمنه معنى الحرف نحو من تضرب اضرب وكذا
اخواته الا ايا فانه لم يبن وان تضمن معنى الحرف لوجهين
احدهما ايزانا بان الاصل في الاسماء الاعراب كما بنوا
يفعلن ايزانا بان الاصل في الفعل البناء والثاني انهم
حملوه على ما هو نظيره في المعنى وهو جزء وبعض او على
ما هو ضده وهو كل وهم يحملون الشيء على ضده كما
يحملونه على نظيره قوله والعامل عندهم ما اوجب
كون آخر الكلمة على وجه مخصوص قد عرفت ان الاسم
المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وعرفت ايضا
ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد تطفل عليه
فيه بسبب المضارعة فاعلم ههنا ان تعلق الفعل او

Copyright © King Saud University

او ما اشبهه من الحروف والاسماء وغيرها بو من الاسم
الممكن سبب لثبوت وصف فيه كالفاعلية او ما له
اشبهها والمفعولية او ما جرى مجراها او الاضافة ونحوها
وهذه معان معقولة يستدل على نصب علامة ليستدل
بها عليها فجعلوا وجوه الاعراب الذى هو الرفع والنصب
والجر دلايل عليها وسموا تلك المعانى مقتضيات الاعراب
والاشياء التى متعلقها به سبب لحدوث هذه المعانى
عوامل وكذا مضارعة الفعل المضارع بالاسماء كما تقدم
ذكره شئ على اجراء الحكم الاسم عليه فى الاعراب فرفعوه حيث
وجدوه او فرعا من المضارعة وذلك عند وقوعه
بنفسه موقع الاسم والرفع اقوى وجوه اعراب الاسم ونصبوه
حيث وجدوه لا يقع بنفسه موقعه لكن معه ما يجعله
فى التقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان النصب ضعيف وهو

وجوه الاعراب فى الاسم وجزموه حيث وجدوه فرا انحط
عن رتبة المضارعة وذلك عند وجود ما يمنعه من التقدير الاسم
او ما اشبهه حيث كان الجزم مفقودا فى الاسم وسموا
مضارعة للاسم مقتضية للاعراب والمعنى الذى هو به
او فرعا من المضارعة اعنى وقوعه موقع الاسم عاملا
رفعه والحرف الذى هو معه فى التقدير الاسم او شبهه
اعنى ان واخواته عامل النصب والحرف الذى جزمه عن
تقدير الاسم او شبهه اعنى ان واخواته عامل الجزم واذا
عرفت هذا عرفت معنى قوله والعامل عندهم ما اوجب
كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فان العامل سببه
بحصل المعنى المقتضى لكون آخر الكلمة على وجه مخصوص
قوله والعامل ضربان هذا غنى عن الشرح قوله
الحاصل اشتمل الاول فى الثانى وعرفت علته اى علة

Copyright © King Saud University

قاشيره يزيد انك اذا رايت الغلام غلام زيد يؤثر في الشيء
فيجره وعرفت ان علته هي الاضافة امكنك تعدية هذا الحكم
الى كل ما اوجبت فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب
وعرفت علتيته اى علة الاول اى عرفت ان للاول اثرا
في الثاني ولعل الاول اصوب **الباب الثاني في العوامل**
اللفظية القياسية قدمنا القياسية لاطرادها ولان
الفعل منها وهو الاصل في العمل وجملتها سبعة الفعل على الا
طلاق اسم فاعل واسم مفعول والصفة المشبهة والمصدر
واسم المضاف والاسم التام اما الفعل فانه يعمل الرفع
والنصب في الاسماء الاخفاء فان المطرد يستحق التقديم
على غير المطرد لان ما لا يطرد وكلامهم جرى مجرى
الشاذ الشاذ عن القياس الخارج عن الاصل لان
المطرد بمثابة الكلي وغير المطرد بمثابة الجزئي والكلي

والكلي مقدم على الجزئي **قول** اي الفعل ولان الافعل
منها وهو الاصل في العمل وانما كان اصلا لانه اسبق تاثيرا
واكثر فائدة لدلالته على الحدث والزمان والاسم والحرف
انما يعملان بعد تقويتهما به **قول** اما الفعل فانه
يعمل الرفع والنصب يشير الى ان عمل الفعل مقصور
على الرفع والنصب لان الرفع علم الفاعلية والنصب
علم المفعولية والجر علم الاضافة والفعل انما يقتضي الفاعل
والمفعول او ما يضاهيهما ولا يقتضي شيئا سوى ذلك
فالحري ان يكون عمله مقصورا على الرفع والنصب
قول اما الرفع فعام يريد ان عمل الرفع يعم
جميع الافعال لانها مستوية الاقدام في اقتضاء الفا
علية والفاعل ما اسند اليه عامله مقدما عليه وقد
سبق تفسير الاسناد في صدر الكتاب وانما وجب

Copyright © King Saud University

تقديم الفعل لان الفاعل هو اللفظ الدال على ثبوت
معنى لشئ في زمان معين فاذا الاسناد كالجزء الزائد
لمفهوم الفعل والذهن متى تصورت الاسناد لا بد ان
ينتقل الى المسند اليه والا لكان المعنى الاضافي اعني
الاسناد مستقلا بالمفهومية فاذا ان من ضرورة الاسناد
انتقال الذهن الى المسند اليه وذلك هو الفاعل واذا وجب
هذا الترتيب في الذهن وجب في اللفظ ثم الفاعل لا يكون
الا واحدا ولهذا قال يرفع اسما واحدا وذلك لان وصف
الفاعل عند النحويين ايسند اليه الفعل مقدما عليه
ولم يشترط ان يكون احدث شيئا بدليل قولهم طاب
الخبز ومات زيد فاذا كان شرطه الاسناد دل الاحداث
فليس كذلك ان تسند مرتين وقولهم ضرب الرجلان
والرجال ليس بنقض لان المعنى فيه انه لا يجوز

لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية لفعل واحد
من غير عاطف نحو ضرب زيد عمرو قوله فان لم يكن
مظهرا فمضمر اما بارز كالتاء في طلحة او مستتر كالمنوي في نحو
افعل اعلم ان الفاعل على ضربين مظهر نحو ضرب زيد
ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب الا هو ولا يسند اليه
الا عند تعذر الوصل او متصل وهو اما بارز كضربا وضربوا
وضربت وضربن واما مستتر سواء كان لازما كان المنوي
سواء كان لازما كالمنوي في اضرب او غير لازم كالمنوي في زيد
ضرب قوله ثم ان الفعل على ضربين متعد وهو ما ينصل
الى مفعول به ولازم وهو ما يختص بالفاعل كذهبت
وقمت وقعدت والمتعدي على ثلثة اضرب متعد الى
مفعول واحد كنصرت زيدا ومتعد الى مفعولين ثانيهما
غير الاول كاعطيت زيدا درهما او هو عين الاول

الاول كحسبت زيدا عالما او مشبه
كاعلمت الله ثلثة معقولين
الحق ٤

وهو ما يتصل الى مفعوله من غير واسطة الحرف نحو ضربت
زيدا وهو متعد الى مفعول واحد كضربت زيدا ومتعد الى مفعولين
وهو على نوعين لان المفعول الثاني لا يخلو من ان يصح
حمله على الاول او لا يصح والاول هو افعال القلوب
نحو علمت زيدا قائما وسيجيء شرحها والثاني نحو اعطيت زيدا درهما
ويجوز الاقتصار هنا على احد المفعولين نحو اعطيت زيدا
ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته
ويجوز ان تسكت عنهما جميعا نحو فلان يعطي وانما تفعل ذلك
ليفيد بحذفه نوعا من المبالغة والتوكيد ايذانا بانه معطٍ
على الاطلاق واما افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار على
احد المفعولين نحو علمت زيدا ومنطلقا لان
وضعها على ان تعرف الشيء بصفة فلا يجوز ان تسكت
على احدهما لان لفظ ما عرفت عليه حديثك واما المجهول

واما مفعولان معا فقد جاز حذفهما ومنه قولهم من يسمع
يخل وضرب متعد الى ثلثة مفاعيل وهو فعلان منقولا
بالهمزة عن المتعدي الى مفعولين وهما اعلمت وارايت
نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا وارايت بكرا بشرا اكرم منه
قد جاز الاخفش اظننت واحسبت وادخلت وزعمت
ويضمن اخبرت وخبرت وحدثت وانبات ونبات
بمعنى اعلمت فيتعدى بتعديته قوله وقد تقام المفعول
مقام الفاعل اذا بني له الفعل اعلم ان المفعول ربما يتوفر
العناية بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسندا اليه ويجعل
الفاعل نسيا منسيا وعلامة المفعول لبنائه في الماضي ان يضم
اول متحركاته ويكسر عين الفعل في الثلاثي المجرد عن المزيد
والمزيد فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق
بهما نحو ضرب واستخرج فان اول المتحركات هو التاء

Copyright © King Saud University

ان للعرب بهمزة الوصل وتدحرج وتدحرج وتجلبب واما في
المضارع فان يضم حرف المضارعة وتفتح العين في
الثلاثي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستخرج
ويدحرج ويتدحرج ويجلبب ويتجلبب فرق الكلام اعني
اسم ما لم يسم فاعله فاعل لفظا لكون الفعل مسندا
اليه معنى ما عليه ومفعول معنى نحو مات زيد وطاب
الخبر قوله ويجوز الاسناد الى المفعول الثاني اي
الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين ايا ما كان سابقا
نحو اعطي زيد درهما واعطي درهم زيدا لانهم قالوا
ان الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى احسن وهو زيد لانه عاط
اي آخذ واما في المفعولين غير المتغايرين فلم يسوغوا
الاسناد الا الى المفعول الاول نحو علم زيد قائما ولا يجوز
علم قائم زيدا وذلك لان المفعول الثاني في هذا الباب

في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة فلا يصح جعله مخبرا عنه
وقد اجاز ابن الانباري الاسناد الى الثاني حيث امن اللبس
فاجاز ظن قائم زيد الا انه لا يلتبس ان القائم هو المظنون
دون الزيدية ولهم يخبر ظن اخوك زيدا في ظننت زيدا
اخاك للالتباس قوله ومنصوب الفعل على ضربين
اعلم ان المفعول به من المنصوبات الخاصة ببعض
الافعال وهو المتعدي لانك تقول ضربة زيدا وبلغت البلد ولا
تقول ذهبت زيدا وانما سمي به مفعولا به لانه قد فعل به
ذلك الفعل وكذا التمييز فانه ايضا من المنصوبات الخاصة
لانه يرفع الابهام فلا يوجد الا بما وجد فيه الابهام نحو طاب
زيد نفسا لانه يحتمل طيب الاصل والرائحة والعيش وغيرها
وكذا تصبب العرس عرقا والتمييز بذلك منزل عن اصله اذ
الاصل وطاب نفس زيد وكذا تصبب

Copyright © King Saud University

عرقه فازيل عنه ايزانا بضرب من المبالغة والتوكيد لما فيه
من سلوك طريقة الاجمال والتفصيل وعلى هذا قوله تعالى
واشتعل الراس شيبا اى شيب راسى وقد فصحت هذه
الجملة لما فيها من الاستعارة التى هى ابلغ من الحقيقة وا
سناد الاشتعال الى الراس وابقاع شيبا تميزا عنه ايزانا بشمول
اشتعال الراس اذ وزان اشتعل شيب راسى واشتعل الراس
شيبا وزان اشتعل النار فى بيتى واشتعل بيتى نارا والفرق
بينهما ظاهر ولما فيها من سلوك طريق الاجمال والتفصيل
وغيرهما من لطايف الاعتبارات وكن الخبر المنصوب
فانه من المنصوبات الخاصة بالافعال الناقصة وما
جرى مجراها فان قلت كيف جعل الخبر من معمولى
العوامل القياسية وعامله سماعى قلنا انه جعل الخبر
قسيما من معمول الفعل الناصب على الاطلاق لان

للمعمول الفعل الناصب القياسى فيلزم ما ذكرتم قوله
والعام خمسة اعلم ان المصدر من المنصوبات العامة
على معنى ان كل فعل لازما كان او متعديا مبهما كان
او غير مبهم ينصب مصدرا او ما هو فى معناه نحو ذهبت
ذهابا وضربت ضربا وطاب طيبا لان فى الفعل دلالة عليه
كما فى الحس ان يعمل فيه بنفسه ثم ان المصدر قد يكون
مبهما نحو ضربت ضربا فانه يتناول ضروب الضرب من الشدة
وغيره وكذلك يتناول المرة والمرتين والمرات وقد يكون
محدودا نحو ضربت ضربة وضربتين وقد يكون نكرة كما ذكرناه
ومعرفة نحو ضربت الضرب الذى تعلم ثم ان الفعل
الناصب للمصدر اما ان يكون ناصبا لمصدر او
لغير مصدر مما هو فى معناه فالاول كما ذكرنا
واما الثانى اما ان يكون مصدرا او غير مصدر

Copyright © King Saud University

فالاول اما ان يلاقيه فى اشتقاقه كقولك نقاوالله انبتكم
من الارض نباتا فان نباتا وان لم يكن بمصدر انبت الا
انه يلاقيه فى الاشتقاق اولا يلاقيه فيه نحو قعدت قعودا
وجبت منعا واما الثانى فكنحو ضربته سوطا لانه لا
اقيم مقام المصدر لانه لما كان آلة الضرب سدّ به مسدّه
وليس بمصدر ساط يسوط بدليل قولهم ضربته سو
طين واسواطا وان كان بمصدر الما ثنى وجمع وذكر
بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون بمصدر لما انه
ضرب مخصوص وهو الضرب بالسوط فلا دلالة كضربت
عليه لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو
سُطته ضربا مثلا الا ان لقايل ان يقول اذا لم يجز
ان ينصب السوط بمصدر ا بضربت لعدم دلالته عليه
فالحرى ان لا ينصب به اسما بعين ما ذكرتم وايضا

وايضا ما ذكره منقوض بضربت ضربته او ضربتين فان ضربت
لا يدل على الضربة او الضربتين وانما هو الدال على الضرب
مطلقا قوله والمفعول فيه هو ظرفا الزمان والمكان انما
سمّى المفعول فيه ظرفا لانه محل للافعال شبيها باللاوانى
التى تحل الاشياء فيها وقد سماه الكوفيون محلا للحلول
الافعال فيها ثم ان حكم ظروف الزمان كلها مبهمها
ومحدودها وحكم المكان المبهم كالجهات الست و
غيرها واحد وهو الانتصاب بالفعل الواقع
المقدم سواء كان لازما او متعديا نحو سرت خينا ويوم
الجمعة واما مكة واما المحدود من المكان كالسوق
والدار فلا بدّ له من فى نحو كما عمل الطريق الثعلب
محدود من الشواذ قالوا وانما يتعدى الفعل بمحدود
من الشواذ قالوا وانما يتعدى الفعل اللازم الى ضروب

Copyright © King Saud University

ظروف الزمان بنفسه ولم يتعدى الى جميع ضروب ظروف
المكان لان الفعل يدل بصيغته على الزمان كما يدل على المصدر
فكما يتعدى الى جميع ضروب المصادر كذلك يتعدى الى جميع
اضروب ظروف الزمان واما المكان فلم يدل الفعل
بصيغته عليه فصار الفعل اللازم منه بمنزلته من زيد وعمرو
فلم يعمل فيه الا بواسطة الحرف وانما عمل في المبهم منه بنفسه
لانه اشبه الزمان من وجهين احدهما انه مبهم غير محصور
مثله فاذا قلت خلفك كان هذا مشتملا عظلا على جميع ما
يقابل ظهرك الى ان تنقطع الارض كما انك اذا قلت قام زيد
يكون مشتملا على كل زمان منذ خلق الله العالم الى وقت
حدوثك وكذلك اذا قلت يقوم كان مشتملا على كل زمان
مستقبل والثاني ان هذه الظروف لا تستقر على وجه
واحد لان الفوق يصير تحتا واليمين يحول شمالا كما

شمالا كما ان الزمان المستقبل يصير على حال الحال يصير ماضيا
فلما اشبه المبهم من المكان الزمان من الوجهين سلك به
مسلكه في الانتصاب قوله وعند وهو ايضا من الظروف المكانية
وقد يستعار للزمان نحو عند البل وعند النهار وفيه لغات ثلاثة
ولا يستعمل الا ظرفا فلا يقال عند واسع لانه يصير مخبرا عنه وقد
يدخل عليها من حروف الجر من وحدها وقول العامة ذهبت
الى عنده خطأ ولكن كان امام وخلف لانك تقول امامك
خير من وراءك والحاصل ان الظروف بعضها لازم للظرفية
فيكون منصوبا ابدا نحو عند وسواء من الظروف المكانية
وذات مرت من ظروف الزمان وبعضها يستعمل اسما وظرفا
نحو الجهات الستة من المكان واليوم والوقت ونحوهما
من الزمان قوله ووسط الراء بالسكون قال جار الله
العلامة الفرق بين وسط ووسط بالسكون

Copyright © King Saud University

والحركة ان وسط بالسكون يكون ظرفا و بالتحريك
يكون اسما لو قلت ضربت وسط راسه اى اوجرت
الاعتماد وسط راسه ولو قلت ضربت جرم راسه لان
الوسط الجرم والوسط كونه فى ذلك الجرم وقال
الجوهرى يقال جلسة وسط القوم بالتسكين وفرو
سط الدار بالتحريك وقال كل موضع صلح فيه بين فهو
وسط وان لم يصلح فهو وسط بالتحريك ثم قال وربما
يسكن وليس بالوجه قوله واما دخلت فتوسع وذلك
لان الدار محدود فحقه ان يقال دخلت فى الدار
الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا واوصلوا الفعل
اليه فنصبوه نصب المفعول به وذهب الجرمى الى انه
منعوت نصب الدار كنحو بيت الدار وقد دفعوا قوله
بان مصدرا يجئ على فعول وهو من مصادر الافعال

الافعال اللازمة للافعال نحو قعدت قعودا وجلست
جلوسا ولان مقابله لازم اعنى خرجت قوله والمفعول له
هو علة الاقدام على الفعل انما عدوه من المنصوبات العامة
لان الافعال فى نصبه بمنزلة الاقدام وقد شرطوا فى انتصابه
ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا
له فى الوجود ومتى فقد شئ من ذلك فاللام لازم
نحو جئتك للسمن واكرامك الزائر وخرجت اليوم لمخا
صمتك زيدا امس لان المفعول له انما انتصب لانه
ينتصب فى ضمن الفعل الذى قبله فى المعنى على وجه من
الوجوه ولن يتصف بهذا الوصف الا بعد هذه الشروط
المذكورة ومتى فقدت فقد خرج عن هذا الوصف لانه
ان كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فيتصور
دخوله فيه واذا كان فعلا لغير من له الفعل الاول فكذلك

Copyright © King Saud University

لان الفعل هنا لا يدخل تحت فعل ذلك وكذا اذا لم يقل
ان الاول في الوجود للان الواقع امس لم يتصور
دخوله تحت الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب
لعدم اقتضاء الفعل اياه قوله وخرجت مخافة الشر وهذا
المثال يوزن الفوايد وهي ان المفعول له ليس يجب
ان يكون غرضا للفعل المركوب كما زعم بعضهم بل يكفي
كونه عذرا له سواء كان غرضا او غير غرض والا لما جاز
خرجت مخافة الشر لان المخافة لا يكون غرضا وان
المفعول له كما يجيء نكرة يجيء موقة خلافا لابن السراج
قوله المفعول معه وهو المنصوب بعد الواو الكائنة
بمعنى مع وتقديره من المنصوبات العامة انما يستقيم
على مذهب الاخفش لان الباب قياسي عنده وعند
سيبويه مقصور على السماع وانما عمل فيه غير الله

غير المتعدي لانه قد قوي بالواو فتعدى اليه كما بالهمزة و
غيرها من حروف الجر الا ان الواو لا تعمل لانها في الاصل من
حروف العطف وانها لا تعمل والاخفش قاس انتصاب
ما بعد الواو على انتصاب مع نحو جئت معه وقد ضعفوا
قوله بان مع منصوب على الظرفية والخشبة قوله استوى
الماء والخشبة ليس بظرف الا ان له ان يقول انهم اذا قاموا
مقام الواو ومقام مع وكان الواو حرفا لا يتصور فيه
الاعراب اعربوا ما بعده اعراب مع كما انهم لما وضعوا الآن
موضع غير اعربوا ما بعده اعرابه والخامس من المنصوبات
الحال فحقه الحال هي الهيئة التي عليها صاحب الحال عند
ملابسة الفعل له واقعا منه او عليه نحو جاء زيد راكبا
فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه وكذا ضربت زيدا
قايما فان القيام هيئة زيد عند وقوع الضرب عليه ومن

Copyright © King Saud University

تبيّن ان صاحب الحال هو الفاعل او المفعول ثم انه اما
ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك عند ما يكون العامل
فعلا صريحا او ما يشبهه من الصفات العاملة عمله او معنى و
ذلك عند ما يكون العامل معنى فعل نحو ما شانك قائما
فزيد الحال ههنا ليس بفاعل لفظا لانه فاعل معنى لان
المعنى ما تصنع قائما وكذلك قولك هذا زيد قائما فان زيدا
مفعول معنى لا لفظا اذ المعنى انبه على زيد او اشير اليه قائما
لما فيهما من معنى التنبية وقد ذا من معنى الاشارة وانما قال
وهي جواب كيف لان كيف موضوع للسؤال عن الحال
فبالحري ان يكون الحال مفعولا في جوابه وحقها
ان تكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان تكون معرفة
وانما وجب ان يتخالفا لانهما اذا تطابقا تعريفا
وتنكيرا ابهما ان لا يطابقا اعرابا بان يعرب احدهما في

عرفها في الوصفية ووجه اختصاص الحال بالتنكير هو ان
الحال جرى مجرى الصفة للفعل ولذلك سماه سيبويه
نعتا للفعل واراد بالفعل المصدر الذي يدل عليه
الفعل [illegible] واذا جرى مجرى الوصف للفعل و
الفعل نكرة لزم تنكيره قوله واذا [illegible] اردت الحال عن
النكرة بين ان التقديم قبيح الا اذا كانت النكرة موصوفة
او مغنية عناء المعرفة او مصدرة بالاستفهام او مفصولا
بينها وبين ذي الحال بالا نقضا للنفي كما في قولك جاءني رجل
من بني تميم فارسا وقوله لا يركبن احد الى الاحجام منحوفا
يوم الوغى لحمام • وقولك هل اتاك رجل راكبا اذا اردت
الاستفهام عن اتيانه مقيدا بالركوب وقولك ما جاءني
رجل الا راكبا وتقول في غيرها جاءني راكبا رجل وقبيح
جاءني رجل راكبا ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من

القيود تسامحوا وتساهلوا واطلق القول بالتقديم في كل نكرة
والاستشهاد بقوله لعزة موحشا طلل قديم انما يصح على
مذهب سيبويه حيث فلو جعلنا موحشا حالا عن طلل لاختلف
العامل في الحال وصاحبها لان العامل في الحال هو الظرف
وفي صاحبها معنى الابتداء لانه مبتدأ عنده والصواب عنده ان
يجعل حالا من المستكن في الضمير من الضمير طلل وح لا يكون
هذا من تنكير ذي الحال وتقديم الحال عليه في شيء اذ الحال
متاخرة عن صاحبها وهو معرفة واما عند الاخفش فلما كان
ان تقدم ع ذا الحال وهو طلل بفاعلية الظرف صح جعله حالا
عنه وحسن تنكيره لوجهين لتقديم الحال عليه وكونه مو
صوفا بتقديم [illegible] والحاصل ان تقديم الحال على صا
حبها قد يكون لازما كما ذكرنا من نحو جاءني راكبا رجل و
قد يكون جائزا كما في جاءني راكبا زيد وقد يكون ممتنعا

ممتنعا وذلك اذا كان صاحبها مجرورا نحو مررت
بالسابق فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا ابن
كيسان لان الحال صفة في الاصل والصفة من التوابع وا
حسن ما هو حال التوابع ان يقع بعد المتبوع والمجرور
لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم ما هو تابع له واجاز
ابن كيسان مستشهدا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة وذكر الزجاج ان كافة
حال من الكاف في ارسلناك والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما ارسلناك
الا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب كبايره وذكر صاحب الكشاف
ان انتصاب كافة على المصدر اي ما ارسلناك الا ارسلنة وا
كافة للناس اي عامة شاملة لهم قوله اسم الفاعل كل
اسم اشتق لزوات من فعل اي لاسم الفاعل اسم مشتق لزوات
فيقال له من حيث هي تلك الزوات بل من حيث هو فاعل في الجملة

Copyright © King Saud University

واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه واحترز بقوله
لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق لذات من وقع
عليه الفعل واحترز بقوله ويجرى على يفعل عن الصفة
المشبهة فانها وان كانت مشتقة لذات من فعل الا انها
لا تجرى على يفعل من فعله نحو كريم لا يقال الصفة المشبهة
من افعال الطبايع فلا يقال للمتصف بها انه فعل شيئا لانا نقول
لا نسلم لانا نفتى بقولنا فعل لحدوث بل المراد انه
بحيث ان يسند اليه المشتق منه بصيغة فعل نحو كريم
وانما فسر الجريان بالموازنة ليفعل في الحركات والسكنات
لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة بعد شيء صفة
او خبرا او حالا فاحتاج الى تفسير الجريان ههنا ثم ان
اسم الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال او
الاستقبال دون الماضي وذلك لان الفعل انما دخل

كما دخل على الكلم في الاعراب الذي هو مختص في الاصل بالاسم
على الفعل في العمل الذي هو له في الاصل فيقال زيد ضارب
غلامه عمرا الان او غدا اذ يقال يضرب والذي هو يعمل
الماضي فهو مضاف اليه كقولك هذا ضارب زيد امس
ولا يقال ضارب عمرا امس لان الافعال خلقت دلائل على
الاسماء في الاعراب والاسماء في الافعال ثم يوجد للما
ضي اعراب من الاسم ثم يعط الاسم حكم اذا كان بمعناه عملا
فقد جاء ذلك الكسائي مستدلا بقول العرب كلهم باسطا
ذراعيه بالوسيط واصحابنا ذكروا بان باسطا وان كان
ماضيا في الظاهر الا ان المعنى الحال به ليدل انكر لو اقعت المضا
ضع موقعه نحو سيبسط الصيح وذلك لان الحال التي ضيه
تحكي على صورة الحاضرة نحو كاهز به يضرب عمرا امس
واعلم ان بشرط عمله الاعتماد احد الاشياء التي اشرط

للطرف الاعتماد وعليها على ما سبق في صدر الكتاب

في لا يقال قايم غلاماك خلافا للاخفش والكوفيين

قوله اسم المفعول ما كان اسم الفاعل اسما مشتقا للذات

من وقع منه الفعل فاعل عمل الفعل المبني للفاعل كزيد

اسم المفعول ما كان اسما مشتقا للذات من وقع عليه

الفعل اعمل عمل الفعل المبني للمفعول وهو بمنزلة اسم الفاعل

في جميع ما ذكرناه من اشتراط الزمانين والاعتماد وتقول

مررت برجل مضروب غلامه فيكون غلامه مرفوعا

بمضروب كما كان مرفوعا بيضرب ومضروب في التقدير

جار على يضرب لان اصله مضروب فاشبع ضمة الراء فنشاء

منها الواو وانما فعل ذلك لرفضهم بناء مفعل في ابنيتهم

الا مع التاء واما نحو مكرم ومعطى فجار على الفعل لفظا

فتقول زيد مكرم اصحابه ومعطى غلامه درهما كما يكرم

كما يكرم ويعطى قوله والصفة المشبهة وهي ما لا يجري

على يفعل اعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرم ولا حسن على

يحسن وكذلك شديد وقوي وصعب وما اشبه ذلك ومن

شبه هذه الصفات بصور مرتبة اسماء الفاعلين وهي مشبهة

بهما من حيث انها تثنى وتجمع فاجريت مجراها في العمل فقيل مررت

برجل حسن وجهه وكريم اباؤه وشريف حسبه فرفع هذه

الاسماء بالصفة كما ترفعها بالفعل وانما قال كريم اباؤه بالجمع

دون الواحد ليكون ارتفاعه بالفاعلية على سبيل القطع والوجه

يحتمل مع الفاعلية الابتداء نحو زيد كريم ابوه بخلاف الجمع

فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان مبتدأ لقيل كريمون اباؤه

اذ المبتدأ على عدة الخبر اذا كان هو هو فان قلت كيف عملت

هذه الصفات وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم

شيء قد وجد وكيف جاز ان يزيد الفرع على الاصل اعني

اسم الفاعل قلنا ان هذه الصفات في حكم اسم الفاعل في انها
بمعنى الحال الا ترى انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود
في الحال كما هو في اسم الفاعل وكون هذا الفعل موجودا قبل زمانك
لا يقدح في كونه حالا كما لا يقدح في الفعل الصريح في قولك زيد
يعلم فتونا من العلم فان علمه قد وجد من قبل وعلى هذا
اسم الفاعل نحو زيد قايم غلامه ترى الحال والقيام قد
كان مع ذلك قبل حالك بزمان ويدل على انها ليست بمعنى
الماضي انك لو قلت زيد حسن ابوه امس قبيح اليوم لم يجز حتى
تدخل كان ليدل على ان الحال محكية وليست بحاضرة كما
في الفعل واسم الفاعل نحو كان زيد يقوم امس او قايما غلامه
ولهذا قالوا ان هذه الصفات ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل
فلا تقول زيد حسن مريدا سيحسن او حسنا فيما انقطع

قوله المصدر هو الاسم الذي اشتق منه الفعل انما سمي

انما سمي المصدر مصدرا لان الفعل يصدر عنه
والمصدر في الاصل الموضع الذي يصدر عنه الابل
والدليل على ان المصدر اصل والفعل فرع مشتق منه ا
ان المصدر اسم مستقل بنفسه ومستغنى عن الفعل
في الافادة والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر الى الاسم
ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان و
المصدر على شيء واحد وهو الحدث فقط ولا شبهة
ان الواحد قبل الاثنين واصل له ولان المصدر له
مثال واحد والفعل له امثلة كما ان المذهب نوع يتخذ
منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر
والمصدر لا يدل على ما دل عليه والفرع لا بد وان يكون
فيه الاصل وزيادة واما ما تمسك به الكوفيون من اعتلال
الفعل بالمصدر باعتلال الفعل ومجيئه بصحته نحو

Copyright © King Saud University

قائم قياما وقائم وقوام فذلك لا يدل على اصالته
الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا منه وان دل قائما
يدل على اصالته في التعريف ولا كلام فيه كما لا كلام في انه الاصل
في العمل والمصدر فرع فيه وعليه ولهذا قال يعمل عمل الفعل اذا
كان منونا نحو عجبت من ضربٍ زيدٌ عمرًا وفكك فعل له
رفع ونصب كالمصدر ذكره وانما قال كما تقول من ان
ضرب زيدٌ عمرًا لان الفعل المصدر بان تنزل بمنزلة
المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه وميتداء نحو
اعجبني ان يخرج زيد وارجو ان يخرج وبلغني خبر ان يخرج
وان يخرج خير له فلما كان بمنزلته في الاعراب وفي هذه المعاني
كان المصدر ايضا بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم ما يعمل
فيه عليه فلا تقول اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول زيدا ان
ضربت قوله ويضاف الى الفاعل اعلم ان المصدر المسمى

المفعول المضاف على خمسة اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل
ويترك المفعول منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب
فالفاعل مجرور لفظا ومرفوع معنى ولذا حمل الموصوف عليه
والصفة على الموضع نحو عجبت من دق القصار وصاحبه بالرفع
مثلا ومن دق القصار الحاذق والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك
ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اى من ان ضرب زيد
والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف الى المفعول القائم
مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اى من ان ضُرِبَ زيد
وعلى هذا مسئلة الكتاب عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض
والمضاف اليه ههنا مرفوع معنى لانه مفعول ما لم يسم فاعله
والرابع ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل مرفوعا نحو عجبت
من ضرب اللص الجلاد والخامس ان يضاف الى المفعول
ويترك ذكر الفاعل مرفوعا نحو قولك يعجبني الابتسام

Copyright © King Saud University

الانسان من دعا الخير اى من دعا به الخير والمضاف اليه
في الوجهين الآخرين منصوب لانه مفعول ويجوز الحمل
عليه كما في الفعل واما المصدر اللازم المضاف فضرب واحد
وهو ان يضاف الى الفاعل نحو اعجبني ذهاب عمرو فان قلت
انه ايضا يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا
او على العكس او يترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف
الا بعد ان يتسع فيه فيجري مجرى المفعول به فالمصدر اذا كان
اذ ذاك بمنزلة المتعدي ولا كلام فيه وقد يعمل المصدر معرفا
باللام نحو قوله كرتت فلم اكل عن الضرب مسمعا وهو
قليل لم يجئ في التنزيل ولم يذكره المصنف لقلته وندرته
قوله ويترك ذكر احدهما كما في قوله تعالى او اطعام في يوم
ذي مسغبة يتيما اطعام مصدر منون ويتيما منصوب به
وفاعله محذوف حذف للعلم به ولم يضمر لان المصدر

لان المصدر اسم جنس ولا شيء من اسماء الاجناس يحتمل
الضمير ويدل عليه حذفه انك لا تقول اعجبني من هذا الامر ظهوره
كله كما تقول ظهر كله وانما جاز خلوه عن الفاعل مع امتناع
ذلك في الفعل لان الفعل ابدا خبر او على وصف جار مجرى الخبر في
اقتضاء ما يسند اليه فاذا قدرت خلوه عن المسند اليه فقد اخللت
بخلاف المصدر فانه اسم والاسماء كلها لا يلزم ان يكون مسندا
الى شيء واما قوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون بالبناء للفاعل
فالمصدر مضاف الى المفعول القايم مقام الفاعل اى من بعد
ان غلبوا سيغلبون ومن قراء بالبناء للمفعول فالمصدر مضاف
الى الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى هذا فالوجه ان يقراء
لهم غلبت الروم بالبناء للفاعل وقد قراء به ويجعل الضمير
المضاف اليه للمصدر للفارس لا للروم ومجال الكلام في الآية
فصيح غير انه يفضي الى الالتفات المخل قوله المضاف

Copyright © King Saud University

كل اسم اضيف الى اسم آخر فان الاول مجرور الا في اعلم
ان الاسم غير اصيل في العمل وانما العمل للافعال والحروف
وانما عمل الجر ههنا لان في الوهم معنى حرف الجر فعوى بذلك
الهوى
على العمل قوله والاضافة على ضربين اعلم ان المضاف اليه اذا
كان معرفة في الاضافة المعنوية تعرف المضاف نحو غلام زيد
لانك اذا قلت غلام كان شايعا في امته غير مختص بواحد فاذا
اضيف تعرف فصار لواحد بعينه ويكتسي منه تعريفه وذلك ان
قدر المعنى على قدر اللفظ فكما ينزل المضاف اليه من المضاف
بمنزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال كذلك يجب
ان يمتزج معنى الثاني بالاول ليكون مرتبة اللفظ على قدر مرتبة
المعنى اما اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص نحو
راكب فرس لانك اذا قلت راكبا كان شايعا في اجناس ما
يركب فاذا قلت راكب فرس خصصته بالاضافة وزال

وزال عنه بعض الشياع وان لم يتعرف لان المضاف اليه اذا لم
يكن معرفة فكيف يكتسي المضاف منه التعريف قوله وهي في الغالب
بمعنى اللام او بمعنى من انما قال في الغالب احترازا من قولهم شُبْتُ
الْمَفْرِقِ وقتلي الطفُّ وقد قيل ان هذه الاضافة بمعنى في نحو
شُبْتُ في المفرق وقتلي في الطف لكن الغالب بمعنى اللام نحو غلام
زيد اي غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة لان الفرض فيها تبيين
النوع فاذا قلت خاتم لم يعلم انه اي نوع فاذا اضفت بينت و
الفرق بينهما ان التي بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه
على المضاف والتي بمعنى من جاز ذلك وقال الشيخ عبد القاهر
وانما يقول النحويون غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضاحا
لمعنى الجر لان اللام مقدرة هناك فيه والمضاف اليه ينزل
من المضاف بمنزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل
بين التنوين والموتون بشيء كذلك لا يجوز ان يكون

Copyright © King Saud University

اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه وايضا لو كانت
اللام مقدرة ههنا حتى يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف
التنوين كما لا يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين
اوردوا ههنا سؤالا وهو ان المضاف اليه قايم فيه معنى
حرف الجر ولفظها محذوف حذفا يخرجها عن ان يكون في حكم
المذكور او في عداد المضمر واذا كان كذلك فلم لم يبن لتضمنه
معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا
عنه بان بنا الاسم لتضمن معنى الحرف من الجائز دون الواجب
الا تراهم اعربوا ايا مع تضمنه معنى الحرف الجزاء وذكر عبد
القاهر ان في بناء الاسم ههنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن
معناه الاسم حرف عامل وعمله الجر والعمل من العامل
بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم التضمن الا بان يجعل الاسم
نضير في كونه عاملا يحدث بها هذا الحكم فلو بنيا هو

بنباه لم يتحقق ذلك على ما استوفاه في مقتضره وارى
ان اراد هذا السؤال في المضاف اولى منه في المضاف اليه
اذ المتضمن لمعنى الحرف هو المضاف دون المضاف اليه
لانه يعمل الجر بتقويته فلو لانه يتضمن معناه لما قوى على
العمل ولان تضمن غيره لا يكون موجبا لعمله ولان
المعنى من التضمن ان يكون الاسم مشتملا على معنى ذلك
الحرف كما ان ابن واخواته لما كان معناها يشتمل على معنى
حرف الشرط بنيت لتضمنها اياه اعملت الجزم والمتضمن
على هذا التفسير ههنا هو المضاف دون المضاف اليه لان
العمل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن لمعنى الحرف
اياه دون غيره لانه لو كان المضاف اليه متضمنا لمعنى
الحرف لوجب ان يكون عاملا في نفسه وذلك محال
ويدل على ذلك قول الشيخ ولن يتم التضمن هذا الى

Copyright © King Saud University

الابان تعطى الاسم حكمه ويجعل مثله فى كونه علة يحدث

بها هو المعنى اى الحكم ومعلوم ان الاسم الذى اعطيناه حكمه

فى كونه علة يحدث بها الحكم هو المضاف دون المضاف اليه

فالمتضمن للحرف هو ليس الا واذا كان المتضمن للحرف

هو المضاف وجب ان يكون بناء المضاف اليه لازما على ما ذكروا فان

قيل فعل ما ذكرت فالمضاف متضمن للحرف فهلا بنى فا

لجواب ان الاضافة تمنع البناء فى الاعم الاغلب اذ البناء

مما يوجب مناسبة الحرف والاضافة مما يعارض تلك المناسبة

لانها من خصايص الاسم فلا يكون فى الفعل والحرف الا ترى

انهم لم يبنوا المضاف من المنادى والمتقى بلا التى لنفى الجنس

مع ان العلة التى اوجبوا بها البناء فى مقرديها قايمة او بقول

ان المضاف اليه لشرة امتزاجه بالمضاف ومعاقبته التنوين

تنزل منه منزلة التنوين الذى هو علامة التمكن والاسم

والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا مع ما قام مقامه قوله

ولفظية اعلم ان الاضافة اللفظية هى التى لا تفيد تعريفا

ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا فى اللفظ وح المعنى كما هو

قبل الاضافة وهى اما اضافة اسم الفاعل الى مفعوله

او صفة المشبهة الى فاعلها اما الاول نحو مررت برجل

ضارب زيدا الآن او غدا ويدل على ان هذه الاضافة غير

حقيقية وانها فى تقدير الانفصال انك تصف النكرة كما

بالمضاف وتوقعه حالا نحو مررت برجل ضارب عمرا

والحال لا تكون الا نكرة واما الثانى فنحو مررت برجل حسن

الوجه لان الحكم المتعلق به الانفصال نحو حسن وجهه

الا انك نقلت ضمير صاحب الوجه الى حسن حتى كان الحسن

قد شايع جميع اجزاء الموصوف به فاذا ارتفع به الضمير لم

يمكن ان يرتفع به الوجه ولما احتيج الى تبيين الجنس

موضع

اضيفت الصفة اليه ويدلك على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها
في هند جايل وشاحها وتأنيثها في هند جايلة الوشاح قوله
والاضافة تعاقب التنوين ونوني التثنية والجمع وانما لم يجمعوا
بين التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه ينزل من
المضاف منزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزوائد
يأتين على آخر الكلمة قوله ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف
عن حرف التعريف انما اشترط ذلك لانه لو لم يتجرد منه
لكان معرفة وان كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية التي
وضعها للتعريف او التخصيص لان تعريف المعرف قوله
وتقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم انك تقول مررت
برجل حسن الوجه فتصف به النكرة لان الاضافة ليست
بمحضة فان ارادت وصف المعرفة به ادخلت عليه
حرف التعريف نحو مررت بالحسن الوجه فيتعرف فلا

فيتعرف فلا يقتضي هذا الى تعريف المعرف لا يقال ان
الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقودة ههنا
لان التخفيف في الواحد انما هو بسقوط التنوين والتنوين
لا يتصور مع اللام فقد سقوطه بالاضافة لانا نقول
ان التخفيف الحاصل بسقوط التنوين وان كان
مفقودا الا انه قد حصل فيه من جهة اخرى الا ترى
انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان الثقيل
الحسن وجهه فلما اضيفت افادت التخفيف من وجهين
وهما سقوط الكناية من المضاف اليه وانتقال الضمة
الى الكسرة التي هي اخف منها لا يقال ان الكناية
وان سقطت فقد عوض عنها اللام لان اللام لا يواذي
الكناية لثقلها وخفته قوله والضارباً زيد وانما جاز هذا
لان هناك نونا تسقط ويلحقه المضاف اليه فيكون في

في الاضافة فانّ لفظية كما في قولك ضاربا زيد وضاربو زيد
وجاز الضارب الرجل مع انك لا تفيد فيه خفة لفظية لانه
يشبه الحسن الوجه من حيث الظاهر اذ الضارب صفة
كالحسن والرجل اسم جنس محلّى بلام التعريف كالوجه
فاجيز فيه الجرّ تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه
تشبيها بالضارب الرجلَ ولا يجوز ان يقول الضارب زيد
اذ لا تفيد بالاضافة خفة لفظية كما افادتها في المثنى والمجموع
والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه بذلك بالحسن
الوجه واما نحو الضاربك والضاربي والضاربه فسايغ
فيها فيه من استعمال الضمير المتصل من المنفصل اذ الا
صل الضاربك اياه واياي واياك فاضيف حصل التخفيف
جزءا واما لم يجز ان يكون الضمير في مثل هذا الضمير المنصوب
كما في الفعل لانه حمل فرضوا فيما يوجد فيه التنوين والنون

والنون ان يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل نحو ضا
ربني والضاربانني والضاربونني كراهة اجتماع الزيادا
تين في آخر الكلمة جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعا اجراء
للباب على وتيرة الاطراد فاذا افلت الضاربني مثلا
فالياء لا يكون الا ضمير مجرور وهذا ما اختاره
الزمخشري ومثل الامام عبد القاهر الجرجاني ضمير
المنصوب بمنزلته في ضربني قوله الاسم التام انما
ينصب الاسم التام التمس لانه لابهامه يقتضي ما يبينه
وينزع الابهام عنه وانما وجب ان يكون الاسم التام
عاملا فيه النصب لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب
المفعول من اسماء الفاعلين والمصدر الاتي
ان فوك راقود خلا في فوك راقود خلا اسم قد
تم اي امتنع من الاضافة لما فيه من التنوين وهو

Copyright © King Saud University

وهو مبهم محتمل لاجناس المكيلات فينصب
خلا مثلا لاقتضائه اياه ومشابهته بضاربٍ بالتنوين
فانه ايضا يقتضي مفعولا وهو قد امتنع من الاضافة بالتنوين
وكذلك منوان وقفيزان في منوان سمنا وقفيزان برّاً قدّما
بنون التثنية وهما محتملان من اجناس المكيلات
والموزنات فاشبها ضاربان فنصبا بعدهما كما ينصب
ضاربان وكذلك عشرون درهما لانه قدّم بنون
الجمع وهو محتمل من اجناس المعدودات فاشبه
ضاربون وعلى هذ ملأوه عسلا ومثله رجلا لانا
ذكرنا مبهم كقفيزان ومنوان وقد تمّ بالاضافة فاشبه
انا معطيك درهما لان اضافة المعطى الى الضمير تمنع من
جرّ درهم فهذا هو الاسم التام ثمّ ان الاسم التام قد
يكون لازما وقد يكون زائلا فالزائل هو التام بنو

هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في راقود خلا
فحذفت التنوين من منوان كما منوان سمنٍ واما اللازم فهو التام
بنون الجمع والاضافة اذ ليس لك ان تقول في عشرون
درهما عشرون درهم لان عشرون اسم موضوع لمضا
عف عشرة وليس يجمع على حدّ مسلم ومسلمون اذ لو كان
كذلك لوجب ان يقع بالنون على ثلثة ثلث مرات كما يقع
المسلمون على ثلثة انفس فلما اختص ثلثون ثلث مرات
عشرة حكمنا انه اسم موضوع مع الواو والنون لهذ العقد المخصوص
واذا كان موضوعا مع الواو والنون فيمتنع ان يوجد بدون
التنوين فلهذا قيل انه لازم وكذلك الاضافة لانك لا تقول
في ملؤه عسلاً ملؤه عسلٍ لانه مضاف الى الضمير ويمتنع ان
يخفض الشيء مرتين واذا عرفت هذا فاعلم ان تمثيله التامّ
بالتنوين يبقى لهم ما في السماء موضع كف سحابا

Copyright © King Saud University

فيه نظر لان الاسم الذى فيه التنوين هنا اعنى كف لا ابهام فيه
فيرفع وانما الابهام فى قوله موضع مضاف الى الكف اذ المقصود
بالتمييز هو الموضع لا الكف نفسها فالموضع مضاف الى الكف
واضافته اليها تمنع من الجر وتوجب النصب كما تمنع اضافة
الملوء فى قولك ملوء عسلا فان قلت ان الموضع وحده
لا يتم به المعنى الذى كان التمييز لاجله من المساحة
وانما يحصل ذلك من بعد ان تضفه الى الكف قلنا كذلك
الملوء لا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شئ مخصوص
كالاناء او الى ما هو مكيال معروف كالرق وغيره فاذن
ايراده وهو فى تمثيل الاضافة اولى منه فى تمثيل التنوين اذ
العامل فى التمييز هو الاسم التام بالاضافة لا الاسم التام با
التنوين لان اعمال الاسم التام مشروط باقتضاء التمييز لا
ابهامه ولا شك ان المعنى المقتضى للتمييز ههنا هو الموضع

الموضع مضافا الى الكف لا الكف اذ الابهام فيهما وبيان ذلك
على هذا انك لو جئت بالكف منونا غير مضاف اليه شئ
لفظا او تقديرا نحو ما لفلان كفٌّ مثلا لم يقتض التمييز البتة
وايضا انهم قد شبهوا موضع كف سحابا يضرب زيد عمرا
فوجب ان يكون الفاعل هو المضاف لان المشبه لا المضاف
اليه قال الشيخ عبد القاهر ان سحابا قد انتصب منها من وجهين
احدهما بثبوت التنوين والثانى الاضافة وهذا ايضا عجيب
منه لانه اراد ان العامل فى التمييز ههنا هو الاسم التام بالتنوين
والاسم التام بالاضافة ايضا فهذا يؤدى الى اعمال عاملين
فى معمول واحد وهذا مع انه غير معقول مما لم يعقل الا
جماع منهم على رفضهم الا ترى انه لو اذ وجد عاملان
على معمول واحد فالعمل باتفاق منهم لواحد منهما
لا غير الا انهم اختلفوا فى ان العمل لاى تيهما على ان التنوين

Copyright © King Saud University

هنا لا يصلح ان يكون عاملا لما بينا ان شرط اعمال الاسم التام
ان يكون مقتضيا للتمييز للابهام وقد انتفى الشرط هنا ولعل
كلام الشيخ هو الذى غر المصنف من جعله العامل هنا الاسم
المنوّن لان الشيخ لما جوّز هنا النصب بالوجهين جعل
المصنف الاقرب عاملا على ما هو المذهب الاصح ان المقتضيين
اذا ازدحما مقتضى واحد فالعمل لآخرهما وجودا الا ان ذلك خبط
تظهر بادنى تامل فيما ذكرنا قوله ويقال للثلثة الاول مقادير وقوله ذكر اربعة
فان قلت كيف قال ويقال للثلثة الاول مقادير وقد ذكر اربعة
اشياء وهى المساحة والكيل والوزن والعدد قلنا انه قسم الكلام
التام الذى ينتصب عنه التمييز اربعة اقسام وهى المنوّن وما فيه
نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال للثلثة
الاول مقادير اى لما فيه التنوين والنون التثنية ونون الجمع
وللاخير معيّن اى لما فيه الاضافة فيما ذكره من المثال

المثال وانما سمى مقياسا لانك اذا قلت ملكوه عسلا فقد قست
ما عندك من العسل بملء هذا الاناء وكذلك مثله رجلا بخلاف
له منوان سمنا فقدرت ما عندك من السمن بالمنوين ولم
تقسه بشئ قوله والتمييز رفع الابهام من المفرد كهل اعلم
ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة وعلى هذا فالكلام
المضاف والمثنى والاسم المجموع من قبيل المقادير وقد يذكر
ويراد به ما يقابل المضاف وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى
والمجموع والمراد منه ههنا الاول لكونه مذكورا فى مقابلة الجملة
اذا تقرر هذا فاعلم ان التمييز رفع الابهام ثم ان الابهام
اما ان يكون فى الاسناد او فى احد طرفيه فان كان الاول يسمى
تمييزا عن الجملة ويجئ بعد تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا
فالابهام ههنا فى اسناد الطيب الى زيد لان الطيب للاق زيد
على الانفراد والمميز للثانى يسمى تمييزا عن المفرد ويجئ

بعد تمام الاسم نحو عندي رافق دخلا فالابهام ههنا في الرافق
لا غير فاه ويقع بقولك خلا

الباب الثالث في العوامل

العوامل اللفظية السماعية

وهي ثلثة اصناف انما قدم
الحروف على الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل
في العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها طرأ بوجه ما بخلاف
الاسماء والافعال ثم قدم الافعال على الاسماء لان الاسماء انما
تعمل لمشابهة الافعال والحروف فهي في العمل متاخرة عنهما
سواء كان ذلك بطريق القياس او غيره ثم قدم من الحروف
العوامل ما هو العوامل في الاسم على ما هو الاصل في العامل في
الفعل لكثرة هذا ولقلة ذلك ثم قدم من الحروف العوامل
في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين
لتقدم الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل عملا واحدا
الجار على الناصب لكون الجار عاملا بلا شبهة ولا خلاف

قوله ع

ولا خلاف بخلاف الناصب فانهم اختلفوا في ان الناصب
هو هذا الحرف او الفعل وفي قوله [redacted] عامل في الجملة نحو
وساهل وامراد عامل في كل واحد من جزئي الجملة من حيث
هي الجملة ليست باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل قول

قوله ع

اما الجار فسبعة عشر الحروف الجارة موضوعة لاقضاء
بمعنى الافعال الى الاسماء وكلها تشترك في افادة هذا المعنى الا
ان وجوهه تختلف بها فمن معناها ابتداء الغاية في المكان
نحو سرت من البصرة الى ان ابتداء السير من البصرة
وقد تكون للتبعيض في اخذ من الاموال اي بعضها وهذا
لا ينفك من معنى الابتداء لانه يدل على ان الاموال مبتدأ
موضوع اخذك كما ان قولك خرجت من البصرة يوزن
البصرة نشاء خروجك الا انه في الاموال افادت التبعيض
ايضا اذ كان ذلك ممكنا ولم تقدر في قولك خرجت من البصرة

Copyright © King Saud University

لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها اذ لا يصلح
ان يكون خارجا وغير خارج ويكون للبيان في عشرت
من الدراهم لان العشرة قد تكون من الدراهم وغيرها
فلما قيل من الدراهم تبين ما هو المقصود وعلى هذا
قوله فاجتنبوا الرجس من الاوثان قالوا وهذا قريب
من معنى الابتداء اذ جعل مبتدأ اجتناب الرجس
هو الاوثان وتكون مزيدة في الموجب نحو ما جاءني من
احد وفي المنصوب نحو ما رأيت من احد ودخولها
في حال الزيادة على المنصوب اقيس من دخولها على المرفوع
لان الحروف التي موضوعة لمعنى المفعولية حيث توصل
معنى الافعال الى الاسماء فيكون حال الزيادة تابعة
لحال الاصل قالوا ومن هذه مع انها مزيدة لم تخل
عن ثبوت معنى الابتداء ولهذا قال السيرافي اذا قلت

اذا قلت ما جاءني من رجل معناه من واحد الى اقصاه ولهذا
قالوا انها للاستغراق ولعل الصواب ان يقال انها في ما جاءني
من احد زيادة محضة زيدت للتاكيد وفي معنى النفي ازلا
فرق في المعنى بين ما جاءني من احد وبين ما جاءني احد لا فا
دتهما جميعا معنى الاستغراق لان احدا اذا قرن بحرف النفي
وهو منكر تفيد الاستغراق البتة اذ لا تقول ما جاءني احد بل اثنان
واما في ما جاءني من رجل مثلا فليست بزايدة محضة حيث
افادت الاستغراق الا ترى انك لو قلت بغير من لم تفد الاستغراق
قطعا بل احتمالا وصحة قولهم ما جاءني رجل بل رجلان الكلام
تشهد لذلك فمن صرف الى الاستغراق وازال عنه احتمال غيره
كما ان لام التاكيد صرف صيغة المضارع الى افادة معنى الحال قطعا
بعد ان كانت محتملة لها ولغيرها ولهذا السر استشهد المصنف
في الزيادة بما جاءني من رجل ثم ان الزيادة من في النفي

وما جرى مجراها مستمرة ولا يزاد في الاشباك عند سيبويه
واجاز ذلك ابو الحسن الاخفش مستشهدا بقوله تعالى يقولون
من نوبكم قوله والى لانتهاء الغاية نحو سرت من البصرة الى الكوفة
تريد ان تشهد السير هو الكوفة وقد يكون بمعنى المصاحبة نحو قوله
ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم قالوا وهذا راجع الى معنى الانتهاء
لان المعنى لا ينتهين اكل اموالهم الى اموالكم وفي معنا حتى
الا انها لافترقا من وجوه وهي ان مجرور حتى اما ان يكون
ما ينتهي به المذكور نحو اكلت السمكة حتى رأسها فان الرأس
ينتهي به السمكة او غيره نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح
غيره وينتهي الليلة وهذا معنى قولهم ان مجرور حتى اما ان يكون
اخر جزء من شيء او ما يلاقي آخر جزء منه وذلك لان الفعل
المتعدي بها الغرض فيه ان يتقضي ما تعلق به شيئا فشيئا حتى
تأتي عليه كزا زكره الزمخشري الجار له العلامة ولا يكون

ولا يكون مجرورا الى كزلك وجوبا ومن ثمة جاز الى نصفها
او ثلثها ولم يجز حتى نصفها او ثلثها وان مجرورها داخل في الحكم
ففي مسئلة السمكة والبارحة قد اكل الراس وينتهي الصباح
ولا يجوز ان يكون الاكل قد انقطع عند الراس اذ لو جاز
ذلك لجاز دخولها حكما على ما ليس بآخر جزء من الشيء او ما يلاقي
آخره ولم يجز عامة وان الى تدخل على المظهر والمظهر جميعا نحو
الى زيد واليه وحتى لا تدخل الا على المظهر استعمالا فلا يقال حتاه
وان حتى لا يلتزم الجر فتكون عاطفة ومبتداء ما بعدها بخلاف
الى اما العاطفة فنحو جاءني القوم حتى زيد وكزلك النصب
والجر وانها تخالف سائر الحروف العاطفة في ايجاب بجنسية
ما بعدها بما قبلها لكونها موضوعة للغاية وللدلالة على
احد طرفي الشيء ولا يتصور ان يكون آخر طرف الشيء
من غير ما وهم ذاقالوا انها تذكر للتعظيم او للتحقير نحو مات

الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة لان الشيخ
اذا اخذ من اذناه فاعلاه غاية وطرف له واذا اخذ من
اعلاه فادناه طرف وغاية له واما الابتدائية فنحو قولك خرجت
النساء حتى هند خارجة اوحتى خرجت هند وقد جاءت في
مسئلة السمكة الوجوه الثلثة الجر على كونها جارة والنصب على كونها
عاطفة والرفع على كونها ابتدائية والخبر محذوف اي حتى
رأسها ماكول واما في فهي للظرف وتقال للوعاء ظرف وتقال
للاشتمال نحو المال في الكيس ونظرة الكتاب فالمثال الاول
من الاعيان والثاني من المعاني واما الباء فهي للالصاق
نحو به داء وخامره ومنه مررت بزيد وهو وارد على الاستعلاء
والمعنى التصور بان المرور بمكان يقرب منه زيد ومنه اقسمت
بالله فالباء للمقسم وحقيقتها الصاق معنى القسم بالاسم
المقسم به وكثيرا ما يحذف الفعل توخيا للاختصار مع كثرة

مع كثرة الاستعمال ورقوما للاختصاص ورفقا للالتباس اذ لو
قلت اقسمت بالله لجاز ان تكون مخبرا لا مقسما وقد اوقعوا
موقعه الواو وبعد حذف الفعل كزلك نحو والله لافعلن ولا يجوز
اقسمت والله وانما ابدلت عنها التي تقارب الواو في المخرج
وفي المعنى اذ معنى الجمع والالصاق متقاربان ثم تبدل التاء
عن الواو نحو تالله لاكيدن وابدال التاء من الواو كثير
في كلامهم منه نحو تجاه وتراث وتخمة ثم ان الباء لالصاقها
في افادت معنى القسم تسبب عن اختيها بجواز اظهار الفعل معها
وبدخولها في المظهر والمضمر نحو به لاعيدنه وبالحلف
على الرجل على سبيل الاستعطاف نحو لجاءك اخبرني فهو
استعطاف للمخاطب وليس بقسم على الحقيقة والواو والتاء
فرعا عليها لا تدخل الا على المظهر والتاء لكونها فرعا على الواو
فلم يدخل على المضمر الا واحد وهو الله وقد يكون

Copyright © King Saud University

للتعدية نحو ذهبت به اذ المعنى ذهبت فان قلت ليست
للتعدية فى اوجهها الاخر قلت نعم لانها فى سائر الاوجه
قد افادت مع التعدية معنى آخر وهنا لم تفد شيئاً سواها
فلهذا عدّ المصنف رحمه كونها للتعدية قسما مفرداً وتكون اللا
ستعانة فى كتبت بالقلم وسمها ايضا اداة ووصلة للفعل
ومكملة اياه والمصاحبة فى دخلت عليه بثياب
التفسيرى معها قالوا والفرق بين الباء وبين مع ان مع
لاشبك المصاحبة ابتدأ والباء لا تفك ستى امتها
وقد تزاد فى المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم على احد
التاويلين والمرفوع نحو كفى بالله وزيادتها فى المنصوب اقيس
منها فى المرفوع لمكان السبق فى من واما اللام فهى للاختصاص
قال الشيخ العبد القاهر اصل اللام ان يكون للتمليك نحو المال
لزيد وقد يكون للاستحقاق المجازى نحو الحبل للفرس فانه

فانه لما اختص به ودام ملابسته له جرى مجرى المملوك وان
كان الفرس مما لا يملك له وعلى هذا جاء فى الحديث وابن له وقد
يزاد نحو ردف لكم وامّا رُبّ فهى للتقليل قال سيبويه ان
كثيراً فى الخبر نقيض ربّ والمقصود ان ربّ للتقليل وكم للتكثير
تقول ربّ رجل يقول والله تريد ان تقلل ذكر هذا
اصحابك عليه مجلسه الاستعمال بمعنى الكثرة به ليل التمام استعمالو
سهاى مواضع المدح وعدّ المازنى ورب الادب يوم لكرسهن
صالح والزمانشبه عن سايروف الجر باشياء
سها النحاة يعدد بها الكلوم ولا يقال جاءنى رب
رجل وذلك لانها للتقليل والتقليل والنفى من
واد واحد والنفى له صدر الكلام الا ترى انهم لا يقولون
هل رجل يقول ذلك الا تريد بمعنى ما رجل انما اختص النفى
ولا يخفى انهم والشرط يصدر الكلام لانها ان تدخل دخلت

Copyright © King Saud University

الجمل لتقيد معناها فوجب ان تصرف الغاية الا ذكرا او
لانكونها مقصودة في الكلا ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك
لانها لما كانت موضوعة للتقليل والنكرة الى على الشياع والكثرة
اوجب اختصاصها ليصح معنى التقليل ولهذا يحكم بان الضمير
في ربته رجلا نكرة وذلك لانه ما اريد به شيء ومعين مثل زيد
وعمرو بل اريد شيء ما ولهذا افتقر بالنكرة كما ترى ولو كان
معينا كما في مثله رجلا لجاز ان تقول ربتك رجلا كما جاز
ان تقول شبهك رجلا ومنها ان فعلها الذي تسلطها على الاسم يجيء
محذوفا في الاكثر لا يكاد يظهر الا في ضرورة الشعر و
ذلك لدلالة الحال عليها لانك لو قلت رب رجلٍ يفهم
كان المعنى رب رجل يفهم ادركت او لقيت والحال تدل
عليه فحذف كما حذف معنى الباء في بسم الله ولا يضمن
ان يفهم هو الفعل المسلطة هي اياه على الاسم لانه مثل

لانه مثل اضمر الرجل فلو جعلنا رب مسلطة عليه لزم
كون الاسم فاعلا ومفعولا معا ومنها ان يجروها يلزم الصفة
اما بجملة اذا كان مظهرا كما مر واما بمفرد نحو رب رجل جواد
قالوا انما لزم ليكون عوضا عن الفعل وقيل انما لزم الوصف
لانه اذهب في باب التقليل لان رجلا قائما مثلا اقل من
رجل وخير ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك
اذا قلت رب رجل لقيته كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل
ولا تعلم ان الذي ستلقاه فيما بعد قليل واما قوله تعالى ربما يود
الذين كفروا راجع الى معنى المضي لان ما اخبر الله تعالى بوقوعه
فيما يستقبل لصدق الوعد والحقيقة بمنزلة الموجود الحاصل
فهذه احكام رب وقد بقي ههنا سؤال وجواب لا بد من
ذكرهما وذلك ان لقائل ان يقول انك اذا قلت رب رجل
يفهم ادركت مثلا كان رب موصولة لا دركت الى

الى الرجل وادركت فعل متعدّ بنفسه فكيف يقال انه يتعدّى
بربّ ولم يوجد حرف جرّ اتصل بالفعل المتعدّى لاوقد
حكم بزيادتها ولم يمكن ادعاء زيادة ربّ اذ لم يقل بذلك
احدٌ فالجواب انها حرف جرّ وقع في الكلام على احدٍ من اذا
كانت لاستغراق الجنس نحو ما رأيت من رجل في انها مفيدة
للاستغراق وان لم تكن قد اوصلت فعلا الى الاسم الا ترى ان
الفعل الذى قبلها يتناول الاسم بنفسه لكنك اردت بها افادة
معنى آخر غير التعدّى وهو استغراق الجنس كذلك تدخل ربّ
في الكلام وان كان الفعل الذى قبلها متعدّيا لقصدك معنى
آخر غير التعدّى وهو التقليل وهذا تشبيه واضح واما على
فهى للاستعلاء ويكون تارة حرفا وتارة اسما مضافا اما
الاول فنحو جلست على السرير فهى هنا حرف جرّ لايصالها
معنى الفعل الى الاسم وعاهدنى زيد على السطح لايصالها

لايصالها معنى الاستقرار المقدّر الى الاسم وقولهم عليه دين
لايخ عن معنى الاستعلاء ايضا بدليل قولهم ركبه دين واما
الثانى فنحو قوله غرّت من علبه بعد ما تمّ طماء وهاى من
اعلاه اذ لو كانت حرفا لم يدخل الجارّ واما عن فهى للبعد
والمجاوزة وتكون ايضا حرفا واسما اما الاول فنحو رميت
عن القوس على معنى ان السهم قد بعد عنها وجاوزها الى غيرها
ونحو اخذت عنه العلم قد تعدّى اليك وفيها معنى من
وزيادة من المجاوزة الا ترى انك تقول رميت عن القوس
على ان ميتداء الرمى ههنا قال الشيخ عبد القاهر وكل موضع
لم يصلح اللفظ التعدية كان مخصوصا بمن فلا يجوز
ان تقول اربت الدين من زيد لان هذا موضع التعدّى
فقط واذا كان موضع لا يجب ان يكون مخصصا للتعدية جاز
ان يقع فيها تهما شئت نحو قولهم سقاه عن التعب اى

Copyright © King Saud University

الى الرجل وادركت فعل متعدّى بنفسه فكيف يقال انه يتعدّى
بربّ ولم يوجد حرف جرّ اتصل بالفعل المتعدّى لاوقع
حكم بزيادتها ولم يمكن ادعاء زيادت ربّ اذ لم يقل بذلك
احدٌ فالجواب انها حرف جرّ وقع فى الكلام على احدٍ من اذا
كانت لاستغراق الجنس نحو ما رأيت من رجل فى انها مفيدة
للاستغراق وان لم تكن قد اوصلت فعلا الى الاسم الا ترى ان
الفعل الذى قبلها يتناول الاسم بنفسه لكنك اردت بها افادة
معنى آخر غير التعدّى وهو استغراق الجنس كذلك تدخل ربّ
فى الكلام وان كان الفعل الذى قبلها متعدّيا لقصدك معنى
آخر غير التعدّى وهو التقليل وهذا تشبيه واضح واما على
فهى للاستعلاء ويكون تارة حرفا وتارة اسما مضافا اما
الاول فنحو جلست على السرير فهى هنا حرف جرّ لايصالها
معنى الفعل الى الاسم وعلا هذى زيد على السطح لايصالها

لايصالها معنى الاستقرار المقدّر الى الاسم وقولهم عليه دين
لايخرج عن معنى الاستعلاء ايضا بدليل قولهم ركبه دين واما
التى فنحو قوله غرّت من عليه بعد ما تمّ ظمأه وهى اى من
اعلاه اذ لو كانت حرفا لكان داخلا على المجرور واما عن فهى للبعد
والمجاوزة وتكون ايضا حرفا واسما اما الاول فنحو رميت
عن القوس على معنى ان السهم قد بعد عنها وجاوزها الى غيرها
ونحو اخذت عنه العلم قد تعدّى اليك وفيها معنى من
وزيادة من المجاوزة الا ترى انك لو قلت رميت عن القوس
على ان ميتداء الرمى ههنا قال الشيخ عبد القاهر وكل موضع
لم يصلح اللفظى التعدية كان مخصوصا بمن فلا يجوز
ان تقول ارتبت الدين من زيد لان هذا موضع التعدّى
فقط واذا كان موضع لا يجب ان يكون متمحضا للتعدية جاز
ان يقع فيه اتهما شئت نحو قولهم سقاه عن التهمة اى

Copyright © King Saud University

اى بعدة عنها وجازيه حكمها الى الرى وان شئت قلته بمن
على معنى سقاه من جهة الغيث وهذا من عمل بن وان كان
لا يناسب معنى المجاورة ثم يجوز ان يقع فيه عن ولا تقول
زيد افضل عمرو لانك لا تقصد ان فضل احد مما فقد الفضال
عن احد مما اصابه وانما تريد ان فضل زيد ابتدا
من هذا الموضع وانما كونا اسما ففى جلست من عن يمينه
اى من جانبها واما الكاف ففى للتشبيه وتكون حرفا
نحو قولك الذى كزيد احسن وتدل على كونها حرفا ورود
صلتها الذى ولو كان اسما لجاز ذلك اذ يقال الذى
مثل زيد اخوك لان الصلة لا يكون الا جملة فاذا جئت
بالحروف كان متعلقا بالفعل والفعل لا يفارقه
فاعله فيكون جملة ويكون المعنى الذى حصل كزيد لا يقال
التقدير الذى هو كزيد على حذف شرط الجملة ولا يكون

ولا يكون الكاف اذا حرفا قابل اسما جاريا مجرى مثل لا
غير الا ان ذلك قليل غير متسع ولا يقال جاءنى الذى قايم
اللهم الا فى ضرورة الشعر ولما كان وصلهم الذى بالكاف
جائزا مستمرا فى حال السعة علمنا انه حرف جر ومن تكون
اسما فى نحو قوله يضحكن عن كالبرد المنهتم اى عن مثل
البرد المنهتم وانما من ومنذ فانهما لابتداء الغاية فى الزمان
نحو ما رايته منذ يوم الجمعة تقديره ابتدا
انتفاء الرؤية يوم الجمعة فمنذ حرف اوصلت الفعل الذى قبلها
الى الاسم الذى بعدها وكذلك تقول انت عندنا منذ الليلة
اى استقررت عندنا منذ الليلة وقد يكونان اسمين فيرفع
ما بعدهما ويكونان على معنيين احدهما ان يراد بهما اول
المدة نحو ما رايته منذ يوم الجمعة اى اول الوقت الذى
انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة بمنزلة الجارحة وان

Copyright © King Saud University

الغرض الدلالة على ابتداء الغاية وعلى هذا لا يحسن

النكرة بعدهما لانك لو قلت انت عندنا منذ وقت مثلا لما

افدت بكلامك هذا الا ما كفت الضرورة امره اذ

كل احد يعلم ان ابتداء الكون كان في وقت ما والثاني

ان يراد بهما جمع المدة نحو ما رايته منذ يومان

كانك قلت امد ذلك المدة يومان واول وقته وآخره يومان

ولا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الواجب العدد ولو قلت منذ

يوم الجمعة وتريد اول الوقت وآخره جاز على تاويل ما رايته

منذ اثنا عشرة ساعة او عشر ساعات مثلا والفعل بينه وبين

ما اذا كان المراد اول المدة ولم تحصل في جزء منه وهي منتفية

في جميع اجزائه وفي الوجه الاول اعني الذي يكون المراد اول

المدة دون آخرها كانت الرؤية قد انقطعت في يوم

الجمعة وتريد على انك لا يتبعه فيه ثم فارقك كما في المجرور

في المجرور والفرق بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم

ان الكلام في الجر على جملة واحدة وفي الرفع على جملتين

احدهما ايجابية والآخر منذ يومان الان منذ مبتدأ ويومان

خبره كان المعنى ما رايته وامد ذلك يومان كما تقول ما رايته

واياما بين طويلة وانما لم يسغ تخلل العاطف بين الجملتين

نحو ما رايته ومنذ يومان كما سلف ذلك مع ما فسرناه به من

حيث ان الجملة الثانية كانها جزء من الكلام الذي قبلها

لانها تفسير التحديد في الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما رايته

ولم تقل منذ يومان كان نفيا للرؤية في عموم الزمان الماضي

واذا قلت منذ يومان فقد قيدت العموم وخصصته

فلما امتزج احدى الجملتين بالاخرى اتحدتا وجرتا مجرى

جملة واحدة فلم يجز دخول العاطف كما في الشرط والجزاء

وغير ذلك وانما قال المصنف رحمه ويجوز منذ يومين لانه قد

Copyright © King Saud University

قل تقدر ان الجر يقتضي اقل الوقت كما ذكرنا واذا كان كذلك
فلعلهم ان يتوهم امتناع الجر في قولهم ما رايته مذ يومان
فازال المصنف رحمه التوهم وذكر ان الجر ههنا غير ممنوع وذلك
لانك لو قصدت ان انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدار
وانه موازن بهذه المدة مبتداء من اوله منقطع عند آخره
رفعت ولو اردت ان مبتداه اول هذه المدة الى وقتك الذي
تتكلم فيه ولكن لا تقدر القول بالمدة ولا تمسحه بها لانك تريد
انه كائن بعد لم تبلغ غايته جررت فقلت ما رايته مذ يومين
ثم بدا ان انتفاء الرؤية انما هو في مدة اقلها اول يومين من هذا
الوقت ولم تنته بعد بل هو باق منذ واما حاشا فهي للتنزيه
وهي حرف جر عند سيبويه ويدل عليه قول الشاعر حاشا ابي ثو
ان به ضنا عن الملحاة والشتم ومذهب المبرد وانها فعل ماض
بمعنى جانب نحو جاءني القوم حاشى زيدا اي جانب بعضهم

بعضهم زيدا واما خلا وعدا فهما الاستثناء ويكونان حرفين
تارة وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور في الاول ومنصوب
في الثاني على المفعولية والفاعل مضمر نحو جاءني القوم خلا زيدا او
عدا زيدا اي عدا بعضهم زيدا ومثله قولهم جاءني القوم
ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا وانما تتصرف
هذه الافعال لانها لما كانت للاستثناء جرت مجرى الا وهو حرف
غير متصرف واذا ادخلت ما على عدا وخلا تنصبان البتة لتمحضهما
فعلين اذ ذاك وذلك لان التامل الصادق في موارد هما وموا
رد استعمالهما يشهد لما التي تصدران بها انها لا يخلو من ان
تكون مزيدة او مصدرية مع عدم القابل بغيرهما فان كانت
مصدرية فلا بد ان يكون الواقع بعدها فعلا لانها لا تدخل
الا على الفعل فاذا قلت جاءني القوم ما عدا زيدا كان التقدير
عدو زيد بمعنى عدا المجيء زيدا عدوا وان كانت مزيدة

Copyright © King Saud University

Copyright © King Saud University

فهي تدخل الفعل ايضا ولا يتصل باول الحرف وانما يتصل
المصدرية
بآخره نحو انما وربما وازا دخلت على الفعل ادخلت اوله نحو

ما ضرب ومايضرب قوله وامّا ما ينصبُ المفردَ فسبعة

على ما ذكر في الماة الواوُ بمعنى مع قد سبق ذكر الاختلاف
في اول هذا الباب

في العامل المفعول معه وان ما عليه الاكثرون ان العامل
اي العامل
فيهِ هو الفعل المتقدّم بواسطة الواو ويقتضي ذلك انهُ لا يجوز
اي المفعول
منصوبا الا وقد تقدّمهُ فعل او معناه فلو كان الواو نفسه
فعل متعدّ وزيدٌ اي
عاملاً لما احتيج معه الى الفعل او معناه ولا ينتصب قولهم كل
اي مفعول معه
رجل وضيعتهُ ولما لم ينتصب علم ان العمل
اي الاصل في الواو
فان قلت جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا لعمل الواو
اي العامل المفعول معه
فلا تعمل الا عند وجودها قلنا ان الاصل في الواو ان لا
اي عند وجود احدهما
تعمل والفعل وما جرى مجراه عامل فان يقع
اي الواو
تاشير فيه اولى من ان يجعل للواو الذي لا تاشير له فيه

فان قيل الواو وان كان بمعنى
قلت لكن يلزم ان يعمل عمله اذا لا
الحرف لا يضاف ولا يعمل
ان لا يكون
عاملا واتما
العمل
وهو الاصل
في العمل
يجعل

لهُ فيه اصلا على ان المصنف جعل المفعول معه فيما تقدم من
سبق
معمول الفعل وههنا عدّ الواو عاملاً ولعلّ قولهُ على ما ذكر في
طن
الماة لدفع هذا التناقض قوله وحروف النداء يا وآ وهيا وا
خطاب عام لمن يسمع وغير ذلك
والهمزة بمعنى اعلم ان الثلثة الاول هي لنداء البعيد وما
اي قد يجيء من نائم والعود
هو بمنزلتهِ من نايم او ساهٍ والاثنان الاخران لنداء القريب
غافل
من التهو
وقيل ان يا قد يستعمل فيهما وقد اهمل ذكر
اي في القرب والبعد
بالندبة والندبة تشارك النداء صوتٌ وان لم تكن نداء حقيقة
لفظا
كالنداء
لان الندبة مطلوبة اقبال

قوله وتنصب المنادى اذا كان مضافا ذكر جار الله انك اذا قلت
اي العلة
يا عبد الله فكانك قلت يا اريد او اعني عبد الله وانما قال
جار الله
ذلك لانك اذا قلت يا فقد ناديت على انك تقصد منادى توجبهُ
اي منادى
الخطاب اليه ثم اردت ان تبين ان المعنى بهذا الخطاب والنداء
اي نبهت
من هو فقلت اريد او اعني عبد الله فتنصب المنادى لو
اي المقصود
وقع الفعل عليه ثم حذفت الفعل لكثرة الاستعمال حذفا

ولا يراد بعامل هنا
العامل العلاة فافهم

وكون حرف
النداء للمنادى
ليس بجار ياعلى
الاطلاق بل اذا
كان المنادى
مضافا كما في
يا عبد الله
بخلاف يا زيد

فان قلت لم لا تجوز
بالرفع قلت جاز ذلك
على الاستئناف وهو
والنصب احسن لما مر

ان تاخر الماء والخشبة جاز
اي في نحو
ان لا يكون
عاملا واتما
العمل
وهو الاصل
في العمل
يجعل

ان يكون
المفعول به
المضاف
فاعلا في
المعنى
نحو
يعجبني
ضرب
زيد
عمرا

قوله فيما تقدم يعني جعل
المفعول فيما قد سبق ان المفعول
معه معمول الفعل لا من معمول
الواو ولكن هنا ذكر الواو عاملا
ملا ومع هذا التناقض ذكر

الحاصل الكلام ان يا من كلمة
البعيد والمقرب والبون
كي على ترتيب بعض ان الذي
فيه اكثر حرف فاذا كان
ان كان قليلا فهو البعيد
للمنادى وان كان كثيرا فهو
اعلمه ان قولك يا عبد الله
اصله ادعو عبد الله اضيف الفعل الى
استعماله اضيف الفعل الى
ليس النداء بالحب وبحصل
النحاة خمسة وضع الحرف في
ضع الفعل لكون ان يا بعيد
له فصار اتاك قليلا لان كل
الملابسة بينهما خفيف لان
على ايهما وضع وهو
جماعة وضع موضعه
الناس فقال يا عبد الله
اصلح

Copyright © King Saud University

بيدى رجلا ههنا نكرة لانه لا يقصد به واحد بعينه بل كل

من ياخذ بيده فهو المنادى قوله واما المفرد المعرفة فمضموم

قد سبقه الاشارة الى العلة الموجبة لبنائه وهى وقوعه

موقع الكاف الخطاب واما المضاف فلم يبن لما ذكرنا من

ان المضاف اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه والتنوين

علم التمكن فلا يجوز ان يبنى مع ما هو بمنزله علم التمكن

واما النكرة فلم تبن لافتقار علة البناء فيه حيث لم يقع

موقع كاف الخطاب وفى قوله يا زيد ويا رجل اشارة الى

ان المنادى المفرد المعرفة على ضربين احدهما ما كان معرفة

قبل النداء معرفة واتما تعرف من حيث انك اقبلت عليه

واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى ان

تقول الرجل بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه ثم

اختلف اصحابنا في ان العلم هل يكون باقيا على علميته

على علميته بعد النداء ام لا فذهب الاكثرون الى انه نكر وجعل

جنسا نحو زيد من الزيدين كما يقال رجل من الرجال

ثم خص بالنداء من بين الجنس والا لكان جمعا بين

التعريفين وهو ممتنع ويدل عليه امتناع قولهم يا الرجل

وذهب الآخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء واجتماع

التعريفين انما يمتنع اذا كان بعلامة لفظية كحروف النداء

واللام ويفضى هذا المذهب انهم جمعوا بين حروف النداء

واسم الاشارة نحو يا هذا مع ان اسم الاشارة لا يقبل التنكير

والبحث مستقصى في المفتاح قوله ولكن محله النصب لما ثبت

ان هذه الحروف ناصبة وقد عرفت علة البناء في المفرد المعرفة

لم ينتصب لفظا ولكن حكم على محله بالنصب كما في سائر المبنيات

اذا ولينها العوامل ويدل على كونه منصوب المحل جواز

النصب في وصفه نحو قوله يا عمر الجواد فلولا ان محل الموصوف

النصب لما انتصب الصفة ونظيره ذهب امس الدابر فالوصف

مرفوع لو قوعه صفة لما هو في محل المحل وان كان مكسورا لفظا

وعلى هذا سائر المبنيات فان التوابع التي تصاحبها محمولة على

الموضع دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع في صفة المنادى

حملا على اللفظ وان لم يجز ذهب امس الحديث بالجر وهؤلاء

الظرف من لان الضم لما اطرد في كل معرفة اشبه في الظاهر

سائر ما يتبع بالفعل نحو جاءني احمد فاجيز الحمل على لفظه كما في

المعرب ولم يجز ذلك في امس لانه ليس كل ما كان ظرفا مثلا

كامس يطرد فيه البناء على الكسر فان قلت كيف جوزوا ان

صيغ المنادى المفرد المعرفة مع حكمهم بانه جار مجرى كاف

الخطاب وهذا ممنوع ذلك منعهم في الظمائر لانها لا تقع

صفة بحال قلنا انه وان وقع موقع كاف الخطاب

الا انه لم يجر مجراه في كل حال ويدلك على ذلك انهم قالوا

قالوا يا تميم كلهم باعادة الضمير الى تميم بلفظ الغيبة مع

انه منادى مضموم نظرا الى الاصل اذ لم يكن المنادى من اعلام

المخاطب في الاصل كانت واياك والحاصل ان الشيء اذا شبه

بالشيء لم يجر على سننه في كل حال ومما ينخرط في سلك

الصفة في تجويز الرفع والنصب حملا على اللفظ والموضع التاكيد

وعطف البيان وما فيه الالف واللام من المعطوفات نحو يا

تميم اجمعون واجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا زيد والحارث

والحارث واتما جاز ان يعطف ما فيه الالف واللام على المنادى

وان كان لا يجوز يا الحارث لان الواو وان تنزل منزلة العامل

فليس بمنزلته في كونه عاملا للشيء الذي فيه التعريف

فلا يمتنع ان يجمع معه اللف واللام ويدل على انه لم يجر

مجرى العامل قولهم ليس زيد خارجا ولا عمرو قائما مع

امتناع قولهم ليس لا عمرو قائما واذا قلت يا زيد وعمرو

Copyright © King Saud University

ولم يجز في المعطوف الرفع والنصب بل حكم المعطوف ههنا

حكم المنادى بعينه كانك قلت يا زيد ويا عمرو وهكذا حكم

البدل حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكمه حكم المنادى

بعينه نحو يا زيد الكريم في حكم التكرير العامل هذا اذا كانت

التوابع مفردة فان كانت مضافة فالنصب لا غير لان التابع

ينزل منزلة الجزء من المتبوع فلما لم يكن في المنادى اذا كان

مضافا الا النصب كذلك لا يكون فيما هو تابع له وذلك نحو

يا زيد اخا عمرو ويا هندا خالد نفسه ويا تميم كلهم او كلكم

ويا غلام ابا عبد الله ويا زيد وعبد الله ويا بشر صاحب

عمرو قوله ويا ايها الرجل مثل يا زيد الظريف وانما لم يجز

ههنا الرفع لان ايا وان كانت منادى صورة الا ان

المقصود بالنداء هو الرجل وانما جاء وايا ليكون وصلة

الى نداء ما فيه الالف واللام لانهم كرهوا الجمع بين التخصيص

التخصيص بالنداء واللام التعريف فكان المنادى هو الصفة

بخلاف يا زيد الظريف وقال صاحب الكتاب اذا صار وصفه

لا يجوز فيه الا الرفع لانك لا تستطيع ان تقول يا اي وايها

وسكت لانه مبهم يلزمه التفسير فكانك قلت يا رجل و

ضمة اللام ههنا فيها غموض لانا لا نقدر ان نسميها

حركة الاعراب لان حركة الاعراب هي التي تكون لها عامل

ولا حركة البناء لان الاسم لا يبنى مع الالف واللام وكذلك

ان قلنا انها شبيهة بحركة الاعراب كيا زيدكنا قد سوينا

بينها وبين حركة الموصوف اعني المنادى المضموم فانهم يسمونه

المبني المشبه بالمعرب ومن حقها ان تفصل على هذه الحركة فكان

ينبغي ان يقال انها حركة لها منزلة بين منزلتين الاعراب

والبناء الا ان خطها من الاعراب اكثر من حيث انها جاءت

لتدل على ان موصوفها المبني قد اعطى شبها من المعرب

Copyright © King Saud University

وان علمنا بمذهب ابي الحسن في جعله العامل في الصفة كونها

ركبة اللام

ركبة كما ابين لكونه الحركة حركة الاعراب هكذا ذكره عبد القاهر

ولما قدمت حرف التنبيه بين اي وبين صفته تعويضا لاي

عما وقع

بتوجيهه

والام قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لامتناع دخول حرف

النداء على ما فيه الالف واللام وانما جاز ذلك في اسم الله

لان الالف واللام لا تفارقان النجم مع انهما

عوض عن همزة الة فصارا كانهما قد تنزلا منزلة البعض

من الكلمة وانما جاز قطع الهمزة في النداء ولم يجز في غيره

لان الهمزة مع اللام في غير النداء وان كانت

عوضا عن الهمزة الاصلية الا انها لم تخلع معنى التعريف

فوصلوا الهمزة وانما في النداء فقد جردت للتعويض

معنى التعريف لان التعريف النداء اغنى عن تعريف

عن تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية فقطعت

وان وصفت المضموم بابن اعلم ان الموصوف

دي المفرد المعرفة اذا وقع بين العلمين كان حقه ان

بني مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة شيء واحد كخمسة عشر

وذلك لان الابن لا ينفك من كونه ابنا فكان صفة لا

زمة له والصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة شيء

واحد واذا تنزلا منزلة شيء واحد انتقلت حركة المنادى

حركة الابن ولم يفكس لان الحركة التي استحقها الابن حال

الانفراد كانت اعرابية وهو النصب للكونها وحركة المنادى

الضم وهي بنائية وانباع الحركة البنائية الاعرابية اولى

لكونها ان الاعرابية اقوى هكذا ذكره الاكثرون وذكر

بعضهم ان فيه نظرا لان الفتحة في نون ابن في قولنا

يا زيد بن عمرو حركة الاعراب والحركة في دال زيد حركة

اتباع الاثرى ان صاحب الكتاب شبه هذا بامرئ
وابنم فكما لا شك ان حركة الهمزة من امرئ حركة اعراب
كذلك يكون حركة ابن حركة اعراب ولم يوجب جعل الا
بن مع زيد شيئا واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الكلمتين
اذا جعلا واحدا لم يبن منهما الاول اذا عرى الثاني
من مقارنة الحرف كما في قوله بعلبك فقوله بنت المنادى
مع الابن على الفتح لك ان تحمله على ما عليه الكثرون
من بنائهما على الفتح ولك ان تصرف البناء في قوله بنت
الى المنادى دون الابن اى بنت المنادى حال مقارنته
بالابن وانما يجوز الاتباع فيما لم يقع الابن بين
العلمين نحو يا زيد ابن اخينا ويا رجل ابن زيد لان القياس ان
لا يجوز الاتباع في كلمتين وانما يجوز فيما هو في كلمة واحدة نحو
مجرد الجليل الا انهم اجازوا الاتباع ههنا لتنزل الابن

الابن منزلة الجزء من الموصوف لا يقال ان كل صفة فهي كالجزء
من الموصوف وذلك لان من الصفات ما هو اشد امتزاجا و
اتصالا بالموصوف وذلك اذا كانت اشد اختصاصا فلذلك من
الاتصال والامتزاج تنزل منزلة جزء من الموصوف والابن اذا
اضيف الى العلم ووصف به العلم كان له من الاختصاص بموصوفه
ما لا يكون اذا لم يكن بين علمين لان الرجل اذا اريد به نسبة
الى صفاته ما يكون هذه النسبة ان يذكر كل واحد منهما باسمه العلم
ولا كذلك اذا لم يكن بين علمين الا ترى انه يجوز ان يكون
ابنا ولا يكون ابن اخ لاحد ومما يدل على شدة اتصال الابن
واقعا بين علمين بموصوفه انهم اسقطوا التنوين من الموصوف
في غير النداء نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك النصب والجر ولا كذلك اذا
لم تقع بين علمين نحو هذا زيد ابن اخينا قوله وان
لم يقع بين العلمين كانه كسائر الكلمة المضافة اى

Copyright © King Saud University

كان الابن كسائر الاوصاف المضافة للمنادى المضموم

حيث لم يبن معها الموصوف على الفتح قوله وتلحق المنادى اللام

الجارة مفتوحة اللام الجارة تفتح مع المنادى ويليها للاستغاثة

او للتعجب نحو يالزيد للخطب الجليل وقول عمر رضي يالله

للمسلمين وانما فتحت مع الموصوف وكسرت مع الموصوف اليه

فرقا بينهما ولم تعكس لان الفتحة بالمنادى على المسبوق منزلة كاهل

الخطاب لك وانما فتحت مع الكاف لان الاصل في الحروف

الواردة على حرف واحد ان تبنى على الفتحة التي هي اخت السكون

في الخفة اذ البناء على السكون ممتنع وقد كسرت اللام الجارة

وفرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت فقيل ان زيدا لهذا

لم يعرف ان الاخبار عن زيد بانه هذا واللام للابتداء او بانه

فتخصص بهذا واللام للاختصاص ثم ان هذا الاستغاثة

كان زيدا لاجل الضمير لاختلاف صفتي المرفوع والمجرور

والمجرور في قولك ان زيدا لك وان زيدا لانت اعيدت اللام

الى الحركة التي استحقتها في الاصل وعلى هذا اللام التعجب تفتح مع المنادى

ايضا لما ذكرنا نحو يا للماء ويا للبر واهيا فكانك قد ابصرت ماء

فاعجبك فناديه فتقول تعالي فان عجيب الشان لا يوقف كذا

واجر قول وقولهم يا للبهيتة بكسر اللام هذا جواب عن سؤال

مقدر عسى يورد على ما ذكره من ان اللام مع الموصوف مفتوحة و

الورد يقول يا للبهيتة بكسر اللام فاجاب بان المنادى ممنوع كما

في قولهم يا يوس لزيد والمعنى يا القوم للبهيتة احضروها وشاهدوها

والبهيتة البهيمة وهذا من امثالهم ومعناها قولهم

يا للعضيهة ويا للافيكة قوله ويرخم المنادى قال النحويون

ان الترخيم حذف في آخر الكلم على سبيل الاعتباط ان يتحرا لا

سبل وغيره من غير علة وهذا ايضا حذف من آخر الكلم لا من غير

عارض من اضافة او اعلال او تجاور الساكنين او غير ذلك

Copyright © King Saud University

وهو مأخوذ من قولهم امرأة رخيم وهي التي يكون كلامها
مرتلا محزوفا من الفضول فيكون موافقا لهذا الخبر في
المسمى ترخيما وقيل انها التي تكون لينة الكلام خفيفة الصوت
ناعمة النغمة ومن هذا قولهم للحجر الاملس رخامة فسمي
هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله وقيل انما
اختص بالنداء لان النداء باب التغير والتغيير يؤنس با
لتغير لان النداء انما يكون لامر مهم فالمنادي يوزن
بالترخيم ان ذلك للامر هما لا يقبل التوقف ريثما يتم الكلمة
وله شرايط احدها ان يكون الاسم علما وذلك لشهرته
كيلا يلتبس والثانية ان يكون زايدا على ثلثة احرف
ليبقى بعد الحذف على ما هو اقل الاوزان والكوفيون اجازوا
ترخيم ما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه متحركا فيقال
في المسمى بعنق يا عنق قالوا لان في الاسماء ما يشاكله

ما يشاكله نحو دم ويد وقال اصحابنا ان هذه الاسماء
قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس فلا يحسن ان يقاس
عليها والثالثة ان يكون غير مضاف لانك لو حذفت من المضاف
لواقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة
كلمة واحدة ولو حذفت من المضاف اليه لكنت
رخمة في غير النداء والرابعة ان لا يكون منذورا بان النذر
انما تكون بعد المناقب والاوصاف فوجب ان يزكى على
وجه الكمال والخامسة ان لا تكون مستغاثا وذلك لان
المستغاث لا يأمن من وقوع منعلق من المستغاث بالالتباس
وعدم التفهم وذلك اما حقيقي منه او بطريق التجاهل بقول
الحذف والترخيم ولم يستوف المص رحمه لذكر الشرايط الثلث
الاخيرة لاشتهارها فيما بينهم ثم ان للعرب في الاسم المرخم
مذهبين احدهما ان يحذف آخر الاسم ويترك ما قبله

على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة والسكون و

الثاني ان يجعل ما بقي بعد الحذف كانه اسم برأسه و

لم يحذف منه شيء فيسلك به مسلك الاسماء وذلك نحو

يا حار ويا هرق في يا حارث وهرقل وان شئت يا حار ويا هرق

بالضم كيا زيد ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل

آخر الاسم مضموما لكن التقدير مختلف وذلك في يا بلبل

في المسمى بـ بلبل ثم ان المحذوف المرخم لا يجب من ان يكون في آخره

زيادتان في حكم زيادة واحدة بان كان نحو قرزير تامعا او

لم يكون والثاني اما ان يكون قبل آخره مدة زائدة ولم يكون

فان لم يكون لم تحذف الا الاخير نحو يا حارث في يا حارث

بالكسر والضم على اللغتين وان كان فالاسم اما ان يبقى بعد

الحذف على ثلثة احرف او لم يبق فان لم يبق لم يحذف ايضا

الا الاخير نحو يا سعدى في المسمى بسعدى على اللغتين الآتيتين

الا ان الحركة مقدرة في الياء على لغة من يقول يا حار بالضم و

غير مقدرة في اللغة الاخرى وان بقي البنية ايضا نحو يا منصو

في منصور على اللغتين وان كان في آخره زيادتان في حكم

زائدة واحدة حذفت معا نحو يا مرو بالضم والفتح في

مروان قوله الذي آخره تاء التأنيث فانه لا يشترط

فيه الزيادة على الثلثة والعلمية وانما لم يشترط هذان

الشرطان لان العلمية انما اشترطت لان لها تأثيرا في الحذف

وان كان المحذوف تاء تانيث لم يفتقر الى هذا

الشرط لان التأنيث في حكم كلمة زائدة فحذفه اهون

وكذلك لم يشترط الزيادة على الثلثة لانه بالترخيم لم يلزم

اجحاف في الكلمة لم يكن قبله الا الاجحاف واقع قبله

لان التاء منفصلة غير مبنى عليها الكلمة قوله يائب

اقبل او قبلي على اختلاف المعنيين شبه اذا كان اسم

Copyright © King Saud University

رجل فالواجب ان يقال يا ثبت اقبل واحد الشرطين مفقود

وهو الزيادة على الثلثة ولذا كان بمعنى الجماعة فالواجب

ان يقال اقبلي ويكون كلا الشرطين مفقودا وجاز فيه الفتح

والضم قوله والا في الاستثناء الاستثناء مشتق من ثنيته عن

الامر اذا صرفته عنه فسمي استثناء لان الكلام المستثنى مصروف

عن غير المستثنى او من ثنيت الحبل اذا وصفت احد طرفيه

على طرفه الثاني وعلى هذا سمي استثناء لانه ضوعف به الخبر

وشفع ان كان الاول مثبتا شفع بالنفي وان كان منفيا

شفع بالاثبات على ما ترى وهو اخراج الشيء من حكم دخل

فيه غيره لانك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا فقد اخرجت

زيدا من حكم المجيء الذي دخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل

فيه هو وغيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء

لان المجاز في قولك جاءني القوم الا حمارا لم يدخل فيهم

فاما منصلا اخراج الشيء من حكم فيه

ويبين كقولك جاءني القوم الا زيدا اذا خلت القوم وهو متردد فيه

جميعا في الحكم وهو متردد في خروج

زيد من بين القوم هذا اذا كان

الاستثناء من النفي فقولك ما جاءني القوم

الا زيدا نفيت المجيء عن القوم

ومن زيد ثم اخرجت زيدا من

النفي الشامل له والمجيء والقطع

حرف الحكم عن شيء ودخل فيه غيره

فان قيل نحو

لم يدخل في الحكم الا انه خرج من حكم دخل فيه غيره فان قلت

فاذا لم يدخل فكيف اخرج قلت المراد بالاخراج صرف الحكم

عنه والتصريح به والنص عليه قوله والمستثنى منتصب في الكلام

الموجب اعلم ان المستثنى بالا لا يخ اما ان يكون في كلام

موجب او غير موجب والمعنى من الموجب ما لم يصور باحد

الاشياء الثلاثة التي هي النفي والاستفهام والنهي وبغير الموجب

ما صور باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي

لان من الاستفهامية كما ترادف النفي والنهي ترادفه ايضا نحو قول

هل من خالق غير الله فان كان الكلام موجبا فلا بد وان يكون

المستثنى منه مذكورا والمستثنى منصوبا نحو جاءني القوم الا زيدا

وانما نصب لانه شابه المفعول به لكونه فضلة يجيء بعد تمام

الكلام وله شبه خاص بالمفعول معه لان العامل فيهما

يتوسط الحرف والمص رحمه جعل الحرف ههنا عاملا كما جعل

فاعلم ان قوله والمستثنى

منتصب في الكلام الموجب

ليس جاريا على الاطلاق

لانه لا يجوز النصب في كل

موجب نحو جاءني القوم

غير زيد وسوى زيد

فالاولى ان يقول

والمستثنى بعد الا منتصب

في الكلام الموجب لكن

ينتقض به افتتاح

وانما وجب ذكر المستثنى منه

في الموجب لانه لو لم يكن

مذكورا لزم منه مجيء

جميع سوى زيد وهو

محال واما اذا كان

مذكورا لم يلزم هذا

Copyright © King Saud University

الواو ثمة عاملا وان كان العمل في الحقيقة للفعل على ما هو
المنصوب من مذهب النحويين وان كان غير موجب فلا يخ
من ان يكون تاما او غير تام والمعني بالتام ما كان المستثنى منه
مذكورا فان كان تاما فلا يخ من ان يكون المستثنى
مقدما على المستثنى منه او لا يكون فان كان فالمستثنى منصوب
اذ لا مساغ للبدل نحو ما جاءني الا زيدا احد وان لم يكون
مقدما فلا يخ من ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه
او لا يكون فان لم يكون فالمستثنى منصوب ايضا نحو ما جاءني
احد الا حمارا وهي اللغة الحجازية اذ البدل مشروط
فيمنعوهم ان يكون من جنس المبدل منه وان كان
من جنس المستثنى منه جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا
والبدل نحو ما جاءني احد الا زيد وما مررت باحد الا زيد
والا زيدا وما رايت احدا الا زيدا وههنا لا يجوز الا النصب لكنه

لكنه يحتمل البدل والاستثناء لكن البدل هو الفصيح لان الكلام
ههنا لو حملت على الاستثناء كان الفصل قبل الا غير مفرغ لما بعدها
اذ الكلام قبل تام لا يفتقر الى شيء فاذا اردت الاستثناء نصب
~~لتمام الكلام واذا حملت على البدل كان الفصل الواقع قبل الا~~
~~غير مفرغ لما بعدها اذ الكلام قبله تام لا يفتقر الى شيء فاذا اردت~~
الاستثناء نصبت لتمام الكلام واذا حملت على البدل كان الفعل
قبل الا بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط
كان قولك ما جاءني احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد واذا
كان كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا في الكلام وجزءا
بخلاف النصب اذ هو فضلة وانما لم يجز البدل في الموجب نحو جاءني
القوم الا زيدا لان البدل يقوم مقام المبدل منه واذا قام
مقامه عمل فيه عامله فصار كانك قلت جاءني الا زيد وفعله
عامله وكيف ترفعه وقد نفيت عنه وهذا محال لان القصد

Copyright © King Saud University

ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا عن المجيء فاذا جعلته

فاعلا للمجيء كنت قد اسقطت المجيء واثبته وهو عكس الغرض

واذا كان ذاته الكلام غير تام لما فيه الا من حيث العمل لا من حيث

المعنى نحو ما جاءني الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد

فالفعل الواقع ههنا قبل الا مفرغ لما بعدها والا ههنا

بمنزلة سائر الحروف التي تغير المعاني دون الالفاظ كهل وبل ونحوهما

ولا يجوز ههنا الا في المنفي لانه قول في الايجاب جاءني الا زيد اذ لو

ذهب بقوله لم تخل من ان تريد اثبات المجيء او نفيه لزيد

فاذا اردت الاول كنت قد جعلت الا زايدة بمنزلة الساقط

وذلك لا يجوز لان الا لا تزاد وان اردت الثاني كنت قد

جعلت الا نافية بمنزلة ما حتى اذا جاوزت بعد الفعل كقولك

جاءني الا زيد جعلته بمنزلة ما جاءني ثم ترفع زيدا بالفعل المنفي

بالا كما رفعته بالفعل المنفي بما فهذا تحكم على الاوضاع وخرق

وخروج بها عن طريقها الا ان الا لما توضع لنفي الافعال وانما و

ضعت لنفي الحكم عن البعض فليس لك ان تستعملها الا فيما توضع له قوله وحكم غير حكم الاسم الواقع

بعد الا اعلم ان غيرا موضوع في الاصل على الوصفية والاتباع

الا صفة للنكرة وان اضيفت الى المعرفة لانه موضوع على ما بيناه في

التعريف لانك اذا قلت مررت بغيرك فكل من عدا المخاطب و

غيره واذا كان موضوعا على هذا لم يكن الاضافة معرفة

له الا انها اذا اضيفت الى مالا ضد له واحد فيتفرق ازاكه

نحو عليك بالحركة غير السكون ونحوه فوصف النكرة نحو عليك

مررت برجل غيرك مريدا ان مروره فوقع على المخاطب و

غير رجل آخر وانك لم تمر بالمخاطب بل بآخر وانك مررت

برجل يخالف المخاطب في المذهب والشمائل وهو هي

الوجه خلاف مثل بخلافه في الوجهين اللذين اذا اراد

فيهما المخالفة في الثلث دون الاوصاف والشمايل فهذا معنى

غير وبابه في الاصل ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الا مشابهة

من جهة فادخلوا كلا واحد منهما على صاحبه اعني انهم استعا

روا غيرا في معنى الاستثناء واعربوه اعراب الاسم الواقع بعد

الا حيث كان اسما متمكنا واستعاروا اللا معنى الوصفية

واعربوا ما بعدها اعراب غير حيث كان حرفا فاللول نحو جاءني

القوم غير زيد وما جاوزت غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار

وما جاءني احد غير زيد وغير زيد بالرفع والنصب فان قلت فلم

عمل فيه الفعل الغير المتعدي بغير واسطة حرف قلم يعمل فيه

الواقع بعد الا فقلنا لان غير التوغلة في الابهام لشبه الظرف

المكانية التي هي الجهات الست وما جرى مجراها فعمل فيه

غير المتعدي كما عمل فيها واما الثاني اعني دخول الا على غير

والوصفية فنحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا

Copyright © King Saud University

لفسدتا فللمشرك ان يقول هب ان الامر كذلك لكن جاز

ان يكون آلهة غير مستثنى عنهم الله فلا يبقى الآية دلالة فا

طفة على التوحيد قوله ومثله سوى اعلم ان سوى في معنى

غير وانه يستثنى به والفرق بينهما ان سوى عندهم ظرف مكان

في الاوجه ان لا يدخل العوامل لان المعنى المقدر فيه عامل وناصب

يجوز ان يكون مطلوبا عاملين في حالة واحدة فلهذا كان الاحسن ان يقا

ل مررت برجل سواك وقبيح ان يقال مررت سواك لانه

في موضع مكانك وهو يدل على ظرفية وقوعه صلة للموصول نحو جا

ءني الذي سواك بخلاف غير والكوفيون اجازوا استعمالها اسما

وظرفا فيجيزون في السعة مررت بسواك وجاءني سواك

والحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة الاول التي تسمى

المشبهة بالفعل وانما سميت مشبهة بالفعل لانها اشبهته

الفعل من حيث ملازمتها الاسماء وكون اواخرها مبنية على

Copyright © King Saud University

على الفتح كالافعال الماضية وانما على نية حرف فصاعدا

كما يكون الفعل كذلك فلما اشبهت الفعل

اجريت مجرى وان جعل لها مرفوع ومنصوب وقدم فيها

على المرفوع المنصوب فقيل ان زيدا اخوك كما قيل ضرب زيدا

اخوك الآن تقديم المنصوب ههنا لازم وثم جائز وانما

التزم فيها ذلك لانه ليس للحرف حظ في العمل وانما هي

محمولة عليه ووقع عليه فالقياس ان تلزم طريقة واحدة

ولا يجوز فيها الوجهان لئلا تجري مجرى الفعل نحو ضرب زيد

عمرا وضرب عمرا زيد وانما كان تقديم المنصوب او ليكون

بعد من مشابهة الفعل اذ الاصل فيه ان يلي الفا

واذا اخر المرفوع هنا حصل مخالفة هذه الحروف للفعل

وانحطاطها عن رتبته فان قلت فالخبر اذا كان ظرفا فما

الذي سوغ تقديمه على الاسم نحو ان في الدار زيدا قلت

فان قلت لم لم يكن تقديم المرفوع على المنصوب واجبا كما كان اه كلن

قلنا انما جاز ذلك لما في الظروف من الاتساع والتنزل

من الاشياء منزلة انفسها فاجازوا فيها غيرها الا ترى انهم

يفصلون بها وبين المضاف في الشعر نحو قوله هما اخوا

في الحرب من لا اخا له ولا يجوز ان يتقدم على ان لا تقول

في الدار ان زيدا الا انه لم تبلغ من قوة الحروف ان يعمل

فيما قبلها ولم تبلغ ايضا من ضعف الظرف ان يعمل فيه الرفع

بعد ما عليه واعلم بان الاسم والخبر هو الباب

والخبر في الاصل وقد عمل الحرف فيهما معا عند اصحابنا

البصريين لاقتضاء الحرف الظرفين على السوية ولما وجب

ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما جميعا او يرتفع

الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع قبل دخول الحرف والعمل

فيه والخلاف يظهر فيما اذا قلت انك وزيد ذاهبان

فانه لا يجوز عند البصريين ان يعطف على المحل لانه يكون

اذ ذاك مرفوعا بالابتداء ويفتقر الى خبر وذاهبان خبر اله

ولان الواو يكون معمولا لعاملين مختلفين احدهما لفظي

والآخر معنوي ولا يخفى استحالة هذا وعند الكوفيين جائز

لانه عمل للحرف عندهم في الجر فلا يفضي الى اعمال

عاملين فيه قلنا ان ذاهبان للتحقيق اذا قلت ان زيدا

قايم فان تحقق مضمون الجملة وثبت قد مها في الصدق

وكذلك اذا قلت بلغني ان زيدا قايم بالفتح الا انها

تقلب معنى الجملة الى معنى المفرد على ما مر

لا تفيد شيئا سوى توكيد مضمون الجملة ولكونها للدلا

بتداء لم تجامع لامه الا ايا ها نحو ان زيدا لقايم وان في

الدار لزيدا وان زيدا لفي الدار جالس وكان القياس ان

تدخل عليها نحو لان زيدا الا انهم كرهوا توالي الحرفين بمعنى

واحد قد خلوها عن الجر والاسم ايضا اذا فصل بينهما

اذا فصل بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر ايضا اذا قدم

فلا يجوز ان زيدا قايم لفي الدار لان اللام لا تتأخر

عن الاسم والخبر والا لما وقع في صلة ان وكونها مع ما عملت فيه

من رفوع المحل بالابتداء جائز في المعطوف الرفع حملا على

المحل نحو ان زيدا قايم وعمرو وانما جاز الحمل على المحل بعد

مضي الجملة والبتة تمضي فالنصب ليس الا على ما مر آنفا واما

قوله ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى

فقد ذكر سيبويه ان في الآية تقديما وتأخيرا كانه بتداء الصابئون

وكذلك بعد ما مضى الخبر واشتد شاهدا له والا فاعلموا انا و

انتم بغاة ما بقيان في شقاق كانه قال بغاة وانتم كذلك وفا

ئدة التقديم في الآية هي الدلالة على ان الصابئين الذين كانوا

ابعد في الشرك واشد قدما في الكفر وما سموا صابئين الا

انهم صاروا عن الاديان كلها لو آمنوا الصحيح ايمانهم فضلا

مع ذلك مع كونهم ابعد منها واشد قبولا في الكفر

Copyright © King Saud University

عن غيرهم فقدم ذكرهم ايذانا بمهزة النكتة واما في البيت

فهي للاشعار بان المخاطبين اوغل في البعد فعاجل

بذكرهم حيث كانوا اشد بغيا ولو قيل والصابئين يا للنصب

وايا كم لما كان من التقديم والتاخير في الشيء لان التقديم

والتاخير في المنزل دون الغار هكذا ذكروه في الكشاف قوله و

كان التشبيه كان مركبة من كاف التشبيه وان اذا ال

صل في قولك كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فلما قد

مت الكاف فتحت الهمزة لتكون داخلا على المفرد لفظا

والمعنى على التاكيد ليدل السكوت عليه وانما عدل بالكلام عن سمته

الاول ليكون الكلام مبنيا من الاول الوهلة على التشبيه الاترى

انك اذا قلت كان زيدا الاسد فقد بنيت كلامك على التشبيه بخلاف

قولك ان زيدا كالاسد اذ التشبيه انما يكون بعض صدره

على الابتداء قوله ولكن للاستدراك اعلم ان لكن يتوسط

ستوسطا بين الكلامين المتغايرين نفيا واثباتا فيسمى تركها

النفي بالاثبات والاثبات بالنفي وذلك نحو قولك ما

زيد لكن عمرو جاءني زيد لكن عمرو والم يجئ وقد ينزل

التغاير المعنوي منزلة اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمرو

غائب وهي تشارك ان في جواز العطف عليها مع ما عملت فيه

محلا اما ان معنا هلا تغاير معنى الايذاء وفي جواز دخول اللام خبرها

ايضا عند الكوفيين دون اصحابنا قوله وليت للتمني ولعل

للترجي وذلك نحو قوله تعالى ولعل الساعة قريب ترجى للعباد

والفرق بينهما ان ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه

وفيما لا يمكن كقولك ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب

ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن الوقوع اذ الحر لا يرجى وقوعه

قوله والفرق بين ان وان ان المكسورة مع اسمها وخبرها

كلام تام مفيد وقد ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة

Copyright © King Saud University

في العمل وافادة معنى التوكيد ومخالفة لها في انها تقلب الجملة

الاحكم المؤخر فيكون معها في تاويل المصدر فلا يفيد حتى يضم اليها

اسم او فعل الا ترى ان التقدير في قولنا ان زيدا منطلق

يلفى انطلاقه واما ان المكسورة فالجملة معها على استقلالها بافادتها تقول ان زيدا منطلق وسكت كما

تسكت على زيد منطلق والحاصل ان ما كان مظنة للجملة يقع

فالواقع فيه المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول

وبعد الموصول ونحو ذلك وما كان مظنة للمفاريد فا

لواقع فيه المفتوحة نحو كان الفاعل والمفعول والمضاف اليه

والمبتدإ نحو يلفى ان زيدا منطلق وسمعت ان زيدا خارج

وعجبت من طول ان بكرا واقف وحق ان زيدا منطلق الا

انه لا يقع مبتدأ بها في اللفظ لا تقول ان زيدا منطلق حق خفي

بل التزموا التقديم الخبر وذلك لانهم لو ابتدأوا الكلام

الكلام بان لكان عرضة لدخول ان عليه نحو ان زيدا

قايم حق وهذا لا يجوز لاجتماع حرفين لمعنى واحد قوله

وتفتح بعد لو ولولا وبعد عملت واخواتها وانما فتحت

بعد لو نحو لو انك جنتني لاكرمتك لان ما بعد لو اذا كان

مختصا بالفعل اقتضى ذلك فاعلا والفاعل لا يكون

الا مفردا فالتقدير لو وقع انك جنتني اي مجيئك الان

هذا ما ترك استعماله لطول الكلام بان وصلته ولطلبها

الفعل وجب ان لو وقعة بعدها ان يكون خبرها فعلا

فلا يجوز الاسم نحو لو ان زيدا اخوك مثله هكذا ذكره جار الله

العلامة وقد اعترض عليه بقوله فلو ان ما في الارض

من شجرة اقلام اجيب عنه فخر المشايخ بانه انما جاز من حيث

ان قوله والبحر مده ما ليس بالعطف بقوله ما في الارض

من شجرة اقلام صار خبر الجملة المعطوفة وهي بمدادكلمة

خبر الجملة المعطوفة عليها لالتباسها بها وحصول الشركة بينهما
بالعطف أو بنظيره قولهم زيدا ضربته وأخاه فإن زيدا انما
يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا بضمير وهو اجنبي عنه ممن
اجل ان عمرا واخا زيد أما الثاني عطفا صار عمرو لاتصاله به من
سبب زيد فكان الضمير المتصل باخي زيد متصلا بعمرو واغنا
فتحت بعد لولا لان ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ
لا يكون الا مفردا فاذا قلت لولا ان زيدا منطلق لكان
كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد ولو كسرت كان بمنزلة
قولك لولا زيد منطلق والجملة لا تكون مبتدأ كيف والمبتدأ
مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها وانما فتحت بعد علمت
انك ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك حاصلا الا انه ترك
فاني المفعولين مع ان لطول الكلام بأن وصلة ولا يحذف
مع المصدر لانه مختصر للفظ وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل

اذا قيل علمت ان زيدا منطلق جرى في صلتها ذكر الحديث والمحدث عنه
فكانك قلت علمت زيدا منطلق وهذا الكلام يغلط فيه
ينظر الى ظاهره فينوهم انهم جعلوا ان في حكم اللفو ولذلك
بل غرضهم ان الحديث والمحدث عنه اذا جرى ذكرهما في صلتها دل
ذلك على ان المقصود الاخبار بعلم زيد منطلقا واذا كان
كذلك عالما ان المراد علمت انطلاقه واقعا فلم يحتج الى
ذكره واذا قالت علمت انطلاقه لم يدل على ذلك اذ لا يكون
معه حديث ولا محدث عنه هكذا ذكره عبد القاهر وانما كسرت
عند دخول اللام في خبرها لان علمت يعلق عند لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق على ما سيأتي بيانه فاذا ادخلت صار علمت معلقا وما بعده من مظان الجملة فتكسر
تنبيه وتدخل ما الكافة على جميعها فتكفها اعلم انما تدخل
هذه على الحروف الستة فتمنع لها عن العمل وتهيئها للدخول

Copyright © King Saud University

على القبيلتين نحو انما زيد قائم وانما قائم زيد وعلى هذا سائر
الحروف وقد ذكر علماء المعاني ان انما تقصر الحكم على الشيء على الحكم
وهو معنى قولهم انها لاثبات الامر للمذكور ونفيه عما عداه
كقولك انما زيد قائم تريد ان زيدا مقصور على القيام وانما
قصر موصوف على الصفة
يقوم زيد تريد ان القيام مقصور على زيد ومنه قوله ع
انما يتهاكم الله واستقصاء الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب واعلم
ان هذه الحروف كما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة بها كذلك يبطل
عملها اما عوالت ولعل بالتخفيف فيتهيأ للدخول على القبيلتين
الا ان المكسرة يلزمها اللام فرقا بينها وبين ان النافية واذا
اذا خففت
ادخلة على الفعل فمن دخل على الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر مثل
كان وحسبت واخواتها والمفتوحة اذا خففت يقوض عما ذهب
بينها عند دخولها على الفعل احد الحرف الاربعة السين وسوف
و
وقد وحروف النفي فرقا بينها وبين ان الناصبة لانها
لا تجامع ان الناصبة لكونها للاستقبال وهذا الحرف ايضا ايما

اما الحال او صح
ايضا للاستقبال او الحال نحو ان زيد لقائم وان كان زيد لقائما
وان علمت زيد لقائما وعلمت ان زيدا منطلق وعلمت ان
سيخرج وان سوف يخرج والا يخرج وان قد خرج وما جاءني زيد
لكن عمرو حاضر وكان ثريا خفان والاثنان اللذان
مرفوعهما قبل المنصوب ما ولا المشبهتان بليس ما ولا
وهما
تحملان على ليس فتجعل لهما مرفوع ومنصوب على لغة اهل ا
الحجاز لمشابههما اياها من وجهين احدهما النفي
والدخول على المبتدأ ثم ان ما اذهب في الشبه بها وذلك لانها
لنفي الحال كليس بخلاف لا فانها لنفي الاستقبال فلذلك كانت
عاملة في المعرفة والنكرة جميعا نحو ما زيد منطلقا وما رجل افضل
منك ولم تعمل لا الا في النكرة نحو لا رجل افضل منك وامتنع
لا زيد منطلقا اظهارا لضعفها في الشبه وانما اختصت بالنكرة
دون المعرفة لانها اولى بالنكرة دون المعرفة لكونها لنفي

الجنس في الاعم الاغلب وذلك لا يتصور الا في النكرة فرعي
هٰهنا ذلك وان كانت بمعنى ليس وبنو تميم لا تعملونها ويرفعون
ما بعدهما على الابتداء ولغة التنزيل على الاولى قال الله تعالى ما
هذا بشرا وقال ما هن امهاتهم ويبطل عملها عن نقض
النفي بالا لزوال مشابهتها بليس وذلك لان وجه الشبه
هو النفي وقد ابطلت الا ذلك واما ليس فانها عملت مع
الا لكونها فعلا والا لم تبطل الفعلية وكذلك تبطل عملها
عند تقديم الخبر على الاسم اظهارا لضعفهما وفرعيتهما لان هما
قد اشبهتا فعلا غير متصرف في شبهها ضعيفا من جهة المعنى فلم
تقويا على العمل عند عدولهما عن كمتيهما الاصلي فان قلت
فما بالهم التزموا تقديم المنصوب في باب ان اظهارا
للفرعية وفي ما ولا تقديم امر فوع كذلك قلنا ان واخواتها
انما الحقت بالفعل لفظا ومعنى ولا تعمل الا حتى ابطل

احتج الباقون المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا يشبهن ما
لما ولا في مخالفة لان فيما لم يشبهها تلك المشابهة القوية فاين في
الاشتباه بالاصل قوله وللاول وجه آخر اعلم ان النكرة
نحو رجل وفرس يشتمل على الجنس كله بطريق البدل فاذا
دخلت عليه لا استغرقت نحو لا رجل في الدار وقد
يشمل النفي على كل رجل حتى لا رجل في الدار بل رجلان
وهذا معنى قوله ويقال له نفي الجنس نوع من التجوز
لانه نفي حكم الجنس لا نفي نفس الجنس الا تراك اذا قلت
لا رجل في الدار فقد نفيت انك نفيت حكم الرجل وهو كينونة
في الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت عمل ان في نصب الاسم
ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في الايجاب وهم يحملون
الشيء على ضده كما يحملون على نظيره طلبا للتناسب
والتشاكل وتحقيقا للتقابل ثم ان الاسم اذا كان مضافا

Copyright © King Saud University

او مضارعًا لانتصابًا صحيحًا كما ذكره واذا كان مفردًا يبنى على
النصب
الفتح وقد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء المفرد
واما غير مفرد فالمضاف والمضارع له لما ان وجود المضاف اليه
يمنع من بناء المضاف وكذلك مايضارعه فلا نفيض هٰهنا
والذى يفصل لك النصب الصحيح من البناء فهذا الباب
انك تقول لا مسلمان فى الدار بفتح النون لان الحركة ليست
حركة الاعراب فتلحقها اختها التى هى الجر ولكن حركة بناء
والنحويون قالوا ان الفتحة ليست للاسم وحده ولكنها للاسم
مع لا وتقول لا بنات صر فى لك ولا اخوات نسب لك فتكسر
لان المضاف مُعرَب وحركة اعرابية وانما قال اذا كان الاسم مضافًا
الى النكرة لان الاضافة فى هذا الباب الى المعرفة ممنوعة لتعرف
فى المضاف ولا مساغ لدخول لا هذه على المعرفة التهتم الا اذا
كانت الاضافة لفظية نحو لا ضاربَ زيدٍ الآن او غدا فى الدار

فى الدار واما خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل كائن
عندنا كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا فى ارتفاعه
فبعضهم على انه بالحرف كما فى ان وبعضهم على انه بالخبرية
بما هو قبل دخول لا ولا عمل لها فيه حجة الاول ان لا
محذوف بها حذو ان فوجب ان ترفع الخبر كان ولا ايضا معنى
النفى فيها يقتضى مضمون الجملة فوجب ان تكون عاملة فى
طرفيها وحجة الثانى ان لا فرع على ان فوجب ان لا يساويه
فى العمل تحطاطا للرتبة الفرع عن الاصل وايضا ان لا مع
المنفى مرفوع المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبرًا
للابتداء ولا عمل فيه لان الخبر لا يعمل فيه العامل اللفظى و
وجواز الرجل وامرأة كما يان عندنا بالرفع عطفا على
المحل قبل مضى الجملة يدل على ان لا عمل لها فى الخبر والا
لزم اعمال عاملين فى معمول واحد على ما سبق فى ان و

واعلم ان اثبات الخبر في هذا الباب هو لغة اهل الحجاز

واما بنو تميم فانهم لا يشبتون الخبر في كلامهم بل يحذفونه

حذفا لازما كما في قولهم لولا زيد لكان كذا ويجوز حذفه

ايضا عند الحجازيين ومنه كلمة شهادة ومعناها لا اله لنا

او في الوجود الا الله قوله وان كررت لا مع المفرد جاز

فيه الرفع نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله وانما جاز

الرفع مع التكرير في قولك لا رجل فيها ولا امراة في الدار

لانه مبني على السؤال بكان نحو ان يقال ارجل في الدار ام

امراة فتقول لا رجل في الدار ولا امراة ولا لا تعمل

ههنا وقد ذكرناه لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه

الاول لا حول ولا قوة بفتح الاسمين فتجعل لا في

كل واحد منهما نافية للجنس والثاني لا حول ولا

قوة بفتح الاول ونصب الثاني على ان يكون الاول

الاولى لنفي الجنس والثانية زائدة مؤكدة للنفي غير عاملة

والاسم ما بعد المنصوب عطفا على لفظ المنفي لانه مفتوح يشبه

المنصوب والثالثة لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثاني ليكون

عطفا على محل لا مع المنفي والرابع لا حول ولا قوة برفع

الاسمين كما ذكرنا والخامس لا حول ولا قوة برفع الاول على ان

يجعل ليس وفتح الثاني والتكس عكس هذا وهو الوجه الثالث

بعينه صورة الا انه ليس به حكما لان لا الثانية في الوجه الثالث

زيدة غير عاملة وفي هذه الوجه بمعنى ليس فارتفاع الاسم بها فهي

هي الوجوه الستة التي نصوا عليها والزيادة عليها مجال قوله واما

المعرفة فلا تقع بعد هذه المفوعة اعلم ان هو موضوعة للنكرة اذا

صلها النفي الشايع وذلك لا يتاتى مع التعريف فلم يدخلوها

على المعرفة ولم يقولوا لا زيد عندك كما قالوا ما زيد عندك ولا

وان جاء شيء منه ففي ضرورة الشعر والذي يكثر في الكلام

التكرير نحو لازيد عندك ولا عمرو وانما جاز هذا مبنيا على

السؤال نحو ازيد عندك ام عمرو فقول لا زيد عندك ولا عمرو والمعنى

لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب لا اى

لا اصل لذلك وحكم النكرة المفصولة بينها وبين لا حكم المفردة

في ايجاب الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امرأة قوله والحروف

العاملة في المضارع تسعة اعلم ان الاصل في نواصبه هو ان المضمرة

نحو احب ان تقوم قالوا انما عملت لمشابهتها ان الناصبة المشتقة

لفظا لان الجملة بعدها تأويل المصدر في نحو قولك احب ان

تقوم اى قيامك كما يقال يعجبني ان زيدا يقوم فتأويل يعجبني

قيامه واما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال

كما ان ان للاستقبال وحكي عن الخليل ان الحروف الناصبة هي

ان نحو يعجبني والباء في لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة والاكثرون على خلافه قوله

ولن لان لا كيد النفي والمستقبل تقول لا افعل فاذا اردت

اردت التأكيد قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الآن

وعند الخليل اصلها لا ان فحذفت الهمزة

واسقطت الالف لالتقائه مع النون الساكنة وصاحب الكتاب

يجعله حرفا برأسه وقد يتوافقان في جواز اما زيدا فلن اضرب

اذ لو كان اصله لا ان لما انتقض منه شيء في حيزه وهذا لا يلزمه

لان الحروف يتغير احكامها ومعانيها عن التركيب لا يركن الواو

ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا ويحدث معنى التحضيض نحو

لولا اخرتني وعلى هذا اكثر الحروف المركبة وعند الفراء اصلها

لا فابدلت النون من الالف وقول من قال ان لن يفيد التأبيد

بدليل لبس بثبت والاطراد يحدد الفعل بصره نحو لن

افعل الوقت كذا وقد جاء زيد لدليل قوله تع فلن ابرح الارض

حتى يأذن لي ابي قوله وكي لتعليل اعلم ان كي قد تكون

حرف جر وقد يكون حرفا ناصبا فان كان الاول فالفعل منتصب

Copyright © King Saud University

بعد ما ظهر ان الان الجازمة لا يعمل النصب وانما حكمه
يكون نائبا حرف جزم استدلالا بقولهم كيمه على حد قولهم لمه و
والاصل كي ما على ان يكون كي داخلا على ما الاستفهامية وقد
حذف الالف كما حذف مع سائر الحروف الجر نحو قوله لمه هو
وفيمه وعمّ وان كان الثاني كان نصب الفعل بها تفسيرا من
غير اضمار ان وانما علم كونها نائبة عن ان دخول الام عليها
في قوله تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولو كان حرف جر لما
دخله الجازم فصل والرابع اذن اعلم ان اذن جواب وجزاء
كقولك اذن اكرمك لمن قال انا آتيك فقد اجبته بهذا الكلام
وصرت اكرامك جزاء لاتيانه وانما لا تعمل الا ان تكون
الفعل الذي بعدها مستقبلا غير معتمد على شيء قبلها فان اعتمد
بطل عملها نحو قولك انا اذن اكرمك فالفعل معتمد على
المبتدإ الواقع قبلها اعني انا فهو اول لكونه خبرا عنه فيبطل

فيبطل عمل اذن لان خبر المبتدإ اسم وان وقع هو
قبله الفعل كان مرفوعا وليس اذن قد وضع على العمل
حتى لا يجوز الفاؤها البتة كما كان ان كذلك لانها قد تقع
حيث لا يكون الا عمل كقولك انا اذن فاعل كذا واذا كان
مما يلغى وقد وقع قبله المبتدإ كان المبتدإ اولى بالفعل
الواقع بعده وكذلك اذا قلت انت اذن اكرمني اذن
لم يخرج النصب بل وجب الجزم لان الشرط قبله
يقتضي الجواب ولو نصبه لبطل حكم الشرط وذلك فاسد
لان الشرط بدون الجزاء لا يتصور واذن يصح له معنى
بدون النصب اذ تقع حيث لا يتصور النصب بعدها
وكذلك اذا قلت والله اذن لا افعل فتلغى اذن
ايضا اذ الفعل بعدها معتمد على اليمين واعمالها يبطل
حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط فصل وكذلك اذا اريد به

الحال لايجوز ان تقول لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا بالنصب

وانك في حال الظن وان كان الفعل منقطعا عما قبلها

غير منقطع على شيء لان هذا الباب مبني على الاستقبال

الا ترى ان ان ولن وكي لاحظ لهن في الحال والحاصل

ان اذن بمنزلة باب ظننت حيث يعمل تارة ويلغى اخرى

الا ان الالغاء هاهنا في موضع القاء جائز في باب ظننت حيث

لا يفسد بالاعمال معنى ولا يجوز في اذن حيث بطل

المعنى وبفساد الغرض على ما قررنا قوله وان من بينها

تدخل على الماضي وتضمر بعد ستة احرف اعلم ان نصب

اكثر في الكلام من تصرف اخواتها فانها اصل والباقي

فرع عليها ولكونك دخلت على الماضي والمضارع وعملت

مع الاظهار والاضمار فان قلت كيف علق الذي خولك

على الماضي من خواص ان دون اخواتها وقد وجدنا من

اذن ايضا تدخل على الماضي كما في قوله اذن لقام بنصري

معشر حش قلنا لانم ان اذن في البيت داخل على الماضي بل

حرف ملغاة توسطت بين الشرط المقدر وجوابه ولا تعلق

لها بما وقع بعده والحاصل ان اذن غير داخل على الماضي في البيت لا

لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانه داخل على اللام المقدر بها

الماضي واما معنى فلانه لا تعلق له بالماضي من حيث المعنى بل هي ملغاة كانه

قيل لو كنت من مازن لقام بنصري اذن وجواب ثان وبيانه

ما حصل الدخول على الماضي من خواص ان بل مجموع الوصفين اعني الدخول

على الماضي والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين من خواص ان وان

لم يكن احدهما على الانفراد من خواصه قوله وهي حتى اعلم ان حتى حرف

جر بمعنى الى فاذا صارت الفعل بعدها وجب ان يكون منصوبا

بعدها باضمار ان اذا قلت سرت حتى ادخلها فمعناك قلت

سرت حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تاويل المصدر ويجرور

والقسم المقدر

ومعلوم ان اذن اذا وقع بين الشرط و

الجزاء او وقع بين القسم وجوابه كان

عاملا ملغى

المحل بحتى وتماهد يدل على ان العمل ههنا الآن المظمرة دون حتى

قول الشارح وبيت عين ابى الذئب بمطلع حتى المصيف ويغلو

الفقدان فالمصيف مجرور بحتى ويغلو معطوف عليه ومعلوم

ان النصب فيه لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى المصيف ويغلوه

الفقدان ولو كان حتى في قولك سرت حتى ادخلها هي الناصبة

بنفسها لوجب ان لا يجوز ههنا نصبه بعد الجر لانه لا يكون

في موضع واحد جارا وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على

اعراب المعطوف عليه فاذا لم يكن قبل يغلو فعل منصوب وكان

قبله اسم مجرور علمت ان حتى فيما نحن فيه حرف جر باق على اصله

فان النصب باضمار ان قال عبد القاهر ان في الكلام ههنا مضافا

محذوفا كانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك اتيتك

خفوق النجم في ان المصدر قد اضيف الى الزمان ثم حذف

المضاف وصار المصدر نائبا منابه ثم ان الفعل بعد حتى

حتى انما ينصب اذا كان مستقبلا نحو سرت حتى ادخلها فالسبب

امس السير قد انقضى والمسبب اعني الدخول لم يمض وهو منتظر

بعد او في حكم المستقبل نحو سرت امس حتى ادخلها بمعنى ان اد

خلها فالسبب والمسبب قد مضيا جميعا الآن المسبب في

حكم المستقبل لانه في وقت وجود السبب كان منتظرا وانت

تحكيه الآن بلفظه واما اذا كان حالا او في معنى الحال نحو سرت

حتى ادخلها الآن او سرت امس حتى ادخلها على حكاية الحال الماضية

فلا سائغ ههنا للنصب لامتناع الاظهار ان مع فعل الحال وقوله ولام كي اذا

قلت جئتك لتكرمني فالفعل منصوب باضمار ان لان اللام الجارة

لا تدخل الا على الاسم ولا تعمل في الفعل كما ذكرنا في حتى ولا يمتنع اظهار

ان معها في جئتك لان تعطيني حتى بخلاف واخواتها لانها في الاصل

للعطف اعني حتى الواو وثم والفاء فلو ظهر بعدها ان لظهر

عطف الاسم على الفعل وذلك فاسد بخلاف اللام فانها للبس

العطف بل سي حروف الجر فلا بس باظهار الاسم بعدها واذا
ادخلت على الفعل الداخلة عليه لا وجب اظهار ان نحو اخلا تعطيني
كي لا يتوالى اللآمآن فان اللفظ به سيجئ مجلا فصلها ولام الجحد هي
اللام المزيدة لتاكيد النفي نحو لم اكن لاذهب وانما لم يكن عاملة
بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد زيدت بعدها لتوكيد
النفي فيها وحروف ان لا تعمل النصب مراعاة للاصل والتزم اظهار
ان معها لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات ولفظ
الفعل ملتزم مع السين فالتزم معها ايضا ولم يظهر ان والا ظهر
لفظ الاسم وقد يجئ يطلب في القياس واو بمعنى الا اذا قلت
لالزمنك او تعطيني كان المعنى لالزمنك الى ان تعطيني حقي او الا
ان تعطيني حقي والاكثرون قالوا او بمعنى الا ان وتلك العبارة
معترض عليها لان او المضمرة بعدها ان لو كانت بمعنى الى ان
لكان [illegible] في قولك او تعطيني الى ان تعطيني وهنا

وهذا خلف من القول والمصنف ترك هذه العبارة دفعا
لهذه الاعتراض وانما كان النصب بان مضمرا ولم يكن بها نفسها
لانها في الاصل من حروف العطف فلا تكون عاملة في الفعل فان
قلت انها ليست مضمرا للعطف لانهم فسروها بالى او حتى او الا
قلنا وشئ من هذه الحروف المفسرة هي بها ليس بعامل في الفعل
ايضا فوجب اظهار ان بعدها فصلا واو الصرف هي الواو في
نحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن وسمي واو الجمع وانما اظهرت
بعدها ان ولم تعمل بنفسها لانها لو كانت لا لم تخل من ان تعمل
اعتبارا لاصلها او لمعناها الذي عرض لها في هذا
الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب اما الاول
فلان معناها الموضوعة هي لاجله هو العطف والاشتراك وشئ
من حروف العطف لا تعمل النصب واما الثاني فلان معناها
العارض لها هو معنى مع ومعلوم ان مع لا يعمل النصب في الفعل

وانما قلنا انها بمعنى مع لانك اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب
اى الواو الصرف
اللبن كانك قلت لا تاكل السمك مع شربك اللبن فان ياكل السمك
مخالط
على حدة ويشرب اللبن على حدة وليس له ان يجمع بينهما في وقت
يعني اذا اكل السمك لا تشرب اللبن واذا شربت لا تاكل السمك
واحد وان اردت ان تكلفه عن كل واحد منهما فعل لا تاكل
اى تمنعه غير مخالط
السمك وتشرب اللبن بالجزم اى ولا تشرب اللبن والفعل بعدها
مع ان المضمرة منصوب المحل على انه مفعول معه كما في قولهم ما صنعت
اى الواو الصرف
وانا وانت قوله والفاء في الجواب الاشياء الستة نحو زرني فاكرمك
فالفعل منصوب باضمار ان وذلك انهم لما قالوا ذرني ولم
يمكنهم عطف الفعل الذي هو اكرمك عليه اذ كان يجب
دخوله فيما دخل فيه الاول نحو زرني فلاكرمك مثلا فصلوا
حكم
بينهما بالفاء لئلا يدخل المثال الذي لا يجوز ان يدخل
الاكرام سبب الزيارة
في الصنع بيّنوا ان قصدهم ان يجعلوا الزيادة سبب الاكرام
صفة
فتنزلوا قولهم بمنزلة المصدر نحو ليكن منك زيادة ولم
ذرني
تتنزل منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون

اقول فيه نظر لان المفعول معه
هو المذكور بعد الواو لمصاحبة
معمول فعل ويشرب اللبن لا
يصحب التمسك في الاكل كذلك

وهي الكاف لانها للتشبيه
بقية بين المعطوف والمعطوف
عليه في الاخبار والانشاء وليس

ذكر اللام هنا ليدل على
الطلب كما ذكرناه فيما

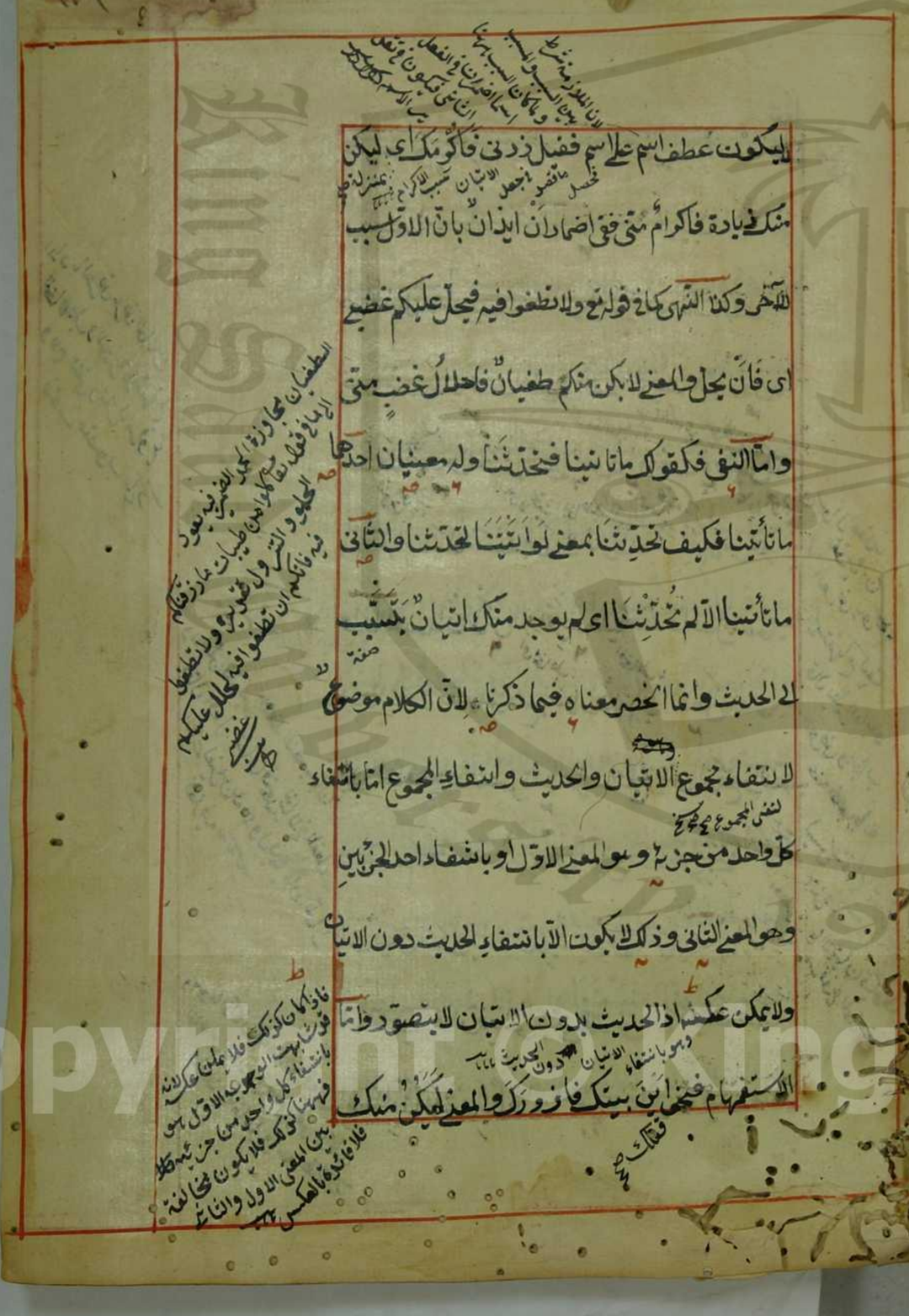

ليكون عطف اسم على اسم ففعل زرني فاكرمك اي ليكن
فحصل ما تقصد بجعل الاتيان سبب الاكرام فتنزله
منك زيارة فاكرام متى ففي اضمار ان ايذان بان الاول سبب
للآخر وكذا النهي كما في قولهم لا تطغوا فيحل عليكم غضبي
اي فان يحل والمعنى لا يكن منكم طغيان فاحلال غضب متى
واما النفي فكقولك ما اتيتنا فتحدثنا وله معنيان احدهما
ما اتيتنا فكيف تحدثنا بمعنى لو اتيتنا لتحدثنا والثاني
ما اتيتنا الا لم تحدثنا اي لم يوجد منك اتيان بسبب
صفة
لي الحديث وانما انحصر معناه فيما ذكرنا لان الكلام موضوع
وضع
لانتفاء مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء
نفس المجموع
كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء احد الجزئين
وهو المعنى الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون الاتيان
ولا يمكن عكسه اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور واما
وهو بانتفاء الاتيان دون الحديث
الاستفهام فنحو اين بيتك فازورك والمعنى ليكن منك

السطفيان ان مجاوزة الحد الضرب فيه يعود
الباء فقد نقل عن بعض الكوفيين ان من طيبات عادة قوم
المحلوف والتقدير والله لتطغون فيه فانكم ان تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي

فانه يكون مخالطا
فتدبر

فانه كان كذلك فلا يمكن عكسه
فيها انتفى بانتفاء كل واحد من جزئيه فظاهر
بين المعنى الاول والثاني
فلا فائدة بالعكس

Copyright © King Saud University

منك ابتان فحديث وقسم جايز فيه النصب لا غير نحو لیتك
تاتينا فتحدثنا المعنى ليت اتيانا منك فحديثا وانما لزم
النصب لاجل ليت قوله وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون
المعنى ان فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون
فيما كان الاول سببا للآخر كما ذكرنا نحو ما تاتينا فتحدثنا
جعل الاتيان سببا للحديث اى ان تاتينا تحدثنا وبند
معنى قوله ان فعلت فعلت لان يكون ذلك باضمار شرط قوله
والجازمة له لم ولما النفي الماضي وانما عملت لم لاختصاصها
بالفعل وانما وجب ان يعمل بالجزم لانها شبهت بان من حيث
انها تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى المضي كما ان ان
تدخل على الماضي فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان ماضيا
او مضارعا فلما اشبهتها عملت عملها ولما بمنزلة لم في
هذه النفي فحملت عليها وقالوا انما دخلت لم على المضارع

نفقا

تعريف بليت فزيادة متى واما التمني فنحو ليت لي مالا فانفق منه
اى ليت لي مالا فانفقا فاما العرض فانه قريب من التمني
نحو الا تنزل فتصيب خيرا كانه قيل الا يكون منك نزول فاصابة
خير مني ومقاربته من التمني هو انك اذا عرضت عليه النزول فقد
حثثته عليه ولا تحثه الا على ما تود وتتمناه وليس هذا
باستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهمه عن ترك النزول
وانما القصد ان تذكر له وتعرضه عليه فقط والفعل منصوب
بعد الفاء في هذه المواضع باضمار ان ثم ان الفعل المنصوب
بعد الفاء مع ان المضمرة له اعراب والمخ من الرفع والنصب
ويقسم ثلاثة اقسام قسم جائز فيه الرفع فقط نحو ايتني فاحدثك
اى ليكن منك ايتان فحديث مني على ما مر وقسم جائز فيه
النصب والرفع نحو ايتني فحدثني ان شئت قدرت
افعل ايتانك فحديثنا وان شئت قدرت ليكن منك

Copyright © King Saud University

ولم تدخل على الماضي لانها لما كانت عاملة والعمل يظهر في المضارع
دون الماضي الزموها المضارع ولم يجيزوا دخولها على الماضي
كما اجازوا ذلك في إن الشرطية لان الاصل في حروف الشرط
ان تدخل على الفعل المستقبل والمستقبل اثقل من الماضي
فعدل من الاثقل الى الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل
على الماضي فوجب سقوط الاصل فلو جوزنا دخولها
على الماضي الذي هو الاصل لما جاز دخولها على المضارع الذي
هو الاثقل قوله وفي لما توقع قيل ان لم نفى فعل ولما نفى قد
فعل ولما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد معنى التوقع
وكذلك في لما يقال قد ركب الامير لقوم ينتظرون ذلك وكذلك
لما يركب وقيل اني لم ضمنت اليها ما فارقت في معناها ان تكون
تضمنت معنى التوقع واستطال زمان فعلها وذلك
انك اذا قلت ندم ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه

كلام كلام

ندمه ولو قلته بلما كان على ان لم ينفعه الندم الا وقته قوله
ولام الامر انما عملت لام الامر الجزم لمشابهتها ان في لزومها المضارع
ونقل معناه من الاخبار الى الانشاء كما ان ان تنقل الفعل من كونه
مجزوما به لكونه مشكوكا فيه وانما كسرت ومن حق الحروف العا
دة على حرف واحد ان تفتح على ما سبق فرقا بينها وبين لام الت
كيد التي تدخل المضارع نحو ان زيدا ليضرب ولانها لما كانت كلمة
عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت اللام الجارة التي تعمل عملا مختص
بالاسم فكسرت كما كسرت وتسكن عند واو العطف وفائه نحو قوله
فليستجيبوا الي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا فل من فليستجيبوا
بفخذ وكبد ونحوهما مما عينه مكسورة فسكنت اللام ههنا كما كانوا
فد كنوا العين ثم نحو فخذ وكبد ونظير اسكان اول هو
الواو والفاء تشبيها بعضد حيث يقال عضد قوله والا للنهي
انما عملت لا هذه الجزم كما ذكرنا في لام الامر ثم النهي فد يكون للدعاء

والمفعول الغايبين او حاضرين او متكلمين كما ان الامر كذلك نحو

لا يضرب زيد ولا يضرب ولا تضرب ولا تضرب ولا اضرب ولا

نضرب قوله ان في الشرط والجزاء ان وضعت للشرط وهي بمقتضى

جملتين بجعل احديهما شرطا والاخر جزاء وانما وجب ان تعمل الجزم

لانها وان كانت مقتضية للجملتين وجب ان تكون عاملة فاحتيج

لها عمل الجزم لطولها بما يقتضيه لانه حذف وتخفيف وهي اعني ان

للمستقبل كما ان لو للماضي وانما لم تعمل الجزم لو لانها عملت ان لانها

كانت للماضي والماضي لا يسنح الاعراب فبالحري ان لا تعمل الحرف

الذي وضع لاجله ولا يرد على هذا لم فانها يلزم المضارع لفظا

فان قلت كيف زعمت ان ان للاستقبال وانت تقول

ان خرجت خرجت وان كنت خرجت امس فاني اعطيتك قلنا

انه وان كان ماضيا لفظا الا انه المعنى على الاستقبال كان المعنى

ان تكن خرجت امس على معنى ان يصح خروجك امس لانك

لانك تقول ذلك مجوزا ان لا يكون قد خرج وذا كلام على وجه

قوله وما جزم وان اذا كان مضارعين اعلم ان فعل الشرط

والجزاء لم يخل من ان يكونا ماضيين او مضارعين او الشرط

مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس من ذلك اما الاول فنحو

ان سألني اعطك فالفعلان مجزومان جميعا بان لان معناه

يقتضي الجزئين وهو عامل فوجب ان يكون عاملا فيهما جميعا الا ترى

نسبة الكل واحد منهما على السوية واما الثاني فلا يظهر فيهما

الاعراب نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير متمكنة

للاعراب فلا يتغير عن حالها وان كان العامل يلاصقها الا

انهما في محل الجزم على انهما وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع الذي

يستحق الاعراب لكان مجزوما واما الثالث فنحو ان تأتني اكرمك

فالاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب وملاصقة حرف الجزم اياه

واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم لما ذكرنا واما القسم الرابع وهو

Copyright © King Saud University

ان يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا فلا شك ان الاول لا يظهر
فيه الجزم واما الثاني ففيه الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتني آتك
وآتك اما الرفع فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط
حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم وترك على اول احواله
وهو الرفع ويوم مرفوع لفظا ومجزوم معنى كما ان يغفر الله لزيد
خير مرفوع لفظا ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لزيد
واما الجزم فعلى الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين
فلما امتنع ههنا جزم الشرط ترك الجزاء مرفوعا وعليه البيت الذي
انشده ابو علي الفارسي وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم
فهي يقول جاز الرفع والجزم والبيت للنمر بن تولب ويروى يوم مسغبة
يوم مسئلة ويروى حرم وحرم والخليل الفقير والحرم المنع
اي يقول ليس المالي منع عندي وقال ابو عبيد يقال مال حرم
اذا كان لا يعطى من شيء قوله ويجيء الجزاء بالفاء اذا كان

اذا كانت جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا جامدا
اعلم ان الجزم في الفعل الثاني في هذا الباب يدل على كونه جزاء
فحل موضع لا تقدر فيه على الجزم تدخل الفاء لان الفاء تأتي لما
تباع الشيء الشيء ولا يكون في ابتداء الكلام فاذا قلت ان تأتني
فانت مكرم علم ان فو لا كانت جواب للشرط وليس بكلام مقطوع
به ولا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه لانه اضمار يصرف عن
الجزم نحو قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف التقدير فهو لا
تخاف فيكون ممتنعا من تقدير الجزم لان الجملة الاسمية يمتنع
فيها الجزم فالحاصل ان الفاء تدخل حيث لا تقدر فيه
على الجزم كما فعلا كان ما بعده او اسما اما الاسم فظاهر
لان الجزم لا يدخله واما فعل الامر فهو موقوف او مجزوم
والساكن لا تقدر على اسكانه اخرى وكذلك النهي والدعاء
وكذا الماضي لانه لا يستحق الاعراب واحترزنا بالصحيح

Copyright © King Saud University

عن ماكان ماضيا فى تاويل المستقبل نحو ان خرجت خرجت

واما اذا قلت ان خرجت فقد خرجت امس فقد خرجت

بالماضى ولا يبقى لتاويل المستقبل فيه مجال فيه فهذه الاشياء

لما تعذر فيها الجزم دخلتها الفاء لما ذكرنا ثم ان الفاء مع

ما بعدها واقع موقع الفعل المجزوم كما جاء من نحو قولك ان

تاتنى فانا اكرمك واعظم امرك بالجزم حملا على موضع فانا

اكرمك والفرق بين تقدير الجزم فى موضع الماضى الذى لا فاء

فيه وبين الذى فيه الفاء ان الجزم هناك اعنى فى الماضى المجرد

عن الفاء مقدر فى الفعل وحده لتنزله منزلة المضارع وفيما

دخل الفاء فى موضع الجملة بمجموعها لان تقدير الجزم فى جزء

الجملة الاسمية او الامر او النهى مما لا يخفى استحالته الا ترى انك

اذا قلت ان تلمم فاكرمه فلا يتاتى لك ان تقول اكرمه مجزوم

فى التقدير لكنك تقدر الجزم فى المجموع فيتناول الكلام

الكلام على معنى فعل آخر يظهر فيه نحو ان تلقنى يجب عليك اكرامى

وعلى هذا ان تاتنى اليوم فقد اتيتك امس اذ المعنى ان يفعل

يكن ذلك لوجوب او يقع مسخقا او ما اشبه ذلك واما فى قولك

ان خرجت خرجت فلا حاجة لك ان تتاول الفعل على فعل آخر

فظهر الفرق والحاصل ان حق الجزاء اذا كان فعلا يمكن جزمه

او تقدير الجزم فيه وجب ان يستعمل بغير الفاء والا

فلا بد من الفاء فان قلت اليس من مذهبهم ان اعراب الفعل

مجاز على سبيل التشبيه وهذا الذى ذكرتم يوجب ان يكون

الجزم والاعلى معنى فيكون حقيقة ولم يكن مجازا لانه

اعنى الاعراب لم يكن فى الاسم حقيقة الا لكونه مفيدا

معنى لم يكن فى نفس صيغة المعرب دليل عليه كالفا

علية ونحوها قلنا ان الجزم قد بان ما اريد بالحروف من

المعنى وحفظ عن الالتباس نحو ان تلتبس بان والامر

Copyright © King Saud University

برها الجزاء بالتي هي الناصية وليس عراقي الاسم لهذا الغرض لانه
يدل على معنى منفرد ليس هو في الفعل ولا في الاسم وذلك المعنى
هو الفرق بين الفاعلية والمفعولية وليس رفع زيد ونصب
عمرو في ضرب زيد عمرا والتعلم به معنى ضرب او معنى لهمزة زيد
وعمرو بما كان الجزم في ان تخرج اخرج لتعلم به ان الحرف معنى
المجازاة والجزم في لا تخرج لتعلم به ان معنى لا النهي ولكنه
لان الفعل له طرفان في اقتضائه فاحببت ان ينفصل احدهما
عن الاخر فوصلته وبنجزم بان معناه اذا قلت ائتيني اكرمك فاكرمك
مجزوم لانه جزاء شرط قد حذف لدلالة الامر عليه اذ المعنى
ائتيني فانك ان تأتني اكرمك لانك لما امرته بالاحرة تبان ثم
اثبت بعده بالاتيان باكرمك مجزوما علم انه جزاء لاتيانه
ان اتى وعلى هذا الاستفهام نحو اين بيتك واذا ركبت المعنى
ان اعرف بيتك وان عرفتني بيتك اذ لو لا انك لما استفهمته

وهو استدراك عما قبله وليس
رفع زيد ونصب عمرا واقا
د الضمير باعتبار كل واحد
من الرفع والنصب وخب
لكن الظرف المستقر وهو
لان الفعل وفاعل هذا
الظرف عاين الى مرجع
الضمير وقوله وقضائه
فرع طرفان ومصدر
مضاف الى الفاعل وذكره
المفعول ان متروك فكا
عليه الضمير الراجع الى
الفعل وهو المعهود
المراد باللام اعني ضرب
في مثال الامر كقولك
امتثل او تأديب
الفاعل والمفعول وقوله
فاحببت تفريع وفيه

استفهمته عن بينه ثم جئت بعده بالفعل علم انه جواب لما
يقتضيه الاستفهام من الاجابة والتعريف وعلى هذا النفي لحق لا
تفعل بكن خبرا لك لما نهيته عن الفعل واتيت بعده بالفعل
كان المعنى ان لم تفعل وان تنهني عن الفعل يكن خيرا لك
وان قلت لا تدنو من الاسد يأكلك بالجزم كان محالا لان
عدم الدنو لا يقتضي الاكل ولا تدن لا يدل عليه لانه نهي فلا
يدل على الاثبات قالوا ولهذا امتنع الاضمار بعد النفي مطلقا
لانك اذا قلت ماتأتينا تحدثنا كان معناه ان لم تاتنا تحدثنا
وهذا خلف من القول ولا يتأتى ان نقدر فعلا مثبتا
نحو ان تأتينا تحدثنا لان النفي لا يدل عليه وقابل ان يقول
لو كان علة امتناع الاضمار في النفي ما ذكرتم لوجب ان
يجوز لا تفعل بكن خيرا لك باضمار ان لم تفعل وقد ابوا
ذلك مطلقا فالاولى ان يضرب من هذا التعليل صفحا الى

غيره بان يقال امتناع الاضمار بعد النفي انما هي لان النفي

اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة له على الشرط الذي

هو الشك وعلى خطر ان يكون وان لا يكون بخلاف سائر

الاشياء الخمسة فانها تشارك الشرط في كونها غير ثابتة الوجود

وعلى هذا التمني نحو ليت لي مالا انفقه ولان المعنى ان يكن

لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا لانك لما عرضت

عليه النزول ثم جئت بالجواب علم انه مبني على النزول فان

قلت اليس قولك الا تنزل يدل على ان لم تنزل فكيف

جعلته نفيا قلنا انه لا يدل على ذلك وانما دل عليه ان كان الكلام

نفيا والعرض لا يكون نفيا ثم من الواجب ان تعلم ان المضارع

الواقع في هذه المواقع انما ينجزم اذا قصد به الجزاء فان

لم يكن كان مرفوعا اما وصفا كما سبعته نحو قوله فهب لي

من لدنك وليا يرثني اي وليا وارثا او حالا عنه نحو

نحو قزدهم في خوضهم يلعبون اي لاعبين او قطعا او

استئنافا نحو لا تذهب به تغلب عليه اي انت تغلب عليه

قوله ومن السماعية اسماء تجزم المضارع على معنى ان وهي

تسعة اعلم ان هذه الاسماء وضعت موضع ان لضرب من

الايجاز والاختصار وبيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب

كان حقه ان يقال ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب

عمرا واضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب خالدا الى ما لا

يكون يمكن حصره ولا تقدر على استقصائه فاتى باسم عام

يشمل الجميع وترك استعمال ان معه فقيل من تضرب اضرب

فدل على كل انسان فلهذا حكم باسميته وبني لتضمنه معنى ان

وهو منصوب المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك

قلت على تاويل اي انسان تضرب اضربه واذا قلت من

يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على تاويل اي

Copyright © King Saud University

الى المعرفة لم تضف الا الى اثنين فصاعدا وتكون النكرة شايعة

اضيفت اليها واحدة كانت او اثنين او جماعة ويدل على استيعابها

الى اخره فقد استدل على استيعاب هذه الكلمات باربعة اشياء الاسناد

الفعل الى ضميرها نحو ايتهم يكرمنى اكرمه والاضمار تختص بالاسماء و

وبدخول حرف الجر عليها نحو بمن تمر امرر به واضافتها نحو ايتهم

وبدخول التنوين نحو اياما تدعوا وبهذه الدلايل لا تعم جميع هذه

الاعداد بل تختص بعضها لان اذما وحيثما لا يدخلهما شيء من ذلك

والدليل العام على استيعابها دلالتها مع افادة معنى المجازاة على

معان يتصور استغراقها بانفسها لولا مقارنة معنى الجزاء

ايا ما بخلاف ان الشرطية فان معناها مقتصر على افادة معنى المجازاة

ويدل على اسمتها ايضا انها لا تفرق عن الاعراب المحل على ما مر و

الحروف لا يكون له اعراب بوجه ما ومنها اسماء تنتصب اسما نكرة

على انه يتميز به علم ان اسماء الاعداد في ابهامها بمنزلة المقادير

فاقترب

فاقترب الى ما يبينها لانك اذا قلت عندى ثلثة مثلا فلم

يعلم اى نوع تقصد فوجب ان يأتى بما يبين ويزيل

الابهام ثم ان التبين قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب

فالاضافة في العشرة فما دونها فانها تجب ان تضاف الى

امثلة اقل العدد التى هى افعل وافعال واقعله وفعلة

ومنها الجمع المصحح مذكره ومؤنثه كمسلمين ومسلمات

فلا تقول ثلثة غلمان لانه للكثرة والثلثة الى العشرة

من عقود القلة فيجب ان تقول ثلثة غلمة فان لم يكن

للاسم مثال قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع

لفقد السماع واشسع واشسع وقد شذ عن الاصل

ثلثمائة الى تسعمائة اذ القياس ثلث مائة او مئين لان الثلث

يبين بالمائة الا انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز

الرجوع الى الاصل وضرورة الشعر وفي ما دون الثلثة

واغا وجب اضافتها لافادة التخصيص والتخنيف واغا

وجب اضافتها الى

الجمع القلة ليطابق المضاف

والعدد والعدد للان الجمع

القلة اغا وضع لعشرة

فما دونها شرح

فلا بد من الجمع فانك تقول

ثلاثة من الرجال لا ثلاثة من

الرجل تذكرا عند الاضافة

وهو ان ثلثة الى العشرة

الى الجمع القلة فافهم

وهو ان العدد من ثلثة

الى العشرة ان يضاف

الى الجمع القلة فافهم

شسوع جمع شسع

والشراك

مقارنة معنى الجزاء

موجودة يدل على

افادة معنى مجازاة

مجزوم او جزم محذوف تقديره ودون

ايا تكونوا

ايا رجل

اى رجلين

اى رجال

مص

Copyright © King Saud University

لايجوز الاضافة لان اللفظ باسم الجنس مفردًا كان او مثنًى
يفيد الدلالة على الجنس والعدد جميعًا نحو رجل ورجلان
من العدد ح
بخلاف الجمع فانه لايدل الا على العدد مخصوص واما التبيين با
عفو نسخ
المنصوب فقد يكون فيما ينوّن من العدد نحو قول بعضهم
ثلثة اثواب لانهم لما نوّنوا نصبوا المميز لامتناع الاضافة
نحو موضع كتٍ سحابًا وفيما فيه النون نحو عشرون وثلثون
وقد مرّ ذكره وفيما ركّب من الاعداد نحو خمسة عشر رجلا و
انما نصب لان فيه ثقل التنوين اذ الاصل خمسة وعشرة على
ما يجيء في موضعه وحق المنصوب ان يكون مفردًا لان
الغرض الدلالة على الجنس والنكرة المفردة تكفي في ذلك فاختا
روها لانها اخف واتمّ مأة فانها يضاف الى ما بينتها كما تضاف
الى عشرة الاتى المبين بمفرد نحو مأة درهم وذلك لان مأة
قد تجاذبها شبهان احدهما مع عشرة لانها عشر عشرات

مرات ومع مئين من حيث انها جمع كثرة مثلها ولانها بلفظها فجعل
ما بينها مجرورًا ليكون كعشرة ولم يجمع ليكون كمئين توفيرًا
على الشبهين حقهما ثم قال وامأة ودرهم فاضافوا مئتها الى
المفرد ولم يمنع الاضافة وعلى هذا حكم الف وانما عدّ الا
عداد المركبة من العوامل السماعية لان الاسماء المركبة التي
تنصب ما بعدها على التمييز تنحصر وهي الاسماء اعني من احد
عشر الى تسعة عشر واذا كانت تنحصر في عدد معلوم غير تجاوز
الغير فالحري ان تعدّ من السماعية فان قلت الاعداد التي
فيها النون ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم فعدّ عن ما في
القياسية قلنا انه جعل الاسم التام مطلقًا من جملة العوامل
القياسية لان لهم كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو
النصب ما بعده على التمييز فيكون تعديده من جملة القياسية
واما ان احوال الاسم التام المبهم ينحصر في اسم مخصوص
انواع ح

فكذالك لايقدح التحليل فيما ذكرنا على ان الشبهة قائمة بعد
اذ يمكن للسائل ان يقول المركبة داخلة تحت الاسم التام
المبهم الممتنع من الاضافة فالحري ان يعد من القبيلية
كالذي فيه بون الجمع والثاني كم في الاستفهام فحكمه
عن الصدر واعلم ان كم اسم موضوع لها الكناية وهي الكثرة
ويستعمل على وجهين في الاستفهام والخبر اما الاستفهام فنحو كم
رجلا عندك فتنصب التمييز لجريانها مجرى عشرين اذ المعنى اعشرون
رجلا عندك ام ثلثون والتنوين مقدر فيها لانها اسم
والاسم يستحق التنوين وهو قد سقطت للبناء واما الخبرية
فاتبين بالاضافة الى الجمع والى الواحد نحو كم رجل وكم رجالٍ
عندي بمعنى كثير من الرجال فاضافته الى الواحد على القياس
لانه عدد كثير فهو كمائة درهم واما الى الجمع فلابهام لما
بينت بالاضافة اشبهت باب عشرون والحقوا التبيين

التبيين بالنكرة المنصوبة بالاستفهام وبالاضافة بالخبر
فرقا بينهما والجر اولى بالخبرية من النصب لما انها
نقيضة رب فتجر ما بعدها حملا على رب وجريا
على وتيرتها وحمل الشيء على ما يقابله وقد يجيء
النصب في الخبرية حيث يتعذر الاضافة وذلك عند
ما يفصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا
وبعضهم على ان الجر بعدها باضمار من وهي
منوية ابدا في التقدير وانما بنيت لانها استفهامية
بتضمن معنى الحرف وخبرية تشبيه الحرف اعني رب
وعلى السكون لانه الاصل في البناء ثم انها تقع في و
حاجبها مبتداءة ومفعولة ومضافا اليها نحو كم
رجل او رجلا عندك بمعنى كثير واعشرون
من الرجال عندك وكم رجل او رجلا لقيت او

Copyright © King Saud University

اى كثيرًا او عشرين ورزقًا كم رجل او رجلا اطلقت
ولا تقع فاعلةً الّا فى المعنى لاقتضائها صدر الكلام لما
فيها من معنى الاستفهام والخبريةُ بمنزلة الاستفهامية
وهذا المعنى لانهم اجروها مجرى واحدًا فى الحالين
ولانها لما كانت تقابل رب ولربّ صدر الكلام فكذ
لك لها ثم ان كم لما كان اسما موضوعا للكثرة
جاز عودُ الضمير اليه حملا على اللفظ مرةً وعلى المعنى
اخرى نحو كم رجل لقيته ولقيتهم **قوله** والثالث
كاىٍ كاىٍ كلمةٌ ركبت من كاف التشبيه واىٍ وجعلت
فى معنى كم الخبرية نحو كاىٍ رجلاً وانما نَصَبَهُ مميزها
لانها مُنّت بالتنوين فاستغنت عن الاضافة وفيها
خمس لغاتٍ نحو كاىٍ بوزن كَعٍ وكائِنٍ وكاءٍ
كاءٍ وكَىٍّ بوزن كَيْ وكاءٍ بوزن كَعٍ والكثير يستعمل

يستعمل مع من وكذلك كم الخبرية **فعل** والرابعة كذا كذا كنايةٌ
عن العدد ككم وهى مركبة من كاف التشبيه وذا التى هو قولك
هذا لانها لما ركبت تغير حكم الكاف وخلع منها معنى التشبيه
كما فى كاىٍ وذا ايضا تغير حكمها ولذلك استوى فيها المركب والمنثنى
لايقال فى كذا كذا كما يقال فى هذا هذه ثم ان ذا لما دخل عليها
الكاف صار بمنزلة اسم مضاف اليه فنصب ما بعدها نحو عندى كذا
درهما فكانه قيل كالعدد درهما وانما قصد ان يبين للكونها
عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت عندى كذا درهما كانك قلت
عددٌ فادرهما **فعله** ومن التى عاملة فى الاسم كلمات
تسمى اسم الافعال اولها رويد الى اعلم ان هذه الاسماء قد
تؤتى بها لضرب من الايجاز حيث يضعون الاسماء موضع الافعال
ويستدون بها مسدها ولنوع من المبالغة والتاكيد لايكون
فى لفظ الفعل على ما ياتى فاذا قلت رويدَ فانه اقيم مقام امهل

Copyright © King Saud University

ويستدل فيه الواحد والمذكر والمؤنث والاثنان والجمع و
هذه نوع من الاختصار ثم ان مسميات هذه الاسماء قد تكون
امرا وقد تكون اخبارا فالاول قد يكون متعديا كرويد زيدا
وغير متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى الفه ولم يرد الا ام
هذا النوع من حيث انه لا يعمل واسم ضاهر والمقصود ههنا
ذكر العوامل واما اسماء الاخبار فنحو هيهات وهذه الاسماء كثيرة
ونحن نقتصر على ما ذكره في الكتاب منها رويد وهو مصدر أرود
في الاصل اى امهل الا انه صغر الترخيم بان حذف منه الزوايد
وسمي به الفعل وجعل هذا الحذف والتصغير دليلا على انه ضلع
منه معنى المصدرية وبني كما ان فعل الامر مبني وانما استوى فيه الوا
حد والاثنان والجمع فرقا بينها وبين الفعل ولانها في الاصل مصدر
والمصدر لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول
نحو رويد زيد وقد يستعمل مصدرا منصوبا منونا على الوصفية

الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا زيدا وعلى الحال ايضا نحو سا
روا رويدا اى مرقدين واذا لحقه الكاف واسم فعل كان الكاف مجردا
للخطاب ويحمل له من الاعراب مثلها في ذلك والتجاك نحو
رويدك زيدا واذا كان مصدرا فهي اسم مجرور المحل على انه مضاف
اليه ومنها بله وهو اسم لدع نحو بله زيدا اى دعه واتركه وقد يكون
مصدرا فضاف الى المفعول نحو بله زيدا اى ترك زيد بمعنى اترك
زيدا تركا ومنها دونك وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم للالزم وعلى
هذا اليك بمعنى تنح وعليك من الظروف المضافة في الاصل وقد
جعل ههنا اسما للفعل لان الظروف تنوب مناب الافعال
وتقفى عنها فجعلت ههنا اسما لها وعلى هذا دونك ومنها هيهات
وهو اسم لبعد نحو هيهات الامر اى بعد وقيل اصله هيهية
فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز فيه الحركات
الثلث وقرئ بهن ومنها شتان وهو اسم لافترق نحو شتان

Copyright © King Saud University

زيد وعمرو ان افترقا وتباينا وقد يزاد بعدها ما توكيدا نحو

شتان ما زيد وعمرو واستقبح الاصمعي قولهم شتان ما بين

زيد وعمرو لما لو كانت موصولة لكان فاعل شتان شيئا

واحدا وهو يقتضي الشيئين ولو جعلت مزيدة لاسند شتان

الى بين وهو لم منصوب لازم للظرفية ولم يستبعده بعضهم عن

القياس لكون ما مبهما صالحا للواحد والكثير ومنها سرعان

وهو لم لسرع وقد جاء في المثل سرعان ذا اهالة فذا فاعل سرعان

وانتصب اهالة على التمييز كقولك سرع ذا اهالة وكرم زيد رجلا

وقيل ان اصله ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء فاخذ بسمتها فراى

دعامها يسيل من انفها فظنه ودكا فقال لامه قد سمنت الشاة فقالت

امه ذلك فارسلتها مثلا يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته

قوله وفي هذه الثلاثة مبالغة ليست في مسمياتها اراد بهلك

هيهات وشتان وسرعان وذلك لانا وان نفسر هيهات

هيها بعد فان فيه زيادة معنى ليس في وهو ان المتكلم

يخبر عن المقصود بانه بعيد لا ان يعلم المخاطب مكان

ذلك الشيء بحسب بل ويظهر اعتقاده فيه واستبعاده

له فكان بمنزلة ان يقال بعد جدا او ما ابعده من

جهة المعنى وعلى هذا شتان وسرعان ومن

الملحقة انواع اربعة من الافعال الناقصة

اعلم ان هذه عوامل داخلة في المبتدا والخبر

كفتت واخواتها الاترى تقول كان زيدا اخاك

ثم تسقط كان فيكون ما بقي مبتدا وخبرا نحو

زيدا اخوك ولا ينقض هذا بضربت زيدا قائما

لان المنصوب هناك ليس بلازم بل لو تسكت

على ما وراءه كان كلاما سديدا ولو تسكت على مرفوع

كان لم يكن كلاما كما اذا لفظت بالمبتدا وحده

Copyright © King Saud University

وانما رفعت هذه الافعال المبتداء ونصبت الخبر لمشابهتها
الافعال المتعدية فى اقتضائها شيئين وانما سميت ناقصة لانها
سلبت الدلالة على الحدث وانما تدل على الزمان فقط لانك اذا
قلت كان زيد قائما كان بمنزلة قام زيد فى انه يدل على قيام فيما مضى
واذا سلبت الدلالة على الحدث عوض الخبر ليكون مع خبره فى قوة الفعل
الدال على الحدث وثم سكت على مرفوعها والفرق بين كان وصار
اعلم ان معنى صار الانتقال من حال الى حال نحو صار زيد غنيا
والطين خزفا وهذا معنى قولهم يدل على وجود معنى الخبر فى زمان سابق
لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانه يدل على زمان الماضى من
غير تعرض لزوال الحال اولا زواله وقد يستعمل صار بمعنى ذهب
وان تحول نحو صار زيد الى العراق فهى فى هذه المعنى تامة
وكما يجئ تامة اعلم ان النحويين قسموا كان اربعة اوجه ناقصة
كما ذكرنا وتامة بمعنى وجد ووقع نحو كان الامر فلا يمنع ينتقل

ينتقل الى المنصوب وتتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف نكلم من كان
فى المهد صبيا وصبيا منصوب على الحال دون الخبرية اذ لا تعجب
من تكلم من كان فى المهد صبيا والثالث التى فيها ضمير الشان نحو كان
انت خير من زيد اى كان الشان انت خير من زيد وكان هذه هى
الناقصة بعينها لان الضمير الشان اسمها والجملة خبرها الا انهم
افردوها بالذكر وسدوها قسما مفردا غنية فى التفهيم والتقريب
والرابع ان يكون مزيدة نحو ما كان احسن من فواهم ان من افضلهم
كان زيد وكذا اصبح واخواته اعلم ان اصبح واخواته من الحسى
واضحى يجئ على ثلثة معان الاول ان يقرن مضمون الجملة بالاوقات
الخاصة التى هى الصباح والماء والضحى فيكون لها اسما وخبرا
نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى والثانى ان يكون بمعنى
الدخول فى هذه الاوقات نحو اصبح وامسى وظهر فيكون تامة
نحو اصبح زيد اى دخل فى وقت الصباح والثالث

Copyright © King Saud University

ان يكون بمعنى صار من غير ان تقصد بها الدخول في الاوقات
المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا وامس
زيد امرا واما ظل وبات فعل معتبين اما اقتران مضمون الجملة
بالوقتين الخاصين او كينونتهما بمعنى صار ولا تكونان تامتين
ويظهر من هذا ان المراد بقولهم وكذا اصبح واخواته هي اضحى وامسى
دون ظل وبات وكان ينبغي ابقوا اصبح واخاه او اخواه
الا انه تساهل في العبارة ومافي مازال واخواته نافية
اعلم ان ما في اوله ما في هذه الافعال بمعنى واحد وهو كلمة
الفعل بفاعله في زمانه وما في عدا ما دام نافية دخلت على ما فيه
النفي معنى عن زال واخواته فجرى مجرى الايجاب بمنزلة كان ولهذا
ولم يجز ما زال زيد الا يقوما كما لا يجوز كان زيد الا يقوما لما ان
كلمة الا انما يؤتى بها قبل تمام الكلام في النفي دون الايجاب
وعلى هذا ما برح وما فتئ بالهمزة ومعناه ايضا زال وبرح

وبرح الا انه لا يستعمل الا مع الحرف النافي وقد يحذف في اللفظ
للدلالة والمعنى مراد نحو قولهم تالله تفتؤ تذكر يوسف
حال
واما ما في ما دام فمخالف لما في ما زال لانها فيه مصدرية
وهي مع ما في حيزها في تاويل المصدر والمصدر سادة مسد الزمان
كما في آتيك خفوق النجم فاذا قلت احلس ما دام زيد
جالسا كان المعنى دوام جلوسه اي مدة جلوسه ولهذا كان
الواجب فيها ان تشفع بكلام قبله لانه ظرف لابد له مما يقع
فيه وليس لنفي الحال اعلم انك تقول ليس زيد منطلقا
الآن ولا تقول غدا فتنفي انطلاق زيد في الحال فكان في التقدير
ما ينطلق زيد الآن وهو فعل غير متصرف على المذهب الصحيح
بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة وقيل ان اصله ليس
كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرف التزم في عين الكلمة ان يكون
دليلا على جموده وكونه غير متصرف بخلاف ولو كان متصرفا لتحيل لقيل

الاسم كهاب او ترك على الاصل كصيد ثم ان هذه الافعال
يجوز تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها ايضا الا ما
كان في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قاما ما زال زيد لان ما
له صدر الكلام فلا يتقدم ما شيء مما في حيزه واختلفوا في ليس
وذهب المتقدمين من البصريين انه ملحق بكان في جواز تقديم
الخبر عليه ومذهب عامة الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما وهو
اختيار اكثر المتاخرين فلم يجيزوا مطلقا ليس زيد لاقتضائه
ايضا صدر الكلام ولانه فعل غير متصرف فيه فالحري ان لا
يعمل فيما تقدمه الخطاط رتبته عن رتبة الافعال المتصرفة
النوع الثاني افعال المقاربة اعلم ان عسى فعل ماض غير متصرف
فيه بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة وانما سلبت
التصرف من حيث انه يشبه الحرف لان فيه معنى الجمع فاشبه بذلك
لعل ثم ان فاعلها على نوعين احدهما ان يكون اسما نحو عسى

عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج في موضع
نصب لانه بمنزلة قارب زيد الخروج الا انهم الزموها ان مع الفعل
لكونها لتقريب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء الطمع ليكون ذلك
دال على مقتضاها واوضح للغرض المقصود منها لان لا يكاد الا
للاستقبال والثاني ان يكون ان مع صلتها في موضع الرفع نحو
عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج زيد اي
قرب خروجه الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان لا يتجرد اللفظ
عن علم الاستقبال ولم يفترق في هذا الوجه الى لاحتياجه افتقاره في الوجه
الاول الا لما ذكرنا ان اوكد في ذكر الاسم في صلة نحو عسى ان
يخرج زيد فلا التباس بعده ويجوز اسقاط ان في الوجه الاول نشرها
يكاد كما في قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
ولا يجوز في هذا الوجه لان من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل
لا يكون فاعلا البتة ومما يدل على ان ان مع صلته في الوجه الاول

Copyright © King Saud University

في محل النصب على الخبرية دون الرفع على البدلية كما في قولهم وما
كاد يفسر هلكه هلك واحد بمجيء النصب صريحا في قولهم عسى
الغوير أبوسا وكاد ترفع الاسم ايضا وخبره الفعل
المضارع من غير ان متأول باسم الفاعل نحو كاد زيد يخرج اى خارجا
الا انهم تركوا استعماله لان كاد موضوع للتقريب من الحال
فالتزم بعده ما يدل بصيغته على الحال اعني المضارع ليكون
ادل على مقتضاه وقد استعمل الاصل المفروض من قال
فابت الى فهم وما كدت آيبا واغا حذف ان مع كاد
واثبت مع عسى لان كاد ابلغ في تقريب الشيء من الحال
الا يرى انك اذا قلت كادت الشمس تغرب كان المعنى
قرب غروبها جدا وعيسى اذهب في الدلالة على الاستقبال
الا ترى ان تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان لم يكن
هذا شأن القرب من الحال فلما كان الامر على هذا حذف

علم الاستقبال مع كاد واثبت مع عسى وقد شبهته بعسى
من قال قد كاد من طول البلى ان عصما ويفرق آخر بينهما
وهو ان كاد لتقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاب والحصول
وعسى لتقريبه منه على سبيل الرجاء والطمع وكذلك جرى الصدق
والكذب في كاد ولم يجريا في عسى ولكون كاد على التقريب استعملته
العرب لقرب الشبه من الشيء كما جاء في المثل كاد العروس يكون
اميرا فانك لا تريد ان قربه من امارة قد حصل بل تريد
اشبات المشابهة الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما حتى كان
هذا ذاك كرب يستعمل استعمال كاد اعلم ان ام الباب هي
وكاد وقد يجري كرب مجرى كاد نحو كرب زيد يفعل كذا وكذا
جعل واخذ وطفق واوشك يستعمل استعمال عسى ومذهبها
نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد ولاستعمال كاد
ايضا نحو اوشك زيد يجيء والنوع الثالث فعلا المدح والذم

اجمع البصريون على ان نعم وبئس فعلان ماضيان واوافقهم
الكسائي وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة المذهب
الاول لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة بهما والمسئلة طويلة
الذيل والحاصل انهم لما اراد والمدح العام والذم العام والتمرار
هما في نفس الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يوجد انفكاك لهما
وحصولهما في زمان دون زمان جعلا نعم وبئس دليلين
على هذا المعنى والتزموا فيهما لفظ الماضي لان الماضي ادل على
هذا المعنى المضارع لان المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال وهما
على شرف الزوال والانتقال فلا يصلحان للدلالة على الثبوت
والاستمرار واما الماضي فهو ماض ابدا فهو لمعنى الاستمرار اصلح وعلى
معنى الثبوت ادل فهما فعلان ماضيان فلا بد لهما من اسم يرفع
هو فاعلها ومن اسم آخر هو المخصوص بالمدح او الذم فالفاعل اذا
كان مضمرا وجب ان يكون اسما معرفا بلام الجنس او مضافا الى ما

لا ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد ولا تريد رجلا دون
رجلا وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام للجنس كما ترى
وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذي تعلم تريد واحدا معهودا
قالوا ولو كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع سائر المعارف ههنا
نحو نعم زيدا وانت او نعم موا وهذا وذاك لا يقول احد وكذلك
نحو نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس الا ترى
ان هذا افاد كل رجل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل
وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل رجلين
ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد باللام الجنس لانك
اردت ان يكون في اللفظ دليل على انك تريد اثنين فكانك قلت
رجلان ثم ادخلت عليه اللام فاستغرق الجنس مجموعهما وكذلك الجمع في
قولك نعم الرجلان اخوتك فالواو انما اتى بها ليكون فاعلهما
معرفا بلام الجنس او مضافا اليه لان اتهما موضوعان لغاية المدح

Copyright © King Saud University

وغاية الزم فادخل على فاعلهما لام الجنس ابن انا بانه في الممدوح
والمذموم بهما مثل ما لجميع الجنس من المناقب والمثالب واما
الاسم الواقع بعد الفاعل فهو المسمى بالمخصوص بالمدح والذم
فمن ارتفاعه مذهبان احدهما ان يكون مبتداء محذوف الخبر
كانه قيل زيد نعم الرجل جملة من الفعل والفاعل في موضع
الجر وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الاسم الواخل هو عليه لاشتمال
الاسم الواخل هو عليه على المبتداء اغتناء الضمير العايد اليه ونظير
ذلك قول الشاعر واما القتال لا قتال لديكم ولكن سيري في عراض
الكواكب ولا ضمير لان القتال في فعله واما القتال مبتداء ولا قتال
لديكم جملة واقعة خبرا له ولا ضمير فيها لان اشتمال القتال الثاني
لكونه منفيا بلا الى لنفي الجنس عليه سدّ مسدّ العايد اليه والمذهب
الثاني ان يكون خبر مبتداء محذوف فانك اذا قلت نعم الرجل
زيد كانه قيل من هذا الذي مدحته فتقول زيد اي هو زيد وهذا

وهذا على كلا هذين والاول على كلام ويضمر العامل انما
يضمر فاعلهما قبل الذكر سلوكا لطريق المبالغة والتوكيد لان
السامع اذا اورد عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه ووجد لنفسه
داعية الاستعداد للتنبيه والبيان الذي يأتيه فكان ذلك
بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهم ولا شك ان هذا اوكد وابلغ
من ان يبدأ بالبيان وذلك نحو نعم رجلا زيد والاصل
نعم الرجل رجلا ثم ترك الاول لان النكرة المنصوبة تدل
عليه ورجلا نصب على التمييز كما في عشرون رجلا والتمييز لا يكون
الا نكرة واغا اختص هذه الاضمار بباب نعم لانه مدح والمدح
من مواضع التفخيم وكذلك الذم الذي هو ضده وهذا الاضمار
يشعر بالمبالغة والتفخيم ويلحق حبذا بنعم واعلم ان حبذا كلمة
مركبة من فعل وفاعل ومعناه حب صار محبوبا جدا واصله حبب
بالضم فاسند الى اسم الاشارة وجريا بعد التركيب مجرى نعم في المدح

Copyright © King Saud University

نحو جئت الرجل زيد وجئت المراة هند ويستوى فيها المذكر والمؤنث
والاثنان والجمع لانهم سلكوا بها منهاج الامثال والامثال لاتتغير
عن حالها بل تلزم وبترة واحدة وقد اختلف فيها اءاسم ام فعل
فذهب اكثرهم الى ان الغلب عليهما الاسمية لان الاسم اقوى من الفعل
ولما ركب احدهما مع الاخر كان الغالب هو الاقوى وذهب الاخرون
الى ان الغلب عليها الفعلية لتصديرها بها وذهب اخرون الى انه لا
يغلب عليها اسمية ولا فعلية ولا غلبة لاحدهما تقول جئت الرجل زيد فيجب
فعل وذا فاعل له والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح
وتقول جئت رجلا زيد فيكون رجلا تفسير الاسم الاشارة وهو في
الابهام نظير الضمير فنعم رجلا لكنك تقول جئت رجلا زيد ولا تقول نعم
زيد تفضيلا للظاهر على المظمر وقد ذكر وا في ارتفاع المخصوص ثلاثة
وجوها الاول ان يكون جئت مبتداء وزيد خبره وهذا لا يأتي الا على
قول من يغلب عليها الاسمية والثاني ان يكون زيد مرفوعا بجئت ارتفاع

ارتفاع الفاعل بعقله وزيد بدل منه كانه قيل جئت زيد والثا
لث ان يكون ضمير مبتداء محذوف وكانه قيل لما قال جئت من
المحبوب فقيل زيد اى هو زيد والرابع ان يكون زيد مبتداء وجئت
خبر مقدم عليه وقد اغنى اسم الاشارة عناء الضمير فمن جعل جئت
فمن جعل لهما مفردا فلا اشكال ومن جعل فعلا كان مستقلا
لضميره والقياس ان يرتفع زيد بفاعلية جئت وهذا لا يكون الا
فيمن يغلب عليه الفعلية وساء بئس كما تلحق جئت أبنعم
ولا يفارقها في المعنى وذلك نحو قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا
فساء فعل جار مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا ومثلا
تمييز والقوم هو المخصوص بالذم ولكنه على حذف المضاف ساء
مثلا مثل القوم الذين كذبوا ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لان
تجانس الفاعل والمخصوص لان المعنى المخصوص كالمبتين
لهو المبتين لا بد من ان يجانس المبتين والنوع الرابع افعال

القلوب انما سميت هذه افعال القلوب لانها للشك واليقين
وكلاهما من افعال القلوب اذا كانت هذه الربعة الاخيرة
بمعنى معرفة الشيء بصفة يريد بمعنى معرفة المبتداء على كونه خبرا
عنه بشيء وذلك نحو علمت اخاك كريما ورايته جوادا ووجدت
زيدا ذا الفاظ وهذه الافعال تدخل على الجملة من المبتداء و
الخبر لكنها اذا قصد امضاؤها على الشك واليقين كظننت
زيدا عالما او علمت الا ان هذه الافعال تقتضي المبتداء والخبر لفظا
ومعنى فنصب كل واحد منهما على المفعولية فصار الذي كان
مبتداء مفعولا اولا والذي كان مفعولا ثانيا وبعد صيرورة الكلام
فان يسقط الفعل فان استقام ما بعده مبتداء وخبرا كان الكلام
سديدا والا فلا وحكم ثاني المفعولين حكم الخبر المبتداء ثم ان
لهذه الافعال ما خلا حسب وخلت معان اخر لا تنجاوز عليها
مفعولا واحدا اما ظننت اذا كانت بمعنى ترجيح احد الامرين

لين او بمعنى اليقين كما في قوله تعالى وظنوا انهم ملاقوا ربهم
كان من افعال القلوب واما اذا كان من الظنة بمعنى التهمة
لم يقتض المفعول الثاني نحو ظننته اي اتهمته واما اتهمت اذا كان
بمعنى ظننت فهو من هذا الباب وقد يكون بمعنى القول من غير
حجة فلا يقتضي الثاني نحو قوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن
يبعثوا وكذلك علمت قد يكون بمعنى عرفة الرأي فلا يقتضي
المفعول الثاني نحو علمت اي عرفته وكذا رايت قد يكون من رؤية
البصر ووجدت بمعنى الاصابة فلا يقتضيان الثاني نحو رايته
ووجدت الضالة ومن خصايصها امتناع الاقتصار
على احد المفعولين انما لم يجز الاقتصار على احد المفعولين
لانها داخلة على المبتداء والخبر كما لا يستغني المبتداء عن الخبر ولا الخبر
عن المبتداء كذلك لا يستغني احد المفعولين عن صاحبه بخلاف
باب اعطيت فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته

Copyright © King Saud University

او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيت واما المفعولان معا فلك
اسكت عنهما وتجعلهما نسيا منسيا نحو قولهم من يسمع يخال لكاع قوله
لهم من يسمع فلان يعطى ويمنع والغاؤها متوسطة ومتأخرة
اعلم ان لهذه الافعال ثلث مراتب الاولى التى لا يجوز فيها الا الاعمال
ولا يجوز الغاؤها البتة وذلك اذا كانت متقدمة لان التقديم من اعلام
العناية والالغاء يدل على ضعفها فلا يجتمعان الثانية يحسن
فيها الالغاء والاعمال وذلك عند التوسط نحو زيد ظننت مطلق
او زيد ظننت منطلقا وانما تساويا لان واحدا من المفعولين
تقدم وتأخر الفعل واقع بينهما فهو متأخر من وجه ومتقدم من وجه
الثالث التى يكثر الالغاء فيها احسن وذلك عند التأخر وذلك
لان الفعل لا خطر له فى التقديم بوجه فضعف امره وحسن الغاؤها
وانما اختص الالغاء بهذه الافعال ولم يجز فى غيرها من الافعال
ذات المفعولين لان الفاء فيها لا يفسد الكلام لانك اذا قلت

اذا قلت زيد ظننت يقيم كان بمنزلة زيد يقيم فى ظنى ولو قلت زيد
اعطيت درهم وزعمت انك تريد زيد درهم فى اعطائى احلت
والتعليق بالاستفهام واللام وانما علقت لان الاستفهام يقتضى صدر
الكلام وكذلك اللام فى نحو لان الفعل لا يعمل لفظا فاذا قلت
علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الخبران فى
موضع نصب لان العلم واقع عليهما وقد عدل الى الابتداء محافظة
على اللفظ ولا يكون التعليق فى غير هذه الافعال لا تقول اعطيت
لزيد درهم لان ذلك لا يؤدى المعنى ويفسد الكلام وانما سمى
هذا تعليقا لان هذه الافعال لما كانت واقعة على الجزئين
والجملة كانت معلقة من هذه الجملة وهى غير معلقة لفظا كانت
معلقة من جهة غير معلقة من جهة فشبهت بالمرأة المعلقة وهى التى
ليست بذات بعل ولا مطلقة

باب الرابع فى العوامل المعنوية

قد مضى الآن ضربا العوامل اللفظية الفعلية والسماعية و

Copyright © King Saud University

وبقي الفرق المعنوي وهو شيئان عند سيبويه والملة عند ابي الحسن الاخفش
الاول الابتداء وهو تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد وقد عرفت
فيما تقدم ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للشأن فيه حظ وانما
هو معنى يقوم بالقلب وعامل المبتداء والخبر هكذا عند اصحابنا لان رافعهما
هو التعري من العامل اللفظية للاسناد وانما قيد بالاسناد ليزال بان
الاسم لو عري عن العوامل ولم يسند اليه شيء فلفظ زيد مثلا من غير خبر
مظهر او مضمر لم يكن مبتداء بل كان بمنزلة الاصوات التي حقها ان يستلفظ
بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب وانما وجب ان يعمل
هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا تجردا عن العوامل لاحد اسنادهما الى
الى الاول استحقا لخروجهما بالاسناد عن حكم البقية واكتسابهما المعنى
الموجب للاعراب اصل الاعراب وشبه الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه
والثاني لكونه جزءا ثانيا من الجملة اوجب بهما الرفع من بين سائر وجوه
الاعراب وقد عرفت فيما تقدم ان كل ما يقوم المعنى المقتضي عامل اذ

اذ العامل عبارة عندي عن فرقهم فهو المعنى الذي نحن بصدد بيانه
فوجب ان يكون عاملا والكوفيون على انهما اعني المبتداء والخبر رفعا ان
وحجة الفريقين مذكورة في الاصل وهذا المعنى عامل فيهما يشير الى المذهب
الصحيح في المفتاح
السديد وهو كون هذا المعنى لاقتضائه الجزئين عاملا فيهما جميعا لا ما
ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى عامل في المبتداء والمبتداء هو العا
مل في الخبر وما ذهب اليه آخرون من انهما جميعا اعني المبتداء والخبر
جميعا عاملان في الخبر وحق الاول ان يكون معرفة لان الاصل ان يكون
المبتداء معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان يكون الخبر ما هو معلوم
عندك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك ليحصل الفايدة
هذا هو القياس ثم انهم يبتدأون بالنكرة المخصصة نحو قولهم ابقل ابقل ولعبد
مؤمن خير من مشرك وانما حسن ذلك لان الصفة تجعلها قريبا من
المعرفة بشهادة تاويل الاية وهو هذا الجنس من العبيد خير من ذلك
الجنس وعلى هذا كل موضع يبتداء فيه بالنكرة انما هو بصحح لضرب

Copyright © King Saud University

من التأويل كما في الاستفهام والنفي وما جرى مجراهما نحو ما احد خير منك لان
المنفي لعمومه التحق بالمعرفة وارجل في الدار ام امرأة لانه متاول بايتهما وعلى
هذا في الدار رجل وقد حسن الامنهم الالتباس فيه اعني التباس الصفة
بالخبر ولهذا التزم تقديمه وقد يجيئان معرفتين انما جاز تعريفهما عند
ما يكون المخاطب متصور الشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فافدته بذلك
النسبة المجهولة عنده كما اذا عرف وجود زيد وعرف اشخصا قد
انطلق فقلت له زيد المنطلق اي زيد هو الشخص الذي عرفته با
لانطلاق والمعتبر في ذلك حصول الفايدة فحيث وجدته لاستقام الكلام
وقولهم الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يذكر ذلك
تقربا وتعبدا والثاني ان يقال للجاحد الذي يعرف ومحمد ذلك فتنزله
منزلة من تجهزه بشيء لا يعرفه واعلم انهما اذا كانا معرفتين لا يجوز
تقديم الخبر على المبتدا بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة فلو قلت المنطلق زيد
وزعمت انك قدمت الخبر لم يجز بل وذهب به تقدم ذلك لكان المنطلق

المنطلق مبتداء وزيد خبره لا يقال ان زيدا يدل على الشخص فهو متعين
للاسناد اليه فيكون مبتداء قدم او اخر والمنطلق يدل على المعنى النسبي
فتعين للخبرية مقدما كان او مؤخرا لانا لا نجعل المنطلق بسراء
الاعلى تاويل الشخص الذي ينطلق ولا نجعل زيدا خبرا الا على تاويل
مسمى بهذا الاسم فكل واحد منهما صالح لان يكون مبتداء وخبرا
فايتهما تقدم هو المبتدا كما ذكرنا هذا هو المذهب السراج وذكر ابو علي انه
يجوز تقدم الخبر وان كانا معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك وزيد
ذكر ان تخبر عمن يعرفه المخاطب باخوته بانه مسمى بزيد كان اخوك مبتداء
وزيد خبره وان كان مقدما الاختلاف انما هو في موضع الالتباس
اعني ما اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون مبتدا وخبرا واما في غير
موضع الالتباس فالتقديم جايز بالاتفاق نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن
هم وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فههنا لا يلتبس ان المراد
هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا عن الابناء بانهم

Copyright © King Saud University

بمنزلة ابناء الابناء **فعله** والمعنى الثانى رافع الفعل المضارع اكثر الكو

فيين على ان الفعل المضارع انما ارتفع لتجرده من العوامل الناصبة و

الجازمة وقد ذهب اللسانى لانه يرتفع بما صدّر اوّله من الزوايد

الاربع ومذهب اصحابنا ان رافع الفعل المضارع وقوعه بحيث يصح

وقوع الاسماء فيه نحو زيد يكتب فيكتب ارتفع لانه وقع موقعا يصح

وقوع الاسم اذ لو قلت زيد كاتب كان اسند كلام فعامله اذن معنوى

وهو المعنى الذى ذكرناه وانما وجب ان يعمل الرفع لان الفعل لقيامه مقام

الاسم وقع فى اقوى احواله من المشابهة بالاسم فعمل اقوى الحركات وهو الرفع

ثم من الواجب ان تعلم انه ليس من شرط صحة وقوعه موقع الاسم كونه مؤ

او قريبا منه كما فى زيد يكتب بل يكون مجرد وقوعه موقع جنس الاسم لان يقع

موقعا يصح وقوع اسم الفاعل موقعه ولهذا قال لانك تقدر ان تقول

فزيد ضارب زيد يضرب او يضرب زيد فيقع الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل

مرة وموقع المبتدا اخرى وهو الاسم محض ومما يدل على ان وقوعه موقع الاسم

لاسم الفاعل غير مشروط انك تقول يقوم الزيدان ويقوم الزيدون ولا يصح

وقوع اسم الفاعل هنا لا تقول قايم الزيدان وقايم الزيدون لكونه غير معتمد ولكنه

ارتفع هنا لوقوعه ابتداء والابتداء من مظان صحة وقوع الاسم لا يقال

فعلى هذا وجب ان لا يرتفع الفعل فى قولهم كاد زيد يقوم اذ الفعل

ملتزم فى خبر كاد ولا يصح وقوع الاسم لانا نقول ان الاصل ان يقال كاد زيد

قايما على ما سبقت اليه الاشارة فان قلت فعلى هذا وجب ان يرتفع الماضى

فى قولهم زيد ضرب لوقوعه موقعا يصح وقوع الاسم قلنا هذا اشغال محضة

لان العامل انما يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب والماضى لا يستحق الاعراب

فاى يعمل فيه العامل الا ترك تقول من اين جئت فتفتح اين وان كان قد

دخله الجار لانه مبنى غير مستحق الاعراب **قوله** والمعنى الثالث عامل الصفة

اعلم ان صاحب الكتاب يجعل العاملة الصفة هو العاملة الموصوف

والاخفش يجعل العامل فيهما معنويا فاذا قلت مررت بالرجل الكريم وزيد

الرجل الكريم فالعاملة الكريم عنده كونه صفة للمجرور ومرفوع ومنصوب

Copyright © King Saud University

وهو معنى يعرف بالقلب وليس للسانية خطأ كما ان وقوع المضارع موقع الاسم
ونعريته المبتداء عن العوامل اللفظية للاسناد كذلك وكان ابو علي يختار
هذا المذهب بحجة سيبويه ان الصفة قد تنزل منزلة الجزاء من الموصوف
فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون هو عاملا فيهما الا ترى انك اذا حملت
انا على قولك ما انا كنت حاملا للاناء واما الا ان العامل يصل الى الموصوف
بلا واسطة ويصل الى الوصف بواسطة الموصوف قوله ويحتج للاول
سيبويه يا عمر الجواد استدل ابو علي على ما اختاره من مذهب الاخفش
بانا قد نجد من الصفات ما اعرابه يخالف حال الموصوف نحو يا زيد العاقل
ويا عمر الجواد فزيد مضموم وصفته مرفوعة ارتفاعا صحيحا فلو كان
العامل هو العامل في الموصوف لم يختلف حركاتهما بان كان احدهما
اعرابا والآخر بناء وهذا معنى قوله ان المؤثر لو كان فيهما واحدا لما
اختلف حكمهما ومن روى يا عمر الجواد ظانا انه عجز البيت المشهور الذي
هو فما كعب بن مامة وابن سعدة بأكرم منك يا عمر الجواد فقد سبق الى

سهى اذ لا احتاج الاخفش في النصب اذ يصح ان يقال ان العامل قد
عمل في محل المنادى النصب حيث كان مبنيا وعمل في وصفه النصب لفظا
حيث كان معربا فيكون العامل فيهما واحدا كما في ذهب بس الوابر الجلب

الخامس في فصول من العربية الفصل الاول في المعرفة والنكرة

ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة الاول المضمر قالوا ان الاصل في
الاسماء التنكير والتعريف طارئ عليه على ما قد سلف في صدر باب ما لا ينصرف
والنكرة لم يختص بواحد من جنسه فيكون شايعا في امته نحو رجل وفرس وما شابههما
والمعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة اضرب المضمر قالوا انه عبارة
عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم او المخاطب او غيرهما بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا
او تقديرا ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة انه لا يكون واحد منهما نكرة نحو زيد
ضربته فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام الا لزيد وكذا اذا قلت جاءني رجل
ضربته لان رجلا وان كان نكرة فاول كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته بعض التعريف
فصار اخبارك عنه بالمجيء من الاسباب التي تقرر له عند السامع معرفة فاذا اضمرته

فقلت ضربته كان ضمير معرفة لمساواته زيدا في قولك زيد ضربته من حيث انه
لايكون لغيره في هذا الكلام قالوا واعرف انواع المعارف هو الضمير لانها بمنزلة
وضع اليد اذ الشيء انما يضمن بعد ما عرف واعرف انواع الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب
ثم ما هو لغيرهما والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو قالوا وانما قيد تعريف العلم انه الذي
علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وانما قيد بالقيد الاخير احترازا عن المضمر
والمبهم لانك اذا قلت لزيد مثلا هو لا يمتنع ان يتناول بكرا او خالدا يخالف زيد
وعمرو وانما قيده بقيد العلم الخاص احترازا عما ذكر من الاعلام كمن زيد لفيته
ونحوه لانك فان لفظ العالم يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه العلم والعلم
كما يكون للافراد يكون للاجناس نحو اسامة وثقاله وغيرهما والثالث
ما فيه لام التعريف للجنس اللام وحدها عند سيبويه للتعريف والهمزة للوصل
مجلوبة للابتداء بها الا تراها لا تثبت في الدرج وعند الخليل ان حرف التعريف
ال كهل وبل وانما تمت التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم الداخل عليه اللام
اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها او فرد من افرادها فان

فان كان الاول كان لتعريف تلك الحقيقة ويسمى التعريف الجنس وان كان
الثاني كان لتعريف ذلك الفرد وهو المسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان الحكم
على الحقيقة قد يكون بشيء يمكن ارتباطه بجميع افراده نحو قولك ان الانسان لفي
خسر فقالوا ان اللام لاستغراق الجنس وقد يكون بشيء لا يمكن ذلك فيه فلا يسمى الا
استغراق نحو قولهم لعلي اخاف ان يأكله الذئب فاللام ههنا للجنس دون العهد
ولا استغراق والرابع المبهم وهو شيآن قالوا ان المبهم هو ما كان متضمنا
للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب من دون شرط ان يكون سابقا وذكر ثم ان المبهم
اما ان يكون بحيث يستغني عن صفة او لا يكون والاول الاسماء الاشارة والثاني
الموصولات وانما سمت المبهمات لانها اجزاء الجزئية الحروف لعدم استقلالها وافتقارها
الى الصفة والصلة ولانها اذا اطلقت لم يفهم منها عين شيء ولا جنسه كالمضمرات
فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية فكيف قالوا في تثنية هذان في حال
الرفع وهذين في حال النصب والجر كما قالوا في مسلمين ومسلمان وكذا اللذان
واللذين فلما عن ذلك جوابان احدهما ان هذان وهذين سد هذا

Copyright © King Saud University

على حد تمام ومسلمان وانما ذاك صيغة موضوعة لتثنية هذا كما ان هذا
لفظ موضوع لتثنية هو وانقلاب الف ياء في حالة الجر والنصب ليس الاعراب
بل هي صيغة اخرى موضوعة للتثنية في حال النصب والجر كما انهم صاغوا الضمائر
في الاحوال الثلث فوضعوا للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضمير اكذلك ههنا ولا شك
ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا ومما يدل على ان هذان ليس بتثنية لهذا حذف
الالف من هذا اذ الالف في التثنية لا تحذف بل ينقلب اما واوا او ياء نحو
عصوان ورحيان والجواب الثاني الاسم اذا ثنى فالتثنية تزيل عنه شبه الحرف
وتثبت قدمه في الاسمية لاختصاصها بالاسماء فيعود معربا وعلى هذا النون
بدل من الحركة والتنوين لانه لما صار معربا استحق الحركة والتنوين وان كان
الواحد لا يستحق ذلك والموصولات نحو الذي والتي ومن وما والموصول
ما لا يدل له في تمامه الا من جملة تقع صلة له نحو الذي ابوه قائم زيد وانما تعرفه
بصلتها ولهذا قيل ان اللام في الذي زيادة واصلها لذي على وزن عمي وانما
زيدت لتحسين اللفظ نحو ان يقال مررت بالرجل الذي فعل كذا فيكون

فيكون اللفظ مشاكلا اذ لو قلت مررت بالرجل لذي فعل كذا لم يحسن
ذلك الانتظام ويدلك على دبدبة اللام هنا ان من وما بمنزلة الذي
عرفته فانها لا تتم الا بصلة وهي احدى الجمل اربع وذلك نحو الذي ابوه
منطلق وزيد والذي ذهب ابوه عمرو والذي في الدار اوامامك حالد والذي
ضربت اوان يكرمني اكرمه بكر والجملة التي تقع صلة يجب ان يكون من الجمل التي يقع
صفات اعني انها من الجمل التي يتطرق اليها التصديق والتكذيب فلا يصح
وقوع الامر والنهي والاستفهام والتمني وامثالها صلة فلا يقال الذي اضرب
زيدا امر واذا لم يكن في اضرب زيد ابيان بمعنى الذي كما يكون اذا قلت الذي
ضربته وكذلك لو قلت جاءني الذي اضربه لان الاستفهام ليس بشيء
معلوم فيكون تبيينا لمبهم كما كان الخبر وعلى هذا التعجب لو قلت جاءني الذي
ما اكرمه واكرم به لم يجز لان التعجب مبهم عار عن البيان اذ الانسان
متعجب بما يستبهم عليه سببه فان يا القول مع هذه الاشياء جاز لانه تصير
اخبارا كقولك الذي اقول فيه اضربه ولو اضمرت القول جاز لكن الجيد

Copyright © King Saud University

اظهارة ثم انه لابد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول كما في الخبر
والصفة وغيرهما بل هو ههنا اوجب لان الصلة مع الموصول تنزل منزلة
اسم واحد فلا بد من شيء يصل بينهما ويجوز حذف العايد للعلم به وهذا
متسع في كلامهم نحو هذا الذي بعث الله رسولا ونحو ذلك وقلما يجيء
في التنزيل من هذا الجنس الا وحذف منه العايد قراءة الذي في موضعين احدهما
قوله تعالى الذي يتخبطه الشيطان من المس والثاني قوله تعالى وانزلنا عليهم
بنا الذي اتيناه ثم اعلم ان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان
الجمل لا تكون الا نكرات فلا يجوز ان يوصف المعارف بها لان المعارف لا توصف
بالنكرة ولما كان كذلك مست بهم الحاجة الى ان هم يصفوا المعارف بالجمل توصلوا
الى وصفها بالجمل كما توصلوا الى الوصف بالاجناس بذو وما يمكنهم ان يقول
مررت برجل فرس مثلا قالوا مررت برجل ذي فرس ثم ان الجمل التي توصل
بها وجب ان يكون معلومة للمخاطب نحو هذا الذي قدم من الحضرة لمن
بلغه ان انسانا قدم من الحضرة الا انه لم يعرفه بعينه فاذا قلت له بذلك فانه

بذلك انه ذاك ولو لم يبلغ المخاطب ذلك وقلت هذا الذي قدم من الحضرة
احلت ثم ان الفرق بين الذي وبين ما ومن ان الذي يقع وصفا ومما لا يقعان
وصفين والفرق بينهما ان من يختص باولي العلم ومايعمهم وغيرهم
والخامس المضاف الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية نحو هذا غلام مكرم زيدا او
غلامهم
غلام الرجل هو او غلام هذا الرجل او غلام من عرفته وقد ذكر في باب الاضافة
ان كل نكرة اذا اضيفة الى معرفة اضافة معنوية فالمضاف يكتسي من المضاف اليه
التعريف الا اسماء ضربت في الابهام بعرق فانها تكرات وان اضيفت الى المعارف
اعني نحو غير ومثل وشبه وقد سبقت اليه الاشارة فيما تقدم في التذكير والتانيث
المذكر ما ليس فيه تاء التانيث وهي الموقوف عليها هاء احترازا بذلك عن التاء
في بيت واخت ونحوهما فانها بدل عن الواو وليست للتانيث الا انها ابدا
لما جعل مختصا بحال التانيث والوقف على بنت واخت بالتاء نحو بنت و اخت
وبعضهم يقفون على تاء التانيت ايضا بالتاء ولا يقلبها هاء نحو ظلمت
وفيه قول الشاعر جلي يجوز تبيانها لظهر الحجة ثم ان هذه التاء اعني المنقلبة
هاء

Copyright © King Saud University

ة الوقف كما يجئ للتانيث يحي لشبه التانيث بجيئها للفرق بين الجنس والواحد
منها كتمر وتمرة ومنه ضربة وقتلة وللمبالغة نحو علامة ونسابة
ولتاكيد معنى الجمعية نحو جاز وللدلالة على النسب او التقريب كهالبة
وموازجة وغير ذلك مما يطول تفصيله وشبهها بالتانيث كونها فروعا لا
صول وفرعية التانيث للتذكير والالف والنون يجئ للتانيث مقصورة
او ممدودة كحبلى وصحراء والابنية التي تكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين
وفعلى بضم الفاء وفتح العين وقد تكون شركة كفعلى وفعل بفتح العين
الفاء وكسرها وسكون العين فان الفهما قد يكون للتانيث كسلمى ومغزى
ورضوى وقد يكون للالحاق كارطى وغزها وعلامة كونها للتانيث امتناع
الصيغة من الحاق التاء وورودها غير منصرفة الاستعمال وامثلة المودة
فكثيرة ايضا يودت عدها سئامة وهو على ضربين اعلم ان التانيث
الحقيقي ما يازائه ذكر من الحيوانات كالمراة والناقة وغير الحقيقي هو
ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالظلمة والارض

والارض وغيرها ثم ان الحقيقي لاصالته اقوى من غيره فاوثر معه الحاق العلامة
بالفعل المسند اليه نحو جاءت هند ولم يجز جاء الا في الاضرورة الشعر واما
غير الحقيقي فقد جاز طلع الشمس جوازا مستقيما وان كان الاحسن طلعت
الشمس فان وقع بين الفعل وبينه فصل جازة الحقيقي ايضا ترك العلامة
نحو حضر القاضي اليوم امرأة لان الفعل الفاعل اذا بعد عن الفعل ولم يله
لم يبق له تلك القوة فيسند على الحاق العلامة لا محالة والحسن ذلك في غير
الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة ولو كان بهم خصاصة لانه اذا كان
جائزا بين الفصل من غير قبيح فمع الفصل يحسن ثم ان تانيث البهايم وان كان
حقيقيا الا انه دون تانيث الادميين لان البهايم لا يتميز اعيانها بل يجمعها صورة
متحدة ولا يقصد تذكيرها وتانيثها ذلك القصد فاشبه التانيث الغير الحقيقي
فاجري مجراه تارة وان لم يجز جاء هند واللفظي على ثلثة اضرب التانيث
غير الحقيقي قد يكون فيه علامة التانيث لفظا نحو ظلمة وبشرى وصحراء
وقد لا يكون ثم انه ان كان واحدا لفظا قدر فيه التاء نحو ارض ونعل بدليل

Copyright © King Saud University

اريضة ونفيلة وانما قدر التاء دون غيرها من علامة التانيث لكثرتها ولا
تمام العلامات وهذا يسمى مؤنثا سماعيا لانه يحفظ عن العرب ولا يقاس
عليه ثم ان الاسم المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا فانه يظهر بشيئين بالاسناد
الى المضمر نحو الشمس طلعت وبالتصغير اذ التاء يظهر فيه وان كان رباعيا فصاعدا
اعني ما كان على اربعة احرف سواء كان للجمع اصولا اولم يكن نحو عقرب وعناق فانه
لا يظهر الا بالاسناد لو غنى عقرب والتاء لا يظهر في التصغير تنزل الحرف الرابع منزلة
تاء التانيث على ما قد سلف في باب ما لا ينصرف وقد شذ قديم ودريهمة حيث
اظهر التاء في الرباعي وعكسه عريس وعريب ثم انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو
والنون مؤنثا لوجهين احدهما ان الجمع فرع على التوحيد كما ان التانيث فرع
على التذكير والثاني ان جمع المكسر فرع على جمع المصحح فاجتمع فيه فرعيتان فلما كان
تانيثه لاجل المشابهة كان تانيثا غير حقيقي فجاز في فعله الحاق العلامة وتركه نحو
فعل الرجال ونعلة الرجال ولا فرق بين جمع المذكر وبين جمع المؤنث نحو قوله تعالى
اذا جاءك المؤمنات وقوله تعالى وقال نسوة وقال الزمخشري نسوة اسم مفرد لجمع المرأة

امرأة وتأنيثه غير حقيقي كتأنيث الامة وهي لاسم لجماعة النساء وقيل انما قالوا ووقال نسوة
على تأويل جمع من النساء وقيل حمل على معنى الجماعة ليس بحقيقي وانما لم يجعل الجمع
بالواو والنون مؤنثا لانه لم يشابه التانيث الا من وجه واحد بخلاف التكسير كما
عرفت ولانه مخصوص بالذكور ولم يتغير صيغة عما عليه بل الحق باخر الواحد واو
ونون بخلاف جمع التكسير فانه قد استوفت له صيغة هذا اذا كان الفعل مسندا
الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة في المؤنث الغير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد
الفعل الى ظاهر لهم نحو طلع الشمس اما اذا كان مسندا الى ضميره فلا يسوغ الالحاق
العلامة نحو الشمس طلعت فههنا ان لم تلحق العلامة فلم يعلم اسنادها الى ضميرها
ام الى اسم آخر يجيء بعده نحو طلع شعاعها او قرنها مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع
لامتناع قولك الشمس طالع ووجه الامتناع هناك ان الخبر المفرد حكمه الحمل عنه
في تذكيره وتانيثه وتثنيه وجمعه وتثنيه من حيث كان هو المخبر عنه فلما كان حكمه
هناك هكذا وهذا واقع موقعه تبعه في ذلك وهذا اذا اسند الى ضمير الجمع لم يجز
الا الحاق العلامة نحو الرجال جاءت والمسلمات فعلت هذا اذا اسندته الى ضمير

Copyright © King Saud University

الى المستكن وذلك ان تسنده الى ضمير الباد ونحو الرجال جاءوا والمسلمات فعلن قال
ابو عثمان والورد يقول الجزوع انكسرت والاجذاع انكسرن وهكذا ابن خلون
وخمس عشرة خلت وماذاك بضربة لازيد والناس والانام والرهط
مذكر الناس اسم جنس وليس بجمع الانسان من لفظه لان الانسان لا يجمع
هكذا واصله اناس قال الجوهري خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف واللام عوضا
عن الهمزة والالف واللام يجتمعان معا في قولهم ان المنايا يطلعن على الاناس الامنينا
وقال غيره الالف واللام فيه بدل مكان الله ولا يقدح اجتماعهما في ذلك بدليل
قولهم تعازالله ان تكون كذا بسبة ثم الناس اسم مذكر لانه ليس بجمع له واحد
من لفظه بل هو اسم موضوع لمعنى الجمع وكذلك الرهط والنفر فانهما لم يستعملا
الا مذكرين مع انهما اسما جمع قال الله تع تسعة رهط ولو كان مؤنثا لقيل
تسع رهط واما القوم فهو يذكر ويؤنث بدليل الآيتين اللتين اوردهما
المصنف الان تانيثه ليس بمعنى الجمع بل التاء مقدرة فيه اذ لو كان كذلك لوجب
ان يكون الرهط والنفر مثله وهو القوم اسم مفرد موضوع للجمع قال الجوهري القوم

القوم الرجال دون النساء لا واحد له من لفظه قال زهير وما ادري اقوم آل حصن
ام نساء قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم ولا نساء ربما دخل فيه النساء على
سبيل التبع قال والقوم يذكر ويؤنث لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كان
للآدميين مثل قوم ورهط يذكر ويؤنث وان صغر لم يدخل فيه الهاء وانما
تلحق تاء التانيث فعله ويدخل الهاء فيما يكون لغير الآدميين مثل الغنم والابل
لان التانيث لازم له هذا ما ذكره الجوهري واما ما ذكره المصنف رحمه مخالفة حيث فرق
بين الباقي وبين القوم والجوهري لم يفرق ونحو النخل والتمر مما بينه وبين
واحده التاء يذكر ويؤنث اعلم انهم وضعوا بعض الاسم للجنس ثم فصلوا
بينه وبين الواحد منه بالتاء كنخل وتمر ونحوهما فما كان من هذا الجنس يذكر
ويؤنث انما تذكر فالحاكم اللفظ لان اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه واحد
صورة وذلك نحو اعجاز نخل منقعر واما التانيث فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع
مع انه لواحد فاشبه سائر الجمع وذلك نحو اعجاز نخل خاوية والنخل باسقات وهذا
مثلا
الجنس لا يكون له مذكر من لفظه للتباس الواحد بالجمع لانك اذا قلت شماء

Copyright © King Saud University

وارك الواحد للمذكر فقد شبس بالجمع لان للجمع شاء ايضا قالويس اذا اراد

واذلك قالواهذه شاة ذكر وحمامة ذكر وتانيث العدد من العدد الثلثة

الى العشرة عكس تانيث جميع الاسماء وانما انعكستا قضية التانيث والتذكير

في الثلثة الى العشرة نحو ثلثة رجال وثلث نسوة لان رجالا قد مر في الا

عتياد على النساء نظرا الى افراد وقد اثبت التكثير فانث العدد ثم لما انتهى

الامر الى اعتبار النسوة واستهجن الغاء الفرق ومنع عن زيادة تاء اخرى

لامتناع اجتماع علامتي التانيث لزم حذف التاء هذا في الثالثة الى العشرة واما

الواحد والاثنان فقد سلك فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد واثنان

وللمؤنث واحدة واثنتان اوبنتان واما ما فوق العشرة فاحد عشر

الى تسعة عشر يؤنث الاسم الاول دون الثاني لان الاسمين اعني العشرة مع ما يتلف

عليها لما تنزلا منزلة اسم واحد كره اشباه علامة التانيث فيهما لاجتماع هما

في اسم واحد فتقول احد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة تؤنث احدى ولم تسقط

التاء التي سقوطها علامة التانيث من عشرة لئلا يجمع علامتا تانيث اعني اثبات التاء

الالف في احدى وسقوط التاء في عشرة في المذكر تسقط التاء من عشرة لئلا يجمع

علامتا تذكير في اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا واثنا عشر امرأة واثنتا عشرة

رجلا وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وهكذا الى تسعة عشر تثبت

التاء في الاسم الاول في المذكر وتسقطها في الاسم الثاني وفي المؤنث بالعكس

وشين العشرة يسكنها اهل الحجاز ويكسرها بنو تميم واما الحق بآخره

الواو والنون من الاعداد نحو عشرون وثلثون فالمذكر والمؤنث سواء

نحو عشرون رجلا وعشرون امرأة والاسمان مبنيان على الفتح قد سبق الدليل

الى العلة الموجبة لبناء الاسمين في الاعداد المركبة واما اثنى عشر فانهم اعربوا

اعراب الاسم المثنى نحو هذا اثنى عشر ورايت اثنى عشر ومررت باثنى عشر وذلك

لانهم جعلوا آخر شطرته اعني بمنزلة النون من الاثنين وعوضا عنه بدليل انه

لا يجوز الجمع بينهما كما لا يجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول اثناك كذلك لا يجوز

اثنى عشرك كما تقول خمسة عشرك واذا كان بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا فلا

يكون مبنيا وهي الكلمات التي لا يمسها الاعراب

Copyright © King Saud University

الا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة اما التأكيد فمختص بالمعرفة ويكون
بالتكرير فايدة التأكيد التقرير والتحقيق وازالة التجوز والسهو لان في كلامهم
المجاز نحو مررت بزيد اي بالمكان الذي يقرب منه زيد وقولهم فنادته الملا
ئكة فان ذلك مجاز اذ لم ينادِه الا جبرئيل فاذا قلت مررت بزيد نفسه ازلت
التجوز الذي في قولهم فنادته الملائكة وانه مختص بالمعرفة نحو جاءني زيد
نفسه ولا يسوغ في النكرة لا تقول جاءني رجل نفسه عند اصحابنا لوجهين احدهما
انهم قالوا ان النكرة شائعة غير ثابت لها عين كالمعرفة فلا يفتقر الى تأكيد لان
تأكيد ما لا يعرف لا فايدة فيه والثاني ان التأكيد يدل على التخصيص والتعيين
والنكرة تدل على العموم والشيوع فبينهما تدافع والكوفيون اجازوا ذلك فيما
كان محدوداً نحو قمت ليلة كلها لان الليلة موقتة فيجوز ان يقام في بعضها
واذا قيل ليلة كلها صح المعنى الذي وضع التأكيد لاجله وهو ازالة التجوز والسهو
قد ضربت البكرة يوماً اجمعا وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التأكيد يجيء في
الكلام على وجهين بتكرير صريح نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه المصنف رحمه

رحمه بالتكرير مطلقا فانه جارٍ في كل واحد من الاسم والفعل والحرف والجملة
والمفرد وتكرير غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه بغير تكرير فانه وان
كان تكريرا معنى الا انه ليس به لفظا ثم ان لفظ النفس ومثله العين يؤكد به
الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث ويسند الفعل اليهما افرادا وتثنية
نحو جاءني نفسه وعينه وكلا لا يؤكد به الا المثنى كما سبق في صدر الكتاب انه مثنى المعنى
وكل لا يؤكد به الا جمع او شيء ذو اجزاء مقصودة نحو قرأت الكتاب كله ولا يسند اليه
الفعل الا نادراً وكذلك اجمعون ولا يسند الفعل اليه وأكتعون في معناه وهو
اتباع له لا يجيء الا على اثره ولو قلت جاءني القوم اكتعون لم يجز وكذلك
ابتعون وابصعون بالصاد غير المعجمة وروي بالضاد المعجمة قال الازهري
انه تصحيف وعن ابن كيسان يبتدأ بما يتهيأ منك من هذه الثلثة بعدها اي
بعد اجمعين وعن بعضهم جاءني القوم اكتعون وليس بالاعرف وانما جمع بين
كل واجمعين في قوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون لانهم لو قالوا
كلهم افاد ذلك الاحاطة بالجنس وانه لم يبق واحد منهم الا وقد سجد الا

Copyright © King Saud University

انه لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدرى اسجدوا في وقت واحد او في اوقات
مختلفة فوزن به اجمعين ليفيد الاجتماع ويدل على انهم سجدوا عن آخرهم
في وهلة واحدة هكذا ذكر ابو العباس الصفة هي الاسم الدال على
بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان الصفة هي ما يذكر بعد الشيء من اوّل
ليدل على بعض احوال ذاته تخصيصا في المثلات نحو جاءني رجل عالم وتو
ضيحا للمعارف نحو جاءني زيد الرجل العالم وقيل هي التفرقة بين المشتركين في الاسم
نحو مررت برجل طويل و رجل قصير فتفصل بين شخصين فشتركين في اسم رجل
وقد يجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية على القديم سبحانه
وتعالى ولما يضاد ذلك من الذم والتحقير او لمجرد التاكيد كقولهم
ذهب امس الدابر ثم اعلم ان الصفة اما ان يكون بحال الموصوف او بحال ما
هو بسببه فالاول نحو مررت برجل عاقل واما الثاني فنحو مررت برجل كثير عبيده
فان الكثير ليس بحال الرجل وانما هو حال عبيده وهو بسببه والغرض بالسبب
ان يصله ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم ان الشيء يوصف بخمسة اشياء الا

اشياء الاول ما كان فعلا لموصوف او لشيء من سببه نحو مررت برجل قايم او
امراة قاعدة فان مثل هذا فعل يزول ويحدث وفي الوصف هنا ضمير
عايد الى الموصوف وكذلك مررت برجل قايم ابوه فرفع الاب بالاسم الفاعل
وهو صفة للذي قبله نحو لان الفاعل من سببه وفعل ما هو من سببه بمنزلة فعل
نفسه فلو قلت مررت برجل قايم غلامُه لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الرجل
فلا يكون فعله صفة والثاني ما كان صلة من الموصوف او من شيء من سببه
نحو رجل طويل او طويل ابوه والثالث ما كان غريزة كالفهم والكريم والعاقل
والفرق بين هذا وبين الاولين هو ان الصفات قد يكون علاجا وقد يكون
صلة فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالذهاب والقيام والقعود وغير ذلك
واما الحلية فعلى ضربين احدهما ما يعرف بالعين كالطول والقصر والحمرة
والزرقة والثاني ما لم يكن للعين فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة و
النظر المتعلق بالقلب كالعلم والجهل والظرافة والكرم وهذا هو المعنى بالغريزة
اصطلاحا ولا مساغ فيه والنسب نحو هاشمي وبصري والاسم المحض

Copyright © King Saud University

اذا نسب اليه صار وصفا نحو مررت برجل شهم وبصرة فلا يصح الوصف به فاذا نسبت وقلت
شهمي فالرضا بخروجه عن سلك الصفات فتقول مررت برجل شهمي وامرأة شهمية
وتقول رجل هندي علامة فرفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسب
جرى مجرى سائر الصفات في الحاق علامة التانيث والتثنية والجمع وتنزل
منزلة حسن وشويعر في مشابهة اسم الفاعل والخامس ما وصف به اسماء الاجناس
بتوشل ذو وتقول مررت برجل ذي مال فانهم اذا احاولوا ان يواصفوا باسماء الاجناس
لم يتات لهم ان يقولوا رجل مال وامراة سوار فاجتلبوا هذه الكلمة فتوسلوا بها الى الوصف باسماء الاجناس فقالوا رجل ذو مال وامراة ذات سوار
فصح لهم المعنى واللفظ فصار بمنزلة صاحب مال وصاحبة سوار الا ان
صاحب لا يلزم حتى المعنى لانك تقول مررت بزيد صاحبك بمعنى رفيقك وذو
موضوع لان يضاف الى اسماء الاجناس فقط ولا يضاف الى المظهرات والاعلام و
ذلك لان الاشياء تتصف باسماء الاجناس ولا تتصف بالاعيان لانك
اذا قلت رجل ذو علم فتكون صفة له وكذا امراة ذات سوار لان المعنى

الجنس فهي تتصف به حتى كانه قيل امراة مخلقة او
ينتزعنه واما الذات باعيانها فلا يتصور ان يتصف بها
شيء الا يرى ان زيدا لا يكون صفة لشيء كما يكون العلم
ولا يوجب معنى كالوصف بالملابة كما يوجب السواد فلهذا
امر بجر اضافة اذا الى نحو زيد وعمرو واما جاز ان يضاف الى
المعرفة باللام نحو مررت بزيد ذي الحال لانه كان نكرة في الاصل
صار لما كان اسم جنس فاجرا اضافته اليه مع كونه معرفة
لان التعريف ليس ذاتيا ولا حوالا فانه بحسبة موجودة فيه بخلاف
قي المضمر والعلم ان اعراب هذا الاسم حالة الافراد والتذ
كير كاعراب البوه واخوه على ما سلف في صدر الكتاب واما
في المؤنث فانها تلحق التاء ويكون الاعراب فيه نحو مررت
بامراة ذات مال وكذا في الجمع نحو هذه نسوة وذو رت
مال ومررت بذوات مال ورايت ذوات مال بالكسر حال
النصب والجر واما في التثنية والجمع فكلمات وسلمون و
كل صفة تتبع موصوفها اعلم ان الصفة اذا كانت فعل للموصو
ف فهي توافقه في الجمع الاحوال من التعريف والتنكير والاعراب
والتذكير والتانيث وغيرها لان الصفة لما كانت ناى الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف وجب ان يدخلها ما يدخل الموصوف من التذكير والتانيث والافراد والجمع اذ الشيء الواحد

لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا ومؤنثا في حالة واحدة وكذلك
حكم التعريف والتنكير لان الشئ الواحد كما لا يجوز ان يكون واحد
وجمعا لا يجوز ان يكون شايعا ومخصوصا فلا يجوز ان يقال جائني
الرجل ظريف لان الرجل اذا كان يدعى واحدا مخصوصا فظريف
على الشياع والعموم لم يكون احدهما موافقا لصاحبه وكان
الصفة لما كانت في الموصوف وجب ان ينصب عمل العامل عليهما
جميعا فتوافقا في الاعراب بهذا اذا كانت فعلا بسببها فانها
تتوافق في الاعراب والتوابع والتنكير دون ما سواها فانك ان
تقول مررت برجل حسنة جاريته وبامرأة قايم غلامها وبرجلين
ذهب غلاماهما وبرجال قايم اخواهم وذلك لان الصفة بالتي هي
فعل السبب ليكون هي حقيقة فيجوز ان لا يطابقه تذكيرا وتا
نيثا تثنية وافرادا وجمعا اذ لا يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا
ابوها او غلامها كما يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا في نفسها الا ان بهذه
الصفة بعد عود الضمير من معمولها الى الموصوف تنزل منزلة
صفة كانت من فعل الموصوف اذا الرجل كما يوصف بكرم سببه
يوصف بكرم ابيه فاذا قيل رجل كريم ابوه كان قيل كريم الاب فيكون الصفة
لما عنى كريم الاب بدليل احتمال ضميره وتأنيثها في امرأة كريمة الاب
يدل على ذلك ولو انتزل الصفة بفعل سبب الشيء منزلة الصفة
بفعل ذلك الشيء وجب ان لا يطابق الموصوف في التعريف والتنكير

والاعراب المذكورة والبدل على اربعة اوجه المقصورة
من البدل النسبي والايضاح ورفع الالسباس وهو المقصود
من الكلام والاول كما بطل ذكره وهو في حكم تكرير العامل
فاذا قلت مررت بقومك ثلثيهم كان ثلثيهم مجرورا بالحرف الجر
الذي جرهم كانك قلت مررت بقومك بثلثيهم بدليل مجيء ذلك
صريحا في قوله تع للذين استضعفوا لمن امن منهم وقوله تع
بجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة وانما كان
البدل في حكم تكرير العامل لان البدل يترك اليه المبدل
منه فاذا قلت جعلت متاعك بعضه فوق بعض كان المعنى جعلت
بعض متاعك فوق بعض ولهذا قالوا انه تخيه الاول قال جار
الله العلامة وقولهم انه في حكم تخيه الاول ايذان منهم باستقلاله
بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونها تحسن لما يشعانه لا
ان يعنوا بهذا الاول والاطراف الاتراك تقول زيد رايت غلامه
رجلا صافلا اذ لا ضمير عايد من الخبر الى المبتداء ثم ان البدل يجيء على
اربعة اضرب احدها بدل الكل نحو رايت زيدا الحاك اذ الاخ هو زيد
وعلى هذا قوله تع اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين والثاني
بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا رأسه اذ الرأس بعض زيد ولا
بد فيه من ضمير يرجع المبدل والثالث بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه
فثوبه بدل من زيد لانه لا تصال به واشتماله عليه صار بمنزلة ما هو

Copyright © King Saud University

خواء منه والرابع بدل الغلط نحو مررت برجل حمار اذا اردت
ان تقول مررت بحمار فبتكل لسانك الى رجل فتدركه بان التبعة
المقصود ولا يتاتى الا في يديه الكلام والاحسن الذي يستعمل فيه بدل نحو
مررت برجل حمار فهذا انواع البدل الاربع فوجه الحصر على ما ذكره
بعض المتاخرين هو ان البدل لابد من ان يكون عين المبدل منه
او لا يكون والثاني ان يكون بعضه او لم يكن والثاني اما ان يكون
له بالمبدل تلبس او لم يكن فالاول بدل الكل من الكل والثاني بدل
البعض والثالث بدل الاشتمال والرابع بدل الغلط نحو قولك
مررت برجل حمار اذا اردت ان تقول مررت بحمار فبتكل لسانك
الى رجل فتداركه ما التبعة المقصود ولا يتاتى الا في يديه الكلام
والاحسن ان تقول يستعمل فيه بدل نحو مررت برجل حمار فهذا
انواع البدل الرابع فوجه الحصر على ما ذكره وبهذا يندفع اعتراض
من تقول ان ههنا قسما خامسا وهو بدل الكل من البعض نحو
فظرت الى القمر فلكه لان بد من بدل الاشتمال اذ ان البدل لكونه
مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس من التوابع الا من
جهة اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط ان يطابق المبدل
منه تعريفا وتنكيرا كما اشترط ذلك في الصفة بل لك ان تبدل
اي النوعين شئت من الاخر نحو قوله تع الى مستقيم صراط الذين
وقوله تع بالناصية ناصية كاذبة الا انه لا يجوز ابدل النكرة

من المعرفة الا ان يكون ما هو لتخصيص وتصلح شيئا وايضا وقع
عطف البيان ما هو اسم غير صفة اعلم ان عطف البيان اسم وار
طلا يضاح والتبيين والكشف عن المراد وكشف الصفة نحو جائني ابو عبد
الله زيد فيعلم المخاطب انك تريد من جملة من تكنى ابا عبد الله الرجل
الذي يعرف بزيد او تقول جائني زيد ابو عبد الله اذا يكنية اشهر اذ يعلم
المخاطب انك تريد ممن يسمى بزيد هو الذي يكنى ابا عبد الله والفرق
بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا من معنى لوجود في الموصو
فوانه لا يكون مشتقا وان عطف البيان يدل على الصفة المقصو
المقصود لو افراد عن متبوعه والصفة لا تدل عليه اذا افراد
طويل من الموصوف في قولك جائني رجل طويل ولم يقدر ضمير عائد عليه
ولم يدل عليه وانما يدل على شيء ما من صفة الطويل على الجملة وان
العطف والمعطوف عليه لما يجعل بمنزلة اسم واحد لافادة تعيين
حصول بلدهما اسما كان احدهما عند الناس اشهر من
الاخر واما الصفة والموصوف فهما اسمان اجريا مجرى وواحد
فادوا خصوصا والفرق بينه وبين البدل ان البدل هو المقصود
وبالكلام وورد الاول لكمال بط لذكره وليس كذلك عطف
اذ المعتمد بالحديث هو الاول وورود الاول الثاني لاجل ان
يوضح امره وان البدل في حكم تكرير العامل لخلو في عطف البيان
يوضح ذلك قولك المراد انا ابن الناك البكري يشير عليه الطير ترفه

الواو للجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف
العطف تشترك في جميع المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد الا
انها بعد اشتركها في هذا المعنى تفترق قالوا الواو للجمع المطلق
وهي الاصل في الحروف العاطفة لدلالتها على مخض الاشتراك
بخلاف اخواتها فانها تفيد معنى اخر فتكون هي لجعل او الدلالة
على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب كثيرة لا يليق
استقصاؤها بهذا الكتب وما عزى الى الشافعي من ان الواو
الواو وتقيد الترتيب فهو افتراء عليه فانه رافع شانا واعلى كعصا
في علم العربية من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم فانهما تفيد
ان الترتيب الا ان الفاء توجبه من غير مهلة وثم توجبه مع مهلة
ومن ثم لم يجز ضربت زيدا يوم الجمعة فعمرا بعد شهر وجاز ثم عمرا
وبعد شهر وقوله تع وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بيانا
وقوله تع واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى
فتاول بانه لما اهلك حكم بان البأس قد جاءها وشبات الاهتداء
وداوبه واما في فهي موضوعة لانتهاء الغاية وقد ذكر في حروف
الجر لهذا لم اذكره المص هنا قوله واولاحد الشيئين او للابهام
او يجيء على ثلثة اوجه لاحدها الشك نحو ضربت زيدا وعمرا اذا
دت ان تخبر بضربك زيدا فاعترضك شك حفوزت له ان يكون
ضربت عمرا فاتيت باو واوحت انك ضربت واحدا منهما وقد يقع
وانا هو نفسها فعلى هذا يجوز ان
احدهما لا بعينه ويجوز
والثاني
عندك وعمرو
اذا لم تعلم

Copyright © King Saud University

شك فيه كما يكون في الخبر والثالث الابهام نحو جالس الحسن او
ابن سيرين والفرق بين هذا وبين الخبر انه لو جالسهما معا
لم يكن عاصيا كما انه مخاطب لو جالس احدهما بخلاف الخبر فان
الامتثال لا يكون الا بالاقدام على احدهما ولما بمنزلة او وفي هذه
المعاني نحو جائني اما زيد واما عمرو وامرر اما زيد او عمرو واجالس
اما الحسن واما ابن سيرين والجمهور على انها ايضا من جملة حروف
العطف والشيخ ابو علي لم يعدها منها لوقوعها قبل المعطوف عليه
والدخول العاطف عليها وافتواه المص حيث لم يذكرها وجعل حروف
العطف تسعة واما الاستفهام متصلة اعلم ان ام يجيء على ضر
بين احدهما ان تكون متصلة ولا يكون ذلك الا في الاستفهام نحو
زيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك وكذلك امرت زيدا ام عمرو
والحاصل انها اذا وقعت بين مفردين فهي متصلة صح ان يقال ايهما
والاتصال ان يكون معادلة لهمزة الاستفهام وقرينة ايها حتى
يكون باجمعها بمعنى اي والفرق بينها وبين او انك مع ام تعلم وجود احد
هما عنده فطلبه بالتعيين ومع او لا تعلم وجود احدهما عنده لهذا
كان الجواب مع ام بذكر احدهما نحو زيد ان كان عنده عمرو وعمرو
ان كان عنده عمرو والجواب مع او لا او نعم والثاني ان يكون منقطعة
وتقع في الاستفهام والخبر اما الاول فنحو قولك زيد عندك ام عمرو
فانك لما استفهمت عن وجود زيد عنده ثم بدا لك عن ذلك
فعناك من اعادة الهمزة ولا بد
المنقطعة بمعنى بل الخبرة
الشعور فاضربت عمرا والثاني

فكقولك انها لابدام شاء كانك رأيت شيأ من بعيد فظننته ابلا
فاضرب بانه على حسب اعتقادك ثم اعلم ضنك شك جوزت له ان يكون
شيأ اخر فاضربت عن الاخبار الخذاني السؤال عن كونه شيأ فقلت شاء اى
بلاى شاء ولا للنفى بعد الاثبات لعلم ان لا وبل ويكن تشترك فى ان المعطوف
بها يغاير للمعطوف عليه اما لا فهى بعد الاثبات لا تقول لتجائى زيد لا
عمرو واما بل فهى للاضراب عن الاول وهو الاعراض عن الشئين
بعد الاعلية فاذا قلت ضربت زيدا بل عمرا كنت فاصلا للاخبار بضرب
زيد ثم ظهر لك انك غلطت فى ذلك فاضربت عنه الى عمرو قالوا بل
لتقييضة لان لا لنفى عن الثانى ما وجب للاول وبل تثبت للثانى ما وجب
للاول وتنفيه عنه وقد تقع بعد النفى كما تقع بعد الوجب نحو ما جائنى زيد
بل عمرو فابطلت المجئ عن زيد واخبرت ان لم يجئ عمرو دون زيد نقل عن
عبد القاهر ان هذا على وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جائنى زيد
بل ما جائنى زيد بل جائنى عمرو فكانك قصدت ان تثبت لنفى المجئ لزيد ثم
استدركت فاثبت لعمرو الثانى ان يكون للنفى ما جائنى زيد بل جائنى عمرو ويكون
نفى المجئ ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك فى الفعل وحروف
النفى معا واما لكن وهو للاستدراك بعد النفى خاصة نحو ما جائنى زيد لكن عمرو
جائنى وفى لحصر من بل لاختصاصها بالاستدراك بعد النفى دون الايجاب لا تقول
ضرب زيد لكن عمرو واهذا فى عطف المفرد واما عطف الجملة على الجملة فهى
نظير بل فى جواز الاستدراك بها فى الايجاب ايضا نحو جائنى زيد لكن لم يجئ
[illegible]

يتم بدونه فاختص بالرفع الذى هو اقوى لانه من الشفتين يحتاج فى
النطق به الى تحريك عضوين واختص المفعول الذى هو ضعيف بالنصب
الذى هو احق واضعف لكونه المفعول الذى من اقتضى الخلق والمضا
فى اليه وهو بينهما تارة فاعلا وتارة مفعولا بالجر الذى هو المتوسط
بين الرفع والنصب لكونه من وسط الهنك سلوكا لطريق الوا
فق والتثليث كلا ويقال ان الفاعل من المفعول اقل من المفعول لكونه
واحدا ليس الا لكون المفعول واحدا فصاعدا الى شو فاختص اقل
بالاثقل والاكثر بالاخف انتهاجا لمنهج التوازى والتعادل قوله لكن
والملحق بالفاعل خمسة جمهور النحويين على الفاعل اصل والمبتداء فرع عليه
فلاف لابن فصال لما روى عن على بن ابى طالب رحمة الله عنه قال الفاعل
رفع وما اشبه به والمفعول نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه خفض
وهما خبرى مجراه ايضا ان الفعل يتقدم على الاسم فى باب الاسناد لما تقدم
فيكون الجملة الفعلية مقدمة على الاسمية فيكون الفاعل مقدما على المبتداء
وايضا ان الفاعل ايدا فى الغالب فانى اشئين لانه لا يحتاج الا الى شئ واحد
وهو الفعل والمبتداء ابدا وفى حكم الغالب ثلثة لافتقاره الى الخبر والى العايد
منه اليه ولا شك فى تقدم الاشئين على الثلثة وقد ذكرنا فى سبق مشابهة
هذه الملحقات بالفاعل فلا يعتد بما قوله والمفعول خمسة اما اسمى المصدر مفعولا
مطلقا لانه مفعول على الاطلاق الا ترى انك اذا قلت ضربت ضربا كانك قلت
اوجدت ضربا واحدثته فيكون مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق
لكونها مفعولا فيها والمستثنى با
فضلة فى الكلام منتصب والحال
والتمييز المبينة المنصوب بالمفعول المجرد
ونتايج هذا سابر للفاعل وانما الحق
فاعل زيد على الاطلاق

لمفعول معه لان الفاعل فيه بتوسط حرف قوله والجر الاصلي المضاف
اليه بالخلفة المعنوية انما كان للحرف كفى بالله وفى لا تقول بايديكم غير
صلى لان المجرور لفظا مرفوع او منصوب معنى اذ المعنى كفى بالله ولا تقول
ايديكم على احد الناء ويلين وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية لانه
فاعل او مفعول على ما سبق والاعراب الفعل غير حقيقي كما اذا لم يكن فيه فا
علية ولا مفعولية قد ذكر فيما سبق ان حق الاعراب للاسم في اصله
لان وضع الاعراب على التمييز بين الموفى المخالفة ومحل تواردها المعاني
هو الاسم دون الفعل والحروف اذ الفعال والحروف تدل جنفها على
معانيها فوجب ان يكون الاعراب للاسم لا غير واما الفعل فاعرابه غير
اصلي وانما يجب للمضارعة سبق ذكرها في صدر الكتاب وقد يقال
الاعراب جريء اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلا
فالاخر باختلاف العوامل فاذا قلت ما هو فعل كذا فلفظ هو مبني
لانه كناية عن اسم مرفوع ولهذا سمي ضمير المرفوع وكذلك اذا قلت اياك
ك مبني لانه كناية عن اسم منصوب ولما كانت هذه الاسم تنوب
مناب الاسماء الظاهرة ومست الحاجة فيها الى تمييز ما كان كناية على
مرفوع عمل كان كناب من منصوب او مجرور ولم يكون اعرابها العلة
اوجبت بناءها وضع كل واحد من هذا ان احوال ليكونوا لم يبطلو
البناء ويحصل لهم الغرض المقصود من التمييز بين هذه الاحوال
فكان اختلاف الصيغة فيها للدلالة على ما يدل على الاعراب نوع اعراب الاسم

وهذا ذلك فلا يلزم ما ذكرت ثم ان الضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا
ومنصوبا او مجرورا اما ان يكون للمرفوع فقد يكون بارزا وهو ما لفظ
به نحو ضربت وضربا وضربوا او مستكنا وهو ما نوى فيه نحو زيد ضرب اضرب
ثم ان المستكن اما ان يكون لازما اي لاستدل الفعل الا اليه وذلك في الاربعة
افعال وهي افعل ونفعل وافعل ونفعل اذا كان للمخاطب المذكر دون الغائب
فهذه الافعال ابدا مسندة الى مستكن فيهن من ان او نحو انت وغيرها
زم وهو ما يسند الفعل اليه تارة ولا غيره اخرى كالمنوي في الفعل الواحد
الغائب نحو زيد فعل وهند فعلت فانه كما يسند اليه الى الظهوره والبارز عن الفعا
يد نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو وهند المستكن في الصفة نحو زيد ضارب
لانك تسنده الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب غلامه والى البارز اذا جرى ما نحو
هند زيد ضاربته هي فالصفة جارية على زيد لكونها خبرا له وهي لهند فا
لصفة جارية على زيد لكونها خبرا له وهي لهند بد من ضمير بارز وذلك لازم في الصفا
بخلاف الفعل نحو هند زيد مرتبة لها الخطاط لرتبة لان الاسناد من نحو
ص المرفوع لان بضمار الفعل يدل عليه لكونه كالجزء عنه بخلاف المنصو
والمجرور فانها لا يضمران بل يجاء بان لمجرورها فصلة يتم الكلام بدونها او
المنفصل فهو جاري مجرى المظهر في استقلاله والتلفظ به وحده فيكون
مرفوعا نحو فعل كذا او منصوبا نحو اياك اكرمت ولا مجرور له اليه اذ يمكن
انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب الا ترى انه يجوز
في كل واحد منهما ان يفصل بينه وبين عامله نحو ما ضرب الا زيد وما ضربت
فاعرفه وفي ما نحو فهو فرق واما نحو فهو فرق انا
الفرق الخ اذ لو لم يكن فرق لكان سبق الوصل يجري الوقف
بشرة فان قلت كيف يعرف المضمر بالاضمار قبل الذكر
مرجعين متصل وهو ما لا يفصل عن
صريحا فيصل انا عرف بمرجع
فالمرجع واحد هي باختلاف الفاعل وهم

الواحد كما قالوا المرأة والناء والخلقة والمخاض وكذا قيل للتثنية نحو واعالم يثنى
ولم يجمع على لفظ لان المتكلم لا يقترن اليه الغايب او المخاطب الا بدى انك اذا فصلت
في قولك نحو فعلنا فهذا استوفى نف للتثنية لفظ يدل على الاثنين فما فوق
بني على الضم لانه بني على معين فعوى ومثل قط وقبل واما انت فهي ضمير الخطاب
والاسم باتفاق منهم ان والتاء للمخاطب وللمخاطب ولا محل لها من الاعراب بخلاف فرها
في ضربت واما حركوا التاء لئلا يجمع ساكنان وقالوا انت بالضم لانهم وضعوا انا
ومرايت الى ضربوهو المتكلم وحركوا فيه النون اظهارا لحركة ما قبلها اذا لو سكنت
لكان عنه في الجشوم واذا حركت انت والفتحة تحقرها ثم زادوا التاء للمخاطب
فقالوا انت ولم فعلوا مثل هذا في ضربت لزمهم حذف التاء عن المتكلم وهو
بين الف وانما خص الفتحة بالمذكر والكسرة بالمونث تفديا لجا
نب المذكر على جانب المونث والفتح غير من الكسرة لخفته ثم قالوا في التثنية
انتما وفي الجمع انتم وفي الغايب هما وهم وكان القياس انتا وانتوا
لان علم التثنية هو الالف وعلم الجمع هو الواو الا انهم عدلوا عن القيا
س لانهم لو قالوا انتا لالتبس بالواقف فيمن يقول انتا ولانهم لو قالوا
انتا وانتوا لزمهم ان يقولوا هوا وهوا وكان فيقضي الى الجمع
المستعلي في الحرف غير المتمكن فلم يفعلوا بدل لما كان ابدلوا من الواو في هوا هما
عما لان الميم من تخرج الواو وهي لجدر على الحركة الزموا الميم في الجمع و
قالوا في الجمع انتم وفي الاصل انتموا بدليل مرجعه في الضرورة والا
لختار ورجوعه في مثل انلمكموها ولضم المنوه واما حذف الواو

ضربتن لان احدى النونين هنا لكد بدل من الميم في الواحد والاسم هنا
فتدل منها فهذا حكم الضمايد للاحقة بالماضي واما اللاحقة بالمضا
رع فضمير الواحد الغايب المستكن في نحو زيد يضرب وكذا ضمير الغايبة
نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب للواحد والمتكلم الواحد والجمع نحو
انت تفعل وانا افعل ونحو تفعل ونشمر هذه الافعال بالزوايد التي
اعتقبت في صدره وتقول في الغايبتين يضربان ويضربوان كما
قالوا ضربا وضربوا الآن المضارع لما كان معربا عوضوا من حركة
الاعرابية النون وتقول في الغايبتين تضربان ويلحقهما
التاء لان التاء في اوله يغني عن ذلك وفي الجمع يضربن كما قالوا
في الجمع ضربن وتقول في التثنية المخاطب وجمعه تضربان وتضربون
ولا تذ الميم لما ذكرنا من بين البارز والمستكن في مؤنث لان
التاء المخاطب تفرق بين فتلحق الياء باخره علما لضمير المؤنث لان
التاء في اوله علامة للمخاطب تمنع من زيادة اخرى فجاؤ بالياء
لانها علم للمؤنث ايضا في هندي وتقول في تثنية تضربان ولم يفرق
بينهما وبين المذكر كما لا يفرق في الماضي ضربا وتقول في الجمع تضربن
في الغايبة والمتكلم لابراز الضمير لان حرف المضارعة في اوله تغني
عن ابراده وليومن من الالتباس وحكم الامر حكم المخاطب المضارع
رع الا في الاتصال النون الاعراب لاجنبي ومجرور وهذه النون
لا يسقط في الجزم واما المتصل فهو الكاف في اكرمك والياء

كما لم يكن في امرأ جرم حمل على ان واخواتها في ذلك في قيل النز
وذلك لخواتها واجاز وحذفها للتخفيف مع كثرة الاستعمال عما
عد البيت نحو اني وكاني ولعلي ولا يقال ليستني الا ضرورة الشعر و
اما اذا كان ضميرا مجرورا فلا يعمل نحو غلامي ومولي ولي لان الاسم والحرف
لم يجب صونها عن الكسر الا في من وعن وقد وقط لانها كانت
مبنية على السكون عدالي ضمها الياء على سكونها وتفاديا من
ان يتوالى الكسرة والضمة اذا كان معه غيره ويكون ما قبله ساكنا في ال
رفع وفي المنصوب باقيا على حاله واما السكن آخر الفعل مع ضمير الفاعل
لما سبقت اليه الاشارة من التحرز من توالي اربع حركات فيما هو في
حكم كلمة واحدة نحو ضربنا وعلى هذا ضمير المفعول نحو ضربناك
اكرمناك وعاناك وانما لان ضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل
بل في الاحكم الانفصال وان اتصل بالفعل لفظا المحمول
بضم العامل ان اضمار رب يتنزل من المجرور منزلة الجزء من الكلمة
فمنها اضمار رب بعد الطريق والواو او نحو قولهم وقائم الاعماق
فاي رب هم سواد الحيوان الجوانب على الطريق والكوفيون
على ان الاسم مجرور بالواو لتنزلها منزلة والبصريون على ان ر
ب مضمر بعدها لكثرت الاستعمال ولهذا بعد الفاء نحو قولك
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع اي فرب امراة مثلك وسياق
الكلام يدل عليه ومرضع بعض ارضاع ولهذا لم يؤنث وصفه
بقوله ذي غاليم صبي ذي غاليم وهي بعض عنه

الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا واو المابين الجار هو الصحيح

اربعة اوجه احدها وهو اجودها ان يقال خبراً فجزاء وه خبرها
ضماركان مع اسمها لدلالة حرف الشرط عليها وحذف المبتدا
من الثاني لدلالة جزاء عليه لاقتضائها في الاغلب جملة اسمية
والثاني ان ترفعهما معا على ان الاول اسم كان المضمرة فالخبر
محذوف والثاني خبر مبتدا محذوف والتقدير ان كان في
عمله خبر فجزاؤه خبر وهذا الوجه دون الاول وقلة حذف
خبر كان والثالث ان تنصبهما جميعا نحو ان خيرا فخيرا فالاول
على ما ذكرنا في الوجه الاول والثاني على انه مفعول به والتقدير ان
عمله خيرا فهو يجزى خيرا والرابع ان ترفع الاول على ما ذكرنا في
الوجه الثاني وتنصب الثاني على ما ذكرنا في الوجه الثالث وهذه
السماعية لا تضمر الا مع شئ لحذف العامل السماعي اذا اضمر فلا بد من قر
ينة في اللفظ تدل عليه مثل ما يرى في اضمار ان من الفاء التي تدل
عليه وفي اضمار الجازم من الاشياء الخمسة وفي اضمار رب من الحرف
وفي اضمار كان من حروف الشرط وقد حكم على قولهم الله لافعلن
بالشذوذ اذ لا شئ في اللفظ يدل عليه والقياسية لا تضمر الا بدليل الحال
اعلم ان الفعل يضمر ويترك معموله لحاله وذلك حيث يكون دليل
من الحال والمقال قالا وقولك من يتهيا للسفر مكة فاخرجت اذ الحال
يدل على ذلك وهكذا اذا سمعت المستايبن فقد كبر وقلت الهلال
باضمار ابصر وقوله للمنتهي وللمستهلين معا معناه لاجل المنتهي او في حق
لان يكون المنتهي للمخاطب ولهذا كان المضمر يريد واغروا عليه

[illegible]

اي فعل زيد ورفعه بالفاعلية اولى من رفعه بالابتداء وذلك لان
جواب من فعل فعل زيد لا زيد فعل لمطابقة الجواب السوال كما
ان جواب من ضربت زيدا لا زيد بالرفع وقريب من هذا الا
اضمار على شريطة التفسير الاضمار على شريطة التفسير من قبل القسم الثاني
وهو ما يكون الدليل عليه من الفاظ الا ان الدليل على اضما
ر الفعل في قوله مع بل ملة ابراهيم حنيفا متقدم عليه وفي
قوله كونوا هودا فيما يضمر على شريطة التفسير متاخر عنه فهذا
معنى قوله الا انه يعقب وفي والاولى ان الاسم قد يكون مرفوعا
بفعل مضمر يفسره المظهر وقد يكون منصوبا اما المرفوع نحو
فنحو قولهم هل زيد خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظا
هر اي هل خرج زيد خرج الا انه اضمر بعزه عنه وليس ارتفاعه
بالابتداء لان هل يقتضي الفعل فلا يليه الاسم الا نادرا و
هكذا حكم الاسم الواقع بعد لو وان واذا وهلا والا نحو
ونحو ذلك اما فيهن من اقتضاء الفعل واما المنصوب
فنحو قولك عبد الله ضربته فعبد الله منصوب باضمار فعل
يفسره الظاهر المعنى ضربت عبد الله ضربته لان انتصابه با
لفعل المؤخر عنه لكونه مشغولا عنه بضمير غيره ممكن فيلزم
اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون عين المفرد نحو ما ذكرنا
او فعلا معناه نحو زيدا مررت به اي جزته ولا يصح اضمار مررت
الا انه لا ينصب المفعول لانه لازم واما هو لازم معناه نحو

[illegible]

تمت الكتاب بعون
الله الملك الوهاب تاريخ سنة
١١٠٨

Copyright © King Saud University

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اما بعد فهذه اوراق لاعداد بباجة المصباح من فوايد غرر
بب المفتاح وابتداءاق لا باية من كتاب الله تبركا وتيمنا
وبيت الامن بيات ليفيد تبركا وتيمنا معتصما من الله بحبل المرشا
د فانه الهادى الى سبيل السداد ومعتدا بان شغلى الى الخير
مبذول قوله تعالى قال رتى انى لا املك الا نفسى واخى قال فعل
ماض فاعليه مستتر فيه راجع عم رتى منادى حذف حرف ندائه ويا
ء للتكلم ايضا اجتزاء بالكسر ومحل تبرت نصب لانه مفعول به
لان معناه زايد او اعنى رت يارت مع سافتها فى محل النصب
لكونه مقول القول هكذا قيل لكن فيه نظر الان الجملة التى تقع
قع المفرد لايكون لها محل من الاعراب وهذا مشهور لا
سترة فيه وهذا الجملة ليست بواقعة موقع المفرد لان
مقول القول لايكون الجملة وكذا ما وقعت صلة اللهم
الآن يقال ان قال ههنا بمعنى ذكر لكن ح لايكون جملة وا
قعة فى مقول القول والكلام فيما وقعت فيه بل جواب التصحيح
ان هذه الجملة واقعة موقع مفعول قال والمفعول لايكون الا
مفردا فى بستقيم الكلام ويحصل المرام كذا فى شرح جمال الدين
للكشاق وكذا قول النحات ان الكلام لايكون الا من اسمين
او من اسم وفعل فان منقوض بالمعارى فانه كلام مع انه مركب

من حرف النداء وكلم وجوابهم بان النداء فى تقدير الفعل كما مر
فيكون مركبا من اسم فاعل مزيف بانه لو كان فى تقدير الفعل
محتملا للصدق والكذب لان الفعل الذى قدر به النداء كذلك
لكن يمكن ان يقال نسرة لهم ان الملازمة ممنوعة وانما صدق لو كان
الفعل المقدر به النداء اخبارا وهو ممنوع لم لايجوز ان يكون من
الصيغ المشترك بين الاخبار والانشاء كالفاظ العقود نحو
بعت فانه يستعمل للانشاء البيع تارة وللاخبار عنه اخرى وكذا
ادعو تارة لانشاء النداء واخرى للاخبار عن الدعوة الاتية

هذا كتاب ديباجة فى علم نحو

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اتجد اما كلمة متضمنة بمعنى الشرط فلذلك لزم دخول الفا
ء فى جوابها لزوما اكثريا لا كليا اذ قد يحذف منه الفاء لوجو
د ما يدل عليه من التلويح والايماء وانما قلنا انها متضمنة
لمعنى الشرط لان اصل اتا بعد حمد الله مهما يكن من شيئ
فاقول بعد حمد الله فحذف مهما يكن من شيئ رد ما للاخطار
ثم اقيم اتا مقامه فصار اتا فاقول ثم اخرت الفاء
للجواب وهو قال الولد ثم حذف اقول لدلالة المقام عليه
فصار اتا بعد حمد الله فاعلم ان اتا على ثلثة اقسام مفردت

Copyright © King Saud University

كاما الواقعة في اول هذا الكتاب ومركبة هي على وجهين لان
الاصل فيها ان ما وان للشرط وما ايدة للتاكيد فادغم
النون في الميم لقرب مخرجهما فصارا امّا بكسر الهمزة ثم فتحت
لدفع الالتباس باما العاطفة فصارت اما بفتحها اولان
كنت منطلقا انطلقت حذفت اللام الجارة من لاه لان
انها تحذف كثيرا من ان المصدرية وان المشددة للتخفيف
كقوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اى لان جاءه الا
عمى وكقوله تعالى والمساجد لله فلا تدعوا اى لان المساجد
لله فلا تدعوا على ان اللام متعلقة بلا تدعوا فاضمر كان من ان
كنت للاختصار فزيدة ما عوضا عنه فادغمت النون في
الميم وانقلب الضمير المتصل في كنت الى المنفصل فصار امّا انت
منطلقا انطلقت فاذا عرفت هذا فاعلم ان امّا الاولى متضمنة
لمعنى الشرط واما الثانية للشرط اتفاقا واما الثالثة ليست
للشرط ولا متضمنة له على الاصح وان ذهب الى المتضمن شرطا
ذمة من الكوفيين وفي الاول اختلاف بين الزمخشري وابن
الحاجب وذهب ابن الحاجب الى انها للشرط كان ولو
ذهب الزمخشري الى انها متضمنة له واكثر النحاة مائل الى
هذا المذهب هكذا قيل ولكن يمكن ان يكون النزع بينهما

لفظيا لا حقيقيا لانه يجوز ان يكون مراد ابن الحاجب بانها
امّا الثانية التي اصلها ان ما ومراد الزمخشري بانها امّا الاولى
المفردة المتضمنة لمعنى الشرط لا الثانية فحينئذ لا نزاع بينهما في
اللفظ فليتأمل ولا مزيد عليه واستعمال امّا المفردة على وجهين
امّا التفصيل ما لجملة المتكلم نحو اما اوّد واقلي واما من اوّده
فالعالم واما من اقليه فالجاهل او نحو جادني القوم اما زيد
فاكرمته واما بكر فاهنته واما بشر فاعرضت عنه وهذا
التفصيل على الطريق الاستئناف وهو ما وقع جوابا لسؤال
مقدر يعني لما قال المتكلم جاءني القوم فكأن قائلا قال ما فعلتم فقال
المتكلم مجيبا عنه امّا زيد فاكرمته واما بكر فاهنته واما بشر
فاعرضت او يستعمل في اوائل الكلام المنقطع عما قبل ومنه ما
يأتي في اوائل الكتب فلما اقيم امّا هذه مقام مهما يكن من شيء
تضمنت معنى الابتداء والشرط للذين فيهما يكن فبالنظر
الى الاول يقتضي ان تدخل على الاسم وبالنظر الى الثاني يقتضي
ان تدخل على الفعل فالامتناع بكل المقتضين مشكل لان اجتماع الا
سم والفعل دفعة واحدة متعذر قيلها الاسم دائما ويلزم
الفاء في جوابها الكثير قياسا بحق ما كان وابقاؤه بقدر
الامكان وما وقع نحو قوله تعالى واما ان كان من اصحاب اليمين
الآية وقولهم اما ذهب فعل ماض فمؤول باما المتوفى ان كان

في الحقيقة ليس صحيح

لان

الآية وباما ذهب فللتوبة والتفظ اسمها فالمراد يقولنا قبلها
الاسم دايما اعم من ان يكون يليها لفظا او تقديرا ففي له
التصورتين وان لم يليها الا اسم لفظا لكن يليها تقديرا فلا
اشكال كما يترى بعد ظرف ظروف المكانية لانه من قبيل الجهات
الست لكن ههنا استعيرت للزمان لكونها مضافا الى الزما
ن اذ تقديره بعد زمان الفراغ من حمد الله وكذا قولنا جئت
بعد الظهر او العصر فحال الجهات الست ثلثة لانها لا
يخلوا اما ان استعملت مضافة الى شيئ نحو جئت بعد زيد
او قبل زيد وكذا باقي الجهات الست او استعملت مقطو
عة عنها فالاول معرب منصوب على الظرفية ان يليها
العوامل لانها من قبيل ما استعمل اسما او ظرفا ولا يلزم الظر
فية دايما والثاني لا يخ من ان يكون المضاف اليه منويا اولا
يلاحذف شيا منتيا ولا يلتفت اليه اصلا فالاول مبني
على الضم نحو جئتك قبل وبعد وقبل وانما بني على الحركة فرقا بين
بناء الاصل والعارض وعلى الضم جبرا للمحذوف منها بالقوى
الحركات والثاني والثالث معرب كقول الشاعر نسألي الشرا
ب ولنت قبل الكاي اغص بالماء الفرات فقبلا منصوب اما
خبر كان ان كانت ناقصة او على الظرفية ان كانت تامة
وانما بنيت في الاول لمشابهتها الحروف في الاحتياج الى ما اضيف

اليه بخلاف الثاني فانها جعلت اسما برأسها من غير التفا
ت الى المضاف اليه فلم يشتبهن الحروف فلم تبن وههنا ايض
قول اما بعد حمد الله لم تحذف المضاف اليه فلم يبن بل ترك
منصوبا على الظرفية والعامل فيه اما القيم مقام الفعل ودايجة
الفعل كافية في عمل الظرف لا اردت لما منع لان ان تقطع ان
يعمل ما بعدها فيما قبلها قبلها الا قتضايها ان صدر الكلام
التي دخلت هي عليه حمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل
قصدا مطلقا وهو مجرور لكونه مضافا اليه بعد وهو مضاف
الى الله وهو علم لذات الواجب الوجود تعالى وتقدس اضا
فة جد الى الله اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل مقدر
ك اذ تقديره اما بعد حمدي الله فحذف الفاعل وهو يا والمتكلم
لدلالة المقام عليه فاضيف المصدر الى المفعول لكل مصدر
من الفعل المتعدي على خمسة اقسام الاول ان يضاف الى الفا
عل ويذكر المفعول منصوبا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا
والثاني ايضا ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول نحو اعجبني ضرب
زيد اي من ان ضرب زيدا عمرا بفتح الضاد والثالث
ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب
زيد اي من ان ضرب زيد بضم الضاد والرابع ان يضاف

Copyright © King Saud University

ا المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص
اللاذ بضم الدال والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك
الفاعل نحو يستحب تيريد الصلوة في الصيف اي يتريد الصلى
اياها واما المصدر اللازم فقسم واحد وهو ايضافه الى الفا
على نحو جئت بعد ذهاب زيد فهذه الاضافة كما ترى اضافة
معنوية مفيدة للتعريف الا اذا كان المصدر بمعنى اسم الفا
على او المفعول فيكون اضافة لفظية كاضافتها كما وقع في
اول ديباجة الفهم في الحمد لله كفاء افضاله وقال شريف
الدين الجرجاني في شرحه له اي كفاء افضاله اي مكافي فضائله
لكونه مضافا الى مفعوله وبمعنى اسم الفاعل جاز وقوعه صفة للنكرة
وان كان المضاف اليه معرفة وهو افضاله واعلم ان عمل المصدر
على ثلثة اقسام الاول ان يعمل خاليا عن الالف واللام واضافة
فهو يرفع وينصب كالفعل نحو عجبت من ضرب زيد عمرا اي من ان
ضرب زيد عمرا وهذه الحالة اقوى من احواله الثلثة لقوة شبهه
الفعل فهو يعمل عمل فعله لانه نكرة كالفعل والثاني ان يعمل مضافا
كما مر وهذا اضعف من الاول لانه معرفة بخلاف الفعل لكن عوض
عن الالف واللام فبهذه الحيثية شابه الفعل فيعمل عمله والثالث
ان يعمل مرتا باللام نحو اعجبني الضرب لزيد عمرا وهذا اضعف من

القسمين

القسمين الاولين لكونه معرفة صيغت ومعنى ولذلك لا يعمل
الا في الضرورة كقول الشاعر لقد علمت اولى المغيرة انني
كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا وهو نادر مع انه يحتمل ان
تكون نصب مسمعا بفعل مقدر وهو اعنى والمصدر اخر متول
تقديره عن الضرب ضرب مسمعا لا يقال قد ثبت عمل في التنزيل فكيف
يحمل على الضرورة وهو قوله تعالى الله الجهر بالسوء فبالسواء
متعلق بالجهر وهو عامل بالسوء مع انه مصدر معرف باللام
كان المراد ههنا بالعمل ان يعمل العامل بغير واسطة وفي الاية
الكريمة بواسطة حرف الجر تفقض ذو بمعنى الصاحب وضعت للتو
صل فجعل اسم الجنس كالفرس والانعام وانواع صيغة لشيء
مثلا لا يقال جاءني زيد الفرس والمتاع بل يقال ذو المال و
كذا لا يقال الله الانعام بل ذو الانعام ولا ينقطع عن الا
ضافة ولا يضاف الى العلم والمضمر لفقدان الجنسية فيهما
اما قوله لا يعرف ذا الفضل من الناس الا ذو وه نشا
ذ لا يقاس عليه بشيء فجيء به ههنا لجعل الانعام صفة الله
وهو اي ذو اسم من الاسماء الستة المعتلة المضافة الى
غير ياء المتكلم وهو ابوه واخوه وهنوه وحموها وذو مال فا
فتها بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا في الاكثر وشر
ط كونها مضافة الى غير المتكلم لانها ان لم تضف تكون اعرابها

Copyright © King Saud University

بالحركات نحو جائني اب ورايت ابا ومررت باب واه كانت
مضافة الى ياء المتكلم يكون اعلابها تقديرا او تكون مبنية او
يكون واسطة بين المعرب والمبني وهذا ضعيف وذي هنا
بالياء لانه مجرور على انه صفة لله مترد وهو مضاف الى الانعام
وهو ايصال الخير لا لغرض ولا لعوض والجار له يكونه
مضاف اليه لذي جاعل مجرور لكونه بدلا من الله ولا يجوز
ان تكون صفة له لان جاعل نكرة والمطابقة شرط
بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير لا تجابهما
في التصدق دون البدل الا انه اذا ابدل النكرة من المعر
فة فالوصف حسن عند اكثر النحاة وواجب عند ابن الحا
جب كما قالت الكافية اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت
واجب لكن وجوبه اوحسنه اذا كان البدل عين المبدل
منه كقوله تعالى لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة لا مط
مطلقا لكن هذا مذهب الكوفيين وعند البصريين لا
يشترط كونه على لفظ المبدل منه كذا في اللباب فان
قيل لم يتعرف جاعل هنا بالاضافة قلنا لانها لفظية
غير مفيدة للتعريف بل للتخفيف بسقوط التنوين لان
اصلها جاعل النحو لا بمعنى الظرفية حتى يفيده يعني ان الاضا
فة فيها لفظية وهو اضافة اسم الفاعل الى مفعوله

الى الغير

ش ومعنويين ص ش التعريف ص ش الاسم

اواسم المفعول الى ما يقوم مقام الفاعل اذا يريد بها الحال والا
ستقبل نحو مررت برجل ضارب زيدا الان او غدا ومعمود
الدار كذلك واما اسم الفاعل الذي اريد به المضي او الاستقبال
فمعنوية مفيدة للتعريف نحو مررت بزيد ضاربك امس
او مالك عبيده والصفة المشبهة الى فاعلها نحو مررت برجل حسن
الوجه وما عداها معنوية مفيدة للتعريف او للتخصيص اذا كا
ن المضاف اليه معرفة او نكرة نحو جائني غلام زيد او رجل وانما
افادتها هذه الاضافة دون اللفظية لان الاتصال هنا
في اللفظ والمعنوي في اللفظية في اللفظ فقد والمعنى على الانفصال و
لهذا سميت لفظية فجاعل اسم فاعل اضيف الى مفعوله وهو
النحو مرادا منه الحال او الاستقبال بدلالة عقله في مفعولين
وهما النحو والكاف كالملح ولا يعمل اسم الفاعل ما لم يكن بمعنى الحال
او الاستقبال والاعتماد باحد اشياء الستة والمراد من الاشياء
الستة المبتدا وذو الحال والموصول والموصوف والهمزة الا
ستفهام كما سيجيء فيكون اضافة لفظية في تقدير الانفصال
غير مفيدة للتعريف او للتخصيص فلا يقع كونه صفة له فيكون
بدلا منه ويجوز فيه الرفع والنصب ايضا اما الرفع فعلى انه خبر
مبتدا محذوف اي هو جاعل النحو واما النصب فبتقدير اعني او امدح
فان قيل بعد جعلكم اياه بدلا منه فاي قسم من اقسام البدل

ومررت برجل ضارب ص

ش اضافة ص

اي جاعل اي من الله

لان اقسام اربعة بدل الكل من الكل كقوله تعالى اهدنا الصراط
الذين وبدل بعض من الكل نحو جائني القوم اكثرهم او بعضهم
وبدل الاشتمال نحو سلبني زيد ثوبه وبدل الغلط نحو رميت بقرة
لي رجل ثم تداركه فقال بجمار لدفع هذا للفظ ويكون الغلط في المبدل
منه فمعنى بدل الغلط بدل الشيء من الغلط وهذا لا يكون الا من غير
رجل ای حمار
روية ونكر فجاعل لا يجوز ان يكون من الاول والثاني لاشعارهما
الكلية والجزئية وهو متعال عنهما ولا من الثالث لان الاشتمال انما
يتصور في الاجسام غالبا ولا من الرابع وهو ظاهر فلا يكون جاعل
بدلا من الله لان انتفاء الاقسام عنه بأسرها يدل على انتفاء القسم
اي البدل
عنه وهذا مبني قول اهل المعقول لا وجود للعام الا في ضمن الخاص
اي عن
والمراد قلنا ان التحقيق هنا ان القول هنا ببدلية جاعل
جاعل
من الله مجاز مرسل من قبيل اطلاق اسم المتبوع على التابع لان البدل
في الحقيقة موصوف المحذوف وهو اله اذ تقديره الجاعل الخ ويدل
عليه يدل على هذا تقدير لا شتراط بالاعتماد على احد اشياء
الستة اما على الموصوف فلو على غيره اذ لو لم يكن التقدير كذلك
لبطل العمل ويلزم ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب وهو جواز
النعت اذا ابدل النكرة من المعرفة او يلزم ترك الحسن على مذهب
الجمهور كما مر من بيانه فيكون ذا من القسم الاول مجازا بمعنى بدل العين
من العين لا بمعنى بدل الكل من الكل حتى يلزم ما ذكرتم من ايهام الخ

ثنية

ثنية والكلية وبدلية جاعل على مجازيتة من القسم الثالث وان
امكن كونه من الاول فمع الاشتمال وجود التعلق بينهما كما مر
به النجاة فلا يلزم من ذكره من ايهام الجسمية هذا لكن بقي هنا
سؤال فاش عن اقسام البدل وهو ان قولنا جائني زيد غلامه
او نحوه او حماره من اي قسم من اقسام الابدال الاربعة قلنا انه
من الرابع وهو بدل الغلط لان عدم كونه من الاول والثاني ظاهر كما
للمتبوع بحيث يطلق ويراد به التابع وكون النفس عند ذكره
منتظرة ومتشوقة الى ذكر التابع وهذا الشرط منتف فيما قلتم
من المثال فلا يكون بدل الاشتمال فتعين انه بدل من الغلط لا
يخفى الاقسام في الاربعة كذا في حواشي المطول لشريف الدين
الجرجاني لكن فيه ما فيه يخفى ذلك على الفطن في الكلام متعلق بجاعل
وللمفعول الثاني بجاعل على قوله كالملح انما الخ وحاصله ان جعلنا
ها بمعنى المثل او الجامع المجرور ان جعلنا ها حرف جر اي كاينا كالملح
والطعام متعلق بجاعل ايضا فكلاهما ظرف فالفعل مستقر فان قلت
ما الفرق بين اللغو والمستقر قلت ان الظرف مطلقا انما يكون مستقرا
ظرف
اذا اجتمع فيه امور ثلثة الاول ان تكون متعلق متضمن فيه والثاني
ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول والمكون والوجود
والاستقرار والثالث ان يكون المتعلق مقدرا غير مذكور فلحسن زنا
والشرط الاول عن مثل مررت بزيد فان المتعلق هو المرور والمرور

وكذا من الثالث وهو بدل الاشتمال ظاهر لان شرطه صح

ليس متضمنا في الجار والمجرور بالهوا مر خارج عن الظرف والمتعلق
بالثاني نحو قولنا زيد في الدار اذا قدر متعلقه الكون بقرينة دالة عليه فيكون
هنا في مقدرا في الظرف لكنه ليس من الأفعال العامة وكذلك
احتاج ذلك المتعلق الى قرينة دالة عليه وان كان عاما لما احتاج
اليها واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف
ومن الافعال العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد حاصل في الدار
واذا لم يوجد هذه الشروط الثلثة تكون ظرفا لغوا مثال المستقر
زيد في الدار اذا قدر المتعلق حاصل او مستقرا وموجود في الدار
ومثال اللغو نحو زيد حاصل في الدار ومررت بزيد وماله حظ
من الاعراب هو المستقر ولا يتم الكلام بدونه بل هو جزء الكلام و
ليس اللغو كذلك لانه متعلق بعامله المذكور والاعراب لذلك
العامل ويتم الكلام بدونه تأمل ولا تغفل فانه بحيث شريف

والصلوة بجرورة معطوفة على حمد اي اما بعد الصلوة ونعني على احمد
اي الصلوة من الله رحمة ومغفرة ومن العباد دعاء ومن الملائكة استغفار
فان قلت ليس للصلوة الا معنيان لغوي وهو الدعاء وشرعي
وهو الاركان المعلومة والافعال المخصوصة فمن اين جاز ان يكون
الصلوة من الله تعالى بمعنى الرحمة قلت لما كان للصلوة حقيقة وهي
الدعاء والاركان المعلومة والافعال المخصوصة وغاية وهي
الرحمة ولما كان معناها الحقيقي غير متصور من الله تعالى لانه يلزم

الاحتياج والله منزه عنه حمل الصلوة على غايتها وهي الرحمة
فاعلم ان حروف العطف عشرة عند بعض النحاة ومنه
ابن الحاجب واهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولكن
ولا على عند البعض ومنه الزمخشري وهي ما عدا اما لانه
فيها ما فوا لكونها للعطف من وجهين الاول وقوعها قبل المعطوف
عليه نحو قولنا جائني اما زيد واما عمرو الثاني دخول حرف العطف
عليها في واما ولو كانت حرف العطف لامتنع دخول حرف العطف
اخر عليها الا ترى انه لا يقال جائني زيد واو عمرو فلهذين لم يجعلها
لم يجعله للعطف فالحاصل انهم لم يجعلوها حرف عطف لورود
السؤال على من يجعلها له في قولنا جائني اما زيد واما عمرو باتفاق
ان حرف العطف فيه اما الاولى واما الثانية وان كان الاول
فالمعطوف عليه وان كان الثانية فاي حاجة الى الواو التي هي حرف
عطف وحل هذا الاشكال مبني على تمهيد مقدمة وهي الوان
للنحاة في اما المبسوطة بمثلها ثلثة اقوال فقول بعضهم ان اما
نائبة عاطفة الى الاولى ولا الثانية والعاطف وهو الواو واما
اما ههنا فللترديد والتقسيم فقط وقول بعضهم ان العاطفة اما
الثانية دون اما الاولى ويكون الواو لعطف اما الثانية على اما الاولى
فيكون اما الاولى للترديد فقط واما الثانية للترديد عطف
عمرو على زيد في المثال المذكور وقول بعضهم اما الاولى واما الثانية

Copyright © King Saud University

محو عنهما حرفا عطف والواو كما قلنا قد عطفت اما الثانية على
اما الاول واما الاولى والثانية قد عطفت اعم على زيد فانه فاع
السئوال على هذا الاقوال الثلث ظاهره فافهم فالبحث عن معانى
بهذه هذه الحروف وبيان الفرق بينهما لا يليق بهذه المقام
على انية على حرف جر مبنى مجرور بها الضمير نبيه مجرور والمحل
لكونه مضافا اليه للنبى وهو راجع الله والجار والمجرور متعلق
بالصلوة وهو من النبوة وهى على وزن فعولة كالذكورة والانوثة
وهى ما ارتفع من الارض فيكون معنى النبى الذى شرف على سائر الخلق
وهو ويكون فعل بمعنى مفعول او من النبأ وهو الخبر فالنبى
من اخبر من الله وهو فعيل بمعنى الفاعل فان قلت ما الفرق بين
النبى والرسول قلت الفرق بينهما عموم وخصوص مطلقا لا
ن الرسول من له كتاب ربانى والهام الهى والنبى من له الهام الهى
فقط اعم من ان يكون له كتاب ربانى او لا فكل رسول نبى من غير
عكس فكلما اطلق نبى على رسولنا محمد عليه الصلوة والسلام
فالمراد به النبى الذى هو بمعنى الرسول لما وجد بدنه تحقيقا بمعنى
العموم فليتأمل فى هذا المقام محمد عطف بيان النبية مجرور وعطف
البيان انما يكون فى الاسم مختص بالمبين عند اكثر النحاة وعند بعضهم
لا يلزم كونه مختصا به فاستدل بقول الشاعر والمؤمن العائذات
الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند فان الطير عطف للفا

يذات

يذات مع انه ليس بكلم مختص لها لكن لا يشترط كون الثانى اوضح
من الاول لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وهو للايضاح
غالبا وان جوابه للمدح كما قال صاحب الكشف ان البيت الحرام فى
قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان للكعبة جئ به
للمدح لا للايضاح كما يجئ القية كذلك والفرق بينه وبين الصفة
ان الصفة مشتقة غالبا بخلافه والفرق بينه وبين المبدل ان
البدل مقصود بالنسبة فى الكلام ذكر المبدل منه كالتباطؤ له
وعطف البيان بالعكس لان المقصود فيه هو الاول دون الثانى
شرح وصف بكمال الغاية بقوله سيد الى للمقتدى الانام الانام
اى الخلايق سيدى مجرور على انه صفة محمد والانام مجرور ايضا
لكونه مضافا اليه لسيد شرح الصفة اما للتخصيص وهو عند
النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات نحو جهل
عالم لان رجل نكرات بحسب الوضع يحتمل كل فرد من افراد الرجا
ل فلما قلت عالم قللت ذلك الاحتمال وخصصت بفرد من
افراد العالم او للتوضيح وهو عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف
نحو زيد العالم او لا تاجر لان زيدا يحتمل التاجر وغيره فلما قلت
والعلم قللته فوضحته وعينته او للمدح نحو زيد العالم او للذم نحو
زيد الجاهل او للترحم نحو زيد الفقير او للتكيد نحو زيد ذهب
هب امس الدابر فان امس يدل على الذهب والدابر تاكيد له فهذا

Copyright © King Saud University

اي كونه للمدح اذا كان الموصوف معلوما وقبل ذكر الوصف والا
يكون من قبل التخصيص او التوضيح والصفة هنا اي في قوله محمد
سيد الانام لمجرد المدح وعلى اله معطوف على نبيه والضمير
راجع الى محمد والجار والمجرور متعلق بالصلوة واصل الى اهل او
اول وعن الكسائي انه قال سمعت اعرابيا وضيعا يقول اهل واهيل
مال واول وخص استعماله في الاشراف ومن له خطر عظيم
فيا وتيا كانا دحريا بخلاف الاهل يعني يستعمل في الشرف وغيره
مثال الشرف قولك اهل الدين واهل الايمان ومثال غير الشرف اهل
الفسق واهل الفجور واصحاب جمع صاحب كظاهر واظهار وهو
معطوف على اله والضمير المجرور المحل لاضافة الاصحاب اليه
راجع الى النبي مؤيدي اسلام اي المقوى وجمع مجرور على انه صفة للصحب
والمؤيد اصله مؤيدين وهو الجمع المؤيد اعرابه بالحروف حالة الرفع
بالواو والنون نحو جائني المؤيدون وحالة النصب والجر بالياء والنون نحو رايت المؤيدين ومررت بالمؤيدين وكذا كل جمع
بالواو والنون وكذا اعراب التثنية لكن حالة الرفع بالالف والنون
نحو جائني المؤيدان وحالة النصب والجر باليا والنون نحو رايت المؤ
يدين ومررت بالمؤيدين وكذا كل تثنية وهنا حالة جر لوقوعه
طبقة للمجرور وهو صاحبه لكن سقط النون بالاضافة لكونه مضافا

الى الاسلام لان الاضافة لا يجتمع مع النون والتنوين لانهما

يدلان

يدلان على الانفصال والاضافة يدل على الاتصال فلا يجتمعان
ولا تسقط الياء من الكتابة لئلا يلتبس بالمفرد فان قلت لم يجز
تحريك ما ثبت كما حرك بالتثنية عند التقاء الساكنين نحو مررت
بغلاي القوم قلت لانها لو كثرت لزم اجتماع الكسرات بخلاف
ياء التثنية فان ما قبلها مفتوحة ولا مساغ ايضا الى الفتح و
الضم وهو ظاهر واسم الفاعل ههنا وهو المؤيد قد تعرف لا با
ضافة وجعل صفة للمعرفة وهو صحيح لكونه بمعنى الماضي والاستمرار
لان تاييدهم الاسلام كان في الزمان الماضي واذا كان بمعنى الماضي
او الاستمرار قد تعرف بالاضافة كما مر ومعنى الاسلام شهادة
ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقامة الصلوة
وايتاء الزكوة وشهر رمضان وحج البيت ان وجب ومعنى الايمان
الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الاخر وبالقدر
خيره وشره من الله تعالى والفرق بينهما بالعموم والخصوص المطلق
والعام هو الاسلام والخاص هو الايمان لان معنى الايمان عبارة عما
يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات الحقيقة
يظهر اثرها على صفحات الاعمال الصالحة واثر الاعتقادات
الحقيقة هي الاعمال الصالحة فيكون كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم
مؤمنا اذ رب شخص يرى مسلما وهو ظاهر غير منقاد ومعتقد

Copyright © King Saud University

في الباطن وعند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فكل مؤمن
مسلم وبالعكس وهذا معناهما الاصطلاحي واما اللغوي فالايمان
هو التصديق والاذعان والقبول والاسلام هو الدخول في السلم
والوصول وباقي البحث مذكور في الاصول فلما قال المصنف اما
اودن جوابه بالفاء فان الولد الاعز الفاء جواب اما لتضمنها معنى الشرط
كما مر وان حرف من حروف المشبهة بالفعل وهي ان وان ولكان وكان
وليت ولعل وعملها هذه الحروف نصب الاسم ورفع الخبر مثل ان زيدا قائم
وكذا عمل غيرها فانا للام منصوب على انه اسم ان والاعز منصوب ايضا
على انه صفة الولد ومشابهت هذه الحروف بالافعال في ملازمتها
الاسماء كالافعال وكون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية
وفي انها ثلاثي ورباعي كالافعال فلما مشابهتها بهذه المشابهة الحق بمنصوبها
بها بالمفعول ومرفوعها بالفاعل وهذا مذهب البصريين وعند الكوفيين
الخبر مرتفع بما هو كان مرتفع به قبل دخول هذه الحروف ولا عمل
للحروف فيه ومن خصايص هذه الحروف ان لا يجوز تقديم الخبر
ها على اسمها فلا يقال ان قايم زيدا مثلا لشبهها بالافعال
في العمل وهو خلاف القياس الا اذا كان الخبر ظرفا فانه يجوز تقد
يمه على الاسم لتنزله في منزلة الاسم لما بين الظرف والمظروف
من شدة الاتصال والامتزاج كقولك ان في الدار زيدا وفي التنزيل

ان في الدار الظاهر
اصوب ان يقدر
لزيد خبر ان مقدم
الف تدغم من
الف ان على الفاء
او على كونه مفعول

ضبط
هو بفتح السين وكسرها التصليح وكتوب
اللغة اسلم صلح وقيل للسلمان قوله تعا
ادخلوا في السلم كافة اي الاسلام
شرح

ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وقد يحذف اخبارها عند
قيام قرينة نحو ان مالا وان ولدا اي ان لهم ولدا هذا في الظر
ف واما حذفه في غيره فلا يحذف الخبر ولا يتقدم على اسم
فكقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وكقوله تعالى ان الذين
كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام قال صاحب اللبا
ب واما اسم فلا يحذف وعلته الفا بان الاسم مشبه بالمفعول
والخبر مشبه بالفاعل والمشبه بالمفعول اضعف من المشبه بالفاعل
فلضعفه لم يحذف الا اذا كان ضمير الشان مثل ان زيد قايم اي انه زيد
قايم وقد جاء في غير ضمير الشان حذف الاسم لضرورة الشعر نحو قوله
او قول الشاعر فلو كنت جنيا عرفت قرابتي لكن زنجي عليظ المشافر
اي ولكنك وهذا قيل وفيه نظر لانه يجوز حذفه في غير ضمير الشان من غير
ضرورة كقوله فليست دفعت السهم عني ساعة اي فليتك او فلية و
قد قال ابن عصفور يجوز حذف اسماء وهذه الحروف في فصيح الكلام
فالاولى على هذا ان يقال ان حذفه في ضمير الشان اكثر منه في غيره فليتأ
مل في هذا المقام ثم تدعي المص لهذا الولد الاعز بقوله لازم اي دايم
وثبت لان النفي وهو لا اذا دخل على ما فيه وهو ذال يفيد الاثبا
ت ولا ذال تعد من الافعال الناقصة وهي كان وصار واصبح وامسى
واضحى وظل وبات وعاد وراض وغدا وراح وما ذال وما انفك
وما فتى وزنا بوح وما دام وليس وهذه الافعال تدخل على المبتدأ

والخبر وترفع الاول وتنصب الثاني تشبيها بهما بالفاعل والمفعول
في الافعال التامة مثل كان زيد قايما وكذا غيره فاسم لازال ههنا
مستتر فيه مرفوع المحل راجع الى الولد كاسم جلد ومجرور مع
متعلق خبر لازال اى كاينا كاسم ويجوز ان يكون الكاف بمعنى المثل فيكون
في محل النصب خبر اللازم وحده لازال مثل اسم مسعود ابدل من
كاسم بدل الكل من الكل او بدل الاشتمال لان الاشتمال اعم من الكل فتما
للتبدل منه او التبدل بل وجود من احد الظرفين يكفيه كما مر وما قيل
ان مسعود لخبر لازال وكاسم وحال من الضمير المستكن في لازال
ليس بسديد لان الحال قيد لعامل وهو دعاء للولد والقيد ينا
فيه لان الدعاء المطلق افصح واولى من المقيد وانما يقال لهذه
الافعال ناقصة لانها لا تتم باسمائها كلاما تاما ومن ثم عدلوا عن
تسمية مرفوع هذه الافعال فاعل لقصوره عن رسم الفاعل وهو
ان يتم الكلام به وهكذا القول في منصوبها حيث لم يتسموه مفعولا
به لانه ليس على رسمه بل هو كونه فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم
هذه الافعال الناقصة على اسمائها مثل كان قايما زيد لانه كتقديم
الخبر للمفعول على الفاعل وهو جائز وفي هذه الافعال يجوز تقديم
اخبارها على انفسها مثل قايما كان زيد وهو على ثلثة اقسام
قسم يجوز بالاتفاق وهو من كان الرايحة لانها افعال صريحة فجاز
تقديم المنصوب عليها وقسم لا يجوز وهو ما تم او له لفظ ما هو ما

لقة

لفة من تقديم لانها اما نافية فلها صدر الكلام واما مصدرية فلا تتقدم
معموله عليها او قسم مختلف فيه وهو ليس والصحيح الجواز نحو زيدا ليس
في القران نحو يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ولان تقديم معموله فيقتضي
معموله وما فيه الجملة اعني جملة لازال الى قوله لما استطهر جملة معتر
ضة بين اسم ان وخبرها ولا محل لها من الاعراب لان الجملة لا تستحق
الاعراب ما لم تقع موقع الاسم والمفرد ويقال ان الجملة
المعترضة من لازال الى قوله اردت ليس بشيء لان العا
مل فيما هو اردت واردت مع معموله خبر ان وهو وان
اخر لفظا لكنه مقدم رتبة فيكون المعترضة انما لا الى اردت
والى اهل مجرور بالى الخبر مجرور لاضافة اهل اليه والجار مع
المجرور متعلق بقوله مودودا وهو معطوف على قوله مسعودا
تقديره ومودودا الى اهل الخير ثم اخر رعاية لامر السجع
وبه سقط ما قيل ان حق الظرف التقدم او التاخير ايذانا لكونه
فضلة وحق الظرف المستقر التقديم اعلاما لكونه عمدة
ومحتاجا اليه فههنا قدم التقدم وهو قوله الى اهل الخير على
قوله مودودا اعني يسقط هذا السؤال بقوله رعاية لامر
السجع وان كان حقه التاخير فان قيل ما السبب والنكتة
في تقديم له على قوله كفوا في قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد
وانه الحال ظرف لغو متعلق بقوله كفوا قلت انما قدم له علة

للاهتمام بشانه اذ الاية الكريمة انما هي مسوقة لنفي المكان
عن ذات الله تعالى وهذا الفرض مستفاد من هذا الظرف فكان
تقديمه اهم تأمل ثم قصد المص الى بيان سبب ارادة التلميظ
لهذا العاد فقال لما استظهر اى قراءه وحفظ عن ظهر القلب
واعلم ان لما يجيء على اربعة اوجه احدها وفعل نحو سئم لما عاد لهم
جازمة اذا دخل على الفعل المضارع نحو لما يركب وبمعنى حين اذا
دخل على الماضي نحو جئتك لما ضرب زيد اى حين ضربه وبمعنى الا اذا
لم يدخل عليهما نحو قوله تعالى لما عليها حافظ ولما قول المص لما
استظهر بمعنى حين لدخولها على الماضي وهو ههنا اسم مبني والا
فحاد الصور حتى بين كونه اسما وكونه حرفا بسبب بناء كمذ فانه مبني
حال الاسمية ملحقة اسما على صورة الحرفية كذلك لما يكتفي
فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد الى الولد ومحل الجملة الفعلية جر
كونه مضافا اليها لما ولا بد ان يكون
فعلية تلائمها معنى الجازات والعامل فيها ارادت اى ارادت
تلميظه وقت استظهاره دون استظهر لانه مضاف اليه
للما والمضاف اليه لا يعمل في المضاف والا لزم كون الشيء عاملا
في نفسه علا وهو غير جايز مختصر منصوب على انه مفعول
استظهر وهو مضاف الافتتاح اضافت المسمى باسمه
نحو سعيد كز اى المختص الذى هو الاقتناع وكشف اى ازاله

عنه

عنه لى عن المختصر الواو في كشف للعطف وكشف فعل ماض
فاعله مستتر فيه عايد الى الولد ومحل الجملة جر لكونها معطوفة
على جملة استظهر بحفظه الباء فيه للاستعانة اى كشف عنها با
ستعانة حفظه وهي حرف جر وحفظه مجرور بها والجار مع المجرور
متعلق بكشف والضمير في بحفظه مجرور المحل لكونه مضافا اليه
للحفظ وهو يجوز ان يكون عايدا الى الولد فيكون من اضا
فة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره بحفظ الو
لد المختصر ويجوز ان يكون عايدا الى المختصر فيكون من قبيل
اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك تقديره بحفظ
المختصر الولد فضلة منوية لانه مفعول كشف ومضافة
الى القناع وهو ما تغطى المرءة راسها وفضلة بقية الشيء نزلت الى
وجهها وفيه استعارة بالكناية لان المص شبه المختصر بالمرءة المحققة
في المقبولية ومال النفس اليها واثبت له المص ما يلزمها من
القناع وهذا التشبيه المضمر في النفس يسمى استعارة مكنية والاثبات
المذكور تسمى استعارة تخيلية وهي قرينة للمكنية فيها ملازما
ت وجودا وفي كشف استعارة تبعية لان معناه ازال صيانة ونال
مراده وطرح الجهل عن نفسه واحاط والاحاطة ادراك الشيء
والنيل به بتمامه وكماله واعرابه كاعراب كشف من غير فرق بفوقه
واسنده الجار مع المجرور متعلق باحاط اى احاط مسايله واتحانه

عنه

والضمير البارز مجرور المحل لكونه مضافا اليه للمفردات عايد الى
المختصر حفظا منصوب على التميز وهو فاعل في المعنى الى المعنى احا
ط حفظه والتميز اما بمعنى الفاعل كهذا وكقوله تعالى واشتعل الرا
س شيبا اى شيب راسي او بمعنى المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض
عيونا اى عيون الارض واتقن الى احكم واثبت وهذه الجملة
الفعلية في محل الجر معطوفة على جملة احاط او على جملة استظهر
وباقي اعرابه كاعراب كشف ما هو صولة لابد لها من صلة
يتبينها مشتملة على الضمير العايد الى الموصول لان الموصول
مع صلته كالشئ الواحد فلابد من شئ
يصل بينهما ويجوز حذف هذا العايد اذا كان ضميرا منصوبا
نحو قوله تعالى هو الذي بعث الله رسولا اى بعثه الله ونحو علا
ذلك والصلة لابد وان يكون من احدى الجمل الاربع الا
خبارية اى الاسمية نحو الذي ابوه منطلق زيد والفعلية
نحو الذي انطلق ابوه هذا عمرو والظرفية نحو الذي في الدار اخا
لد والشرطية نحو الذي ان تكرمني اكرمك بشرط اعراب وقوله
فيه اى في المختصر صلة والضمير المستكن فيه المنتقل من حصل
بعد حذفه لان تقديره اتقن ما حصل فيه فاعل الظرف عا
يد الى ما والضمير البارز فيه مجرور المحل بفي راجع الى المختصر
والموصول مع صلته منصوب المحل على انه مفعول اتقن وما

كان

كان في قوله ما فيه من الابهام بين ذلك الابهام بقوله من نحو
والجار مع المجرور ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال وهي اما لبيان
هيئة الفاعل نحو جاء في زيد راكبا او المفعول به نحو رايت زيدا
ماشيا والبيان هيئتها معا نحو ضربت زيدا راكبين وهذا اكثري
لانه قد يقع الحال عن المبتداء والخبر والمضاف اليه لكنه قليل لا يكون
الا في كلام المصنفين دون كلام الفصحاء وهذه الحال اما لبيان
هيئة الفاعل ان جعلناها حالا من الضمير المستكن في فيه
لانه فاعل الظرف كما مر والعامل فيه الظرف او لبيان هيئة
المفعول ان جعلناها حالا من الموصول لانه مفعول اتقن
والعامل فيه هو اتقن لان العامل في الحال هو العامل في ذي
الحال ومن في من النحو بيان تبة ومن البيانية مع مدخولها صفة
صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة نحو رايت رجلا من قبيله
قريش وحالا ان كان ما قبلها معرفة كما في قوله ما فيه من النحو
فانه حال لكونه ما قبلها معرفة لان الموصول مع صلة معرفة
وكقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان فان من الاوثان
حال من الرجس لكونه معرفة فان قيل كيف يمكن ان يكون
الموصول مع صلته معرفة وكل منهما نكرة وانضمام النكرة الى النكرة
لا يفيد التعريف قلنا يمكن ان يحصل من الاجتماع والانضمام
هيئة مفيدة للتعريف وان كان كل منهما نكرة لقول بعضهم

Copyright © King Saud University

للمتلقين ان انضمام الكل الا الكل قد يفيد الجزئية او نقول ان الصلة
يجب ان يكون معلومة عند المخاطب فيجوز ان توضح وتخصص
المبهم الذى هو الموصول واعلم ان قول النحاة ان العامل فى ذى الحال
انما هو على مذهب اكثرهم والا ينتقض بقوله تعالى ان هذه امتكم
امة واحدة فان امة حال والعامل فيها اسم الاشارة وامتكم ذى الحال
والعامل فيها ان كذا فى شرح التسهيل لفظا ومعنى وهما منصوبان
على التمييز من قوله اتقن لان الاتقان قد يكون من جهة اللفظ
فقط او من جهتهما معا فلما قال لفظا ومعنى علم ان اتقانه اياه من
جهة اللفظ والمعنى معا فهو تمييز عن الجملة بمعنى للمفعول لان معناه
اتقن لفظه ومعناه اردت فعل وفاعل ان مصدر النظر
فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز
المتصل منصوب المحل لانه مفعول المظه وهو عليل الولد ومحله
الجملة الفعلية اعنى النظ مع ما عمل فيه منصوب المحل على انه مفعول
اردت واردت مع ما عمل فيه موضوع المحل على انه خبر ان اى فان الولد
الاعز مرادا منى تلمظ او تريد انا تلمظه وقت استظهاره ومعنى
المظه اى اذيقه واطعمه وفيه استعارة بالكناية لان المص شبه فى
نفسه كلام الامام بالمعطف مات اللذيذة المرغوبة ثم اثبت له ما هو
من لوازم المطعومات من الاذاقة والاطعام وهذا الاثبات استعارة
تخييلية كما مر ومعناه الحقيقى التربية والتعلم من الكلام المجرد

بمن متعلق بالمظه الامام وهو مجرور بمن مضاف اليه الكلام الموثق
مجرور على انه صفة الامام والجمعة مجرور معطوف على المحقق و
الخبر هو العالم المتقن وقيل هو مقلوب من البحر لان العالم
يجمع العلم كما ان البحر يجمع الماء والعلم والماء كلاهما سبب الحيوة
اما الماء فظ وقد قال الله تعالى وجعلنا من الماء كل شئ حيا
واما العلم فبقوله عم من صار حيا بالعلم الحديث لذا فبهذه المناسبة
يطلق البحر المقلوب من البحر على العالم المتقن المدقق المجرد
صفة البحر من دق فلان الشئ اذا علم على وجه اليقين واطلع
على خفى ابى مجرد لانه بدل من الامام ويكون مجرد لكونه مضافا
اليه لانى والكلام فى اى كلام فى ذى الانعام وفى بركتية الامام وهى من
اقسام العلم لان العلم ما جعل علامة بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح
ثم ان العلم اما ان يصدر باب ام او ام فالاول كنية كما فى بكر وابى
عمر وام كلثوم والثانى اما ان يقصد به المدح والذم او لا فالاول
هو اللقب والثانى العلم عبد القاهر عطف بيان لابى بكر بن قطعا
للهمزة من الابن لوقوعه بين العلمين ومجرور لكونه صفة
لعبد القاهر وهو مضاف الى عبد وهو مضاف الى الرحمن البحر
جاء مجرور صفة النبية للامام لان المراد معرفة الامام معرفة
اياه سقى فعل ماض فاعل الله مفعوله ثراه اى قبره ومنزله وهو
منصوب تقديرا والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه لثرى

ش اوابن اوتية ح

عايد للامام وسقى قد يتعدى لمفعولين كقوله تعالى وسقاهم ربهم
شرابا طهورا وجعل نحو ما ض وهو من الافعال القلوب يتعدى
الى المفعولين الممتنع الاقتصار على احدهما وفاعله مستتر فيه عائد
يدا الى الله الجنة هى مفعول الاول مشراة اى مكانه مفعول الثانى
والهاء فيه كالهاء فى شراه وهذان الفعلان اعنى سقى وجعل خبران
لفظا وانشاءان معنى فى معنى الامر لانهما دعاء والدعاء فى قوة
الامر وانما عطفت على الاخبار باعتبار الصورة ولا محل لهذه
الجملة من الاعراب لعدم وقوعها موقع المفرد وهو ظاهر فالعلم
على ثلثة اقسام لفظى وتقديرى ومحلى فاللفظى فى خمسة موا
ضع الاول فيما فى آخره حرف صحيح نحو عمرو وزيد وفى مثل جاءنى
زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وكذا غيره او فى حكم الصحيح وهو
ما فى آخره ياء او واو ساكن ما قبلها نحو ظبى ودلو فانهما فى حكم
الصحيح فى تحميل الحركات الثلثة مثل هذا ظبى ورايت ظبيا و
مررت بدلو والثانى فى الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم
نحو ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال والثالث فى
التثنية مثل جاءنى الزيدان ورايت الزيدين ومررت بالزيدين
والرابع فى الجمع المصحح والموعشرون واخواته نحو جاءنى
الزيدون ورايت الزيدين ومررت بالزيدين والخامس فى
كل مضافا الى المضمر بالف حالة الرفع بالالف نحو جاءنى كليهما جاءنى

النصب

النصب والجر بالياء مثل رايت كليهما ومررت بكليهما فان اعراب
هذه الاسماء الى من الاسماء الستة الماهنا بالحروف وهو ظاهر
ولفظى لان حروف الاعراب فيها ملفوظة والتقديرى فى سبعة
مواضع الاول فى الاسماء المقصورة التى واخرها الف مقصورة
سواء كانت تلك الالف التانيث مثل حبلى او منقلبة عن الواو
والياء مثل عصا ورحى وغيرهما نحو هذا عصا ورايت عصا
ومررت بعصا وكذا غيره وانما صار اعرابه هذه الاسماء
تقديريا للعدم قبول الالف الحركة ما دام الفا والثانى ما اضيف
الى ياء المتكلم مفردا نحو هذا غلامى ورايت غلامى ومررت بغلامى
موصوفا بان اعرابه بالحركة نحو هذا مسلما ورايت مسلما
ومررت بمسلمى فى المذهب الاحوال الثلث فى الاصح لانه
فى حالة الجر لفظى لوجود الكسرة واحترزنا بقولنا موصوفا
بان اعراب الجمع المذكر السالم فانه اعرابه حالة الاضافة الى ياء
المتكلم لفظى فى النصب والجر نحو رايت مسلمى لوجود الياء التى هى
علامة النصب والجر فيهما وتقديرى فى الرفع نحو جاءنى مسلمى اصله
مسلمون فالياء المدغمة فى ياء المتكلم منقلبة عن الواو التى هى علا
مة الرفع تقديرا الثالث مافيه اعراب محلى اما جملة منقولة لما
العلمية نحو قال بطن شر اعلم شخص فى قول الحجازى نحو من زيدا
فى استفسار من يقول ضربت زيدا وذلك لان كل اسم كان معربا فى

Copyright © King Saud University

عايد للامام وسقى قد يتعدى لمفعولين كقوله تعالى وسقاهم ربهم
شرابا طهورا وجعل نعل ماض وهو من الافعال القلوب يتعدى
الى المفعولين الممنع الاقتصار على احدهما وفاعله مستتر فيه عا
يدل الله الجنة هى مفعول الاول مشواه اى مكانه مفعول الثا
والهاء فيه كالهاء فى مثواه وهذان الفعلان اعنى سقى وجعل خبران
لفظا وانشاء آن معنى فى معنى الامر لانهما دعاء والدعاء فى قوة
الامر وانما عطفت على الاخبار باعتبار الصورة ولا محل لهذه
الجملة من الاعراب لعدم وقوعها موقع المفرد وهو ظاهر فاعلم
على الله اقسام لفظى وتقديرى ومحلى فاللفظى فى خمسة موا
ضع الاول فيما فى آخره حرف صحيح نحو عمرو وزيد وفى مثل جاءنى
زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وكذا غيره او فى حكم الصحيح وهو
ما فى آخره ياء او واو ساكن ما قبلهما نحو ظبى ودلو فانهما فى حكم
الصحيح فى تحميل الحركات الثلثة مثل هذا ظبى ورأيت ظبيا و
مررت بدلو والثانى فى الاسماء الستة المضافة لا غير ياء المتكلم
نحو ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال والثالث فى
التثنية مثل جاءنى الزيدان ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين
والرابع فى الجمع المصحح والملحق به نحو جاءنى الزيدون
الزيدون ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين والخامس فى
كل مضافا الى مضمر بالف حالة الرفع بالالف نحو جاءنى كلاهما حالة

النصب

النصب والجر باليا مثل رأيت كليهما ومررت بكليهما فان اعراب
هذه الاسماء اى من الاسماء الستة الهنا بالحروف وهو ظاهر
ولفظى لان حروف الاعراب فيها ملفوظة والتقديرى فى سبعة
مواضع الاول فى الاسماء المقصورة التى واخرها الف مقصورة
سواء كانت تلك الالف التأنيث مثل حبلى او منقلبة عن الواو
واليا مثل عصا ورحى وغيرها نحو هذا عصا ورأيت عصا
ومررت بعصا وكذا غيره وانما صار اعرابه هذه الاسماء
تقديريا تعذر ظهور الالف الحركة ما دام الفا والثانى ما اضيف
الى ياء المتكلم مفردا نحو هذا غلامى ورأيت غلامى ومررت به جميعا
موصوفا بان اعرابه بالحركة نحو هذه مسلمة ورأيت مسلمتى
ومررت بمسلمتى فى المذهب فى الاحوال الثلث فى الاصح لانه
فى حالة الجر لفظى لوجود الكسرة واحترزنا بقولنا موصوفا
بان اعراب الجمع المذكر السالم فانه اعرابه حالة الاضافة الى ياء
المتكلم لفظى فى النصب والجر نحو رأيت مسلمى لوجود الياء التى هى
علامة النصب والجر فيهما وتقديرى فى الرفع نحو جاءنى مسلمى اصله
مسلمون فالياء المدغمة فى ياء المتكلم منقلبة عن الواو التى هى علامة
فى الرفع تقديرا الثالث مافيه اعراب محكى اما جملة منقولة نحو
العلمية نحو تابط شرا علم شخص فى قول الحجازى نحو من وزيدا
فى استفسار من يقول ضربت زيدا وذلك لان كل اسم كان معربا فى

الاصل وحكي ذلك الاعراب فاعرابه المحل المحكي تقديرى ونحو
خمسة عشر علما على الفتح فى قول الرابع فى الاسماء المنقوصة وهى
الاسماء التى اواخرها ياء مكسورة ما قبلها نحو القاضى فى حد قول واحد
والراعى فى حالتى الرفع والجر نحو جاءنى القاضى بالاسكان لاستثقال الضمة
الضمة والكسرة على الياء وفى حالة النصب لفظى لخفة الفتحة
عليها نحو رايت القاضى بالنصب فى حد جاد بالاسكان فى النصب
ايضا للضرورة الشعرية نحو قوله مهلا بنى عمنا مهلا موالينا
لاستثقالهما ما كان مدغوما والاستثهاد فى ان موالينا بالسكون
لسكون حالة النصب لانه مفعول لامهل المقدر الدال عليه المذكور
مهلا وكذا فى المتلو اعنى القوس باريها بالسكون حالة النصب
الخامس من الجمع المصحح مضافا ملوتيا ساكنا بعد نحو جاءنى
صالحو القوم ورايت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم
فانه اعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا لكنهما سقطتا فى
اللفظ لملاقاتهما الساكن بعدهما وهو لام التعريف فى القوم
فالحرف التى بها الاعراب غير ملفوظ بها فهو معرب بالحرفى
تقديرا اذ الاعتبار بالخط بل المعتبر فيه هو اللفظ وليس
فى اللفظ واو ولا ياء وقولنا ملوتيا ساكنا يشتمل اى ساكن كان
من نحو لام التعريف والاسم الذى اوله همزة وصل نحو جاءنى
صالحو ابنيك اه فلو لم يتلو ساكنا بعده كقولك صالحو ابنيك و

صالحو

وصالحى بلدك كان الواو والياء ملفوظا بهما فكان معربا بالحرفى
لفظا فلذلك احترز عنه السادس الاسماء الستة اى المعتلة اذا
لاقاها ساكن بعدها فهى معربة بالحروف تقديرا نحو جاءنى ابو
البشر ورايت ابا البشر فى النصب ومررت بابى البشر فى الجر التابع
فى التثنية مضافة لاقاها ساكن بعدها فى حالة الرفع نحو هذان
ثوبا ابنيك اعرابه بالالف وهى ساقطة فى اللفظ لسكون ما بعدها
فهو معرب تقديرا بالالف بخلاف النصب والجر نحو نظرت الى
ثوبى ابنيك ورايت ثوبى ابنيك بكسر الياء فيهما لانها اعربت بالياء
وهى باقية فيكون منعوتا لفظا وهو ظاهر وانما اطنبت الكلام فى هذا
المقام لانه من مزالق الاقدام ومما يحتاج اليه دايما اما الاعراب
المحلى فى الاسماء المبنية كالموصولات والمضمرات والاسماء
الاشارات وكالافعال الماضية والجمل والحروف فان الاعراب
فى هذه المذكورات محلى لفظى لا تقديرى والفرق بين اعراب
التقديرى والمحلى هو ان التقديرى انما يستعمل حيث يصح
استحقاق الكلمة الاعراب لاجل بنائها على انها وقعت فى محل
لو وقع فيه غيرها من المظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب فى
المحلى مجموع الكلمة بنائه بخلاف المانع فى التقديرى فانه هو الحرف
الاخير فليتأمل فانه من نفايس النحو حتى يعلو اى
يشتبث من علق الشىء اذا تشبث وبيان هذا التركيب موقوف

على التمهيد مقدمة وهي ان حتى يجيء على ثلثة معان اولا للجر تحو
اكلت السمكة حتى راسها فان المجرور اما ان يكون ما
ينتهي المذكور قبلها كالرأس في اكلت السمكة حتى راسها
ينتهي به السمكة لانه الجزء الاخير منها او ينتهي المذكور قبل
حتى عند ذلك المجرور نحو نمت البارحة حتى الصباح فان
الصباح شيء ينتهي الليلة عنده لانه ليس بجزء منها بل ملاصق
لها ثم اختلف النحاة في ان ما بعدها هل يدخل فيما قبلها
ام لا فقال عبد القاهر ات ظاهر ان ما بعدها يدخل فيما قبلها
فاكل الرأس وكذا ايام الصباح في المثالين المذكورين وكذا
ابن الحاجب وجار الله العلامة وعند اكثر النحاة لا يدخل هكذا
قال ابن الحشي وابو نصر الفارابي الا ان هذا الاختلاف لا يستلزم
قوله مطلقا قيل للنفي بل الوجه ان يقال ان كان المذكور بعضا
بعضا للمذكور الذي قبلها فيدخل كالرأس مثل واكلت السمكة
كالصباح وعلى هذا اشارة في كلام المبرد في المقتصد في الكلام
ابن الدراك في الفصول والثاني كونها للعطف نحو جاءني زيد
زيد حتى عمرو ورايت زيدا حتى عمرا ومررت بزيد حتى عمرو
ولكن شرطها هاهنا مجانسة ما بعدها لما قبلها لانها للغاية والد
لالة على احد طرفي الشيء والغاية والطرف لا يكونان الا من جنس
المغيا وذي الطرف فلا يقال جاءني القوم حتى حمار ولا يقال رايت

الرجل حتى

الرجل حتى امراته بالنصب ولا اكلت الجراء حتى الوامان والثا
لث ابتدائية اعلم ان يكون ما بعدها مبتداء وخبرا محذوفا
حتى زيد ذاهب اي وكلا ما مستقلة نحو جاء في العلماء وحتى
ذاهب الجهلاء فاذا عرفت هذه المقدمة بعدها فاعلم
ان قوله حتى يعلق يجوز ان يكون جارة بعدها كي وان المصد
رية مقدرة بعدها والفعل منصوب بها لان حرف الجر لا يدخل
على الفعل الا بتقدير ان بعده والشرط ان يكون ما بعدها
مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وهنا
كذلك لان العلق بطبعه امر مستقبل مترتب وجوده بالنسبة
الى ما قبلها وهو ارادت التلميظ والجملة الفعلية اعني يعلق بجر ك
المحل بحتى وهو هنا متعلق بقوله المظم والمجرور هنا وهو العلق
بطبعه شيء ينتهي المذكور قبل حتى وهو ارادت التلميظ عنده
لا به ويجوز ان يكون عاطفة فيكون يعلق معطوفا على المظم فحينئذ
المحل يكون منها معطوفة على الجملة التي قبلك وهو المظم لانها
مفعول اردت وشرط كونها للعطف وهو ان يكون ما بعدها
مجانسا لما قبلها موجود هنا لانها هنا للدلالة على احد طرفي
الشيء وهو ارادت تعلم العلم للولد وطرفاه ارادة التلميظ و
العلق بطبعه والعلق بطبعه فيكون بين التلميظ والعلق مجا
نسة ولا يجوز حتى ان يكون هنا ابتدائية لان ما بعدها ليس مبتدا

Copyright © King Saud University

وخبر والكلام مستقل منقطع عما قبلها فلا يكون ابتداء بيان
نفرك في هذا البحث فانه من غوامض النحو وبطبعه متعلق
بيعلق والضمير مجرور المحل لاضافة الطبع اليه عايد لا الولد
الاعزة وهو ما يكون مبتداء الحركة مطلقا سواء كان لها
شعور كحركات الحيوانات او لا شعور كحركة الافلاك والا
جسام والطبيعة ما يكون مبتداء الحركة من غير شعور هكذا قال
الامام في شرح الاشارات فالفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم
والخصوص مطلقا والعام هو الطبع والمراد ههنا الطبع الذا
ت فمعنى بطبعه بذاته ونفسه من لفظه مجرور وبن والهاء ايضا مجر
ور محلا لاضافة لفظ اليه عايد لا الاهام فهو من اضافة
المصدر الى الفاعل المحلو مجرور لانه صفة اللفظة والجار والمجر
ور في محل النصب على انه حال من فاعل يعلق وهو ما الموصولة
في قوله ما يتفجر اى يسيل قوله منه متعلق بيتفجر والضمير المجرور بمن
عايد لما الموصول ولفظ ينابع مرتفع على انه فاعل وهو جمع ينبوع
وهو عين الماء النخو مجرور لانه مضاف اليه لينابع ومحل الموصول
مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق وانما قلنا ان من لفظه حال
من فاعل يعلق لانه لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المجرور
في منه لوجوه ثلثة الوجه الاول ان الحال اما لبيان هيئة
الفاعل او المفعول كما مر وهذا الضمير ليس بفاعل ولا مفعول فلا

يكون

يكون حالا منه الثاني انه اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديم
على الحال وهذا الضمير معرفة فيجوز تقديم على هذه الحال وهي من
لفظه فيكون تقديره حتى يعلق بطبعه منه من لفظه الحلو
وهذا التقدير غير جايز لانه يلزم منه اى من هذا التقدير
تقديم ما في حيز الصلة وهو منه على الموصول وهو ما وما في حيز
الصلة لا يتقدم عليه لانه في حكم الصلة والصلة لا يتقدم على
الموصول وكذا ما في حكمها الثالث ان من لفظه مقدم على هذا
الضمير والحال لا يتقدم على صاحبها المجرور في الاصح لا يقال ان
المحذور اللازم على تقدير جعلكم اياه حالا من الموصول لا في الحال
من الشيء اصلها ان يكون متاخرا عنه فيكون في حيز الصلة
ايضا على تقدير جعلكم اياه حالا لانا نقول لا نسلم ما ذكرتم بل اللازم
في تقديم ما في حيز الموصول وما في حيزه اى في حيز الموصول لا يكون
من تتمة الصلة التي هي كالجزء من الموصول وتقديم ما في حيز
الموصول جائز فنظرت الفاء للعطف هذه الجملة معطوفة
على جملة اردت فالفاء عاطفة ويجوز ان يكون الفاء علامة لجزاء
شرط محذوف تقدير الشرط هكذا اذا كان كذلك اى اذا كان
الولد مستحضرا للمختصر ومحيطا بردات فنظرت فيكون الجملة
مجزومة المحل على انه جواب الشرط المحذوف في مختصراته متعلق
بنظرت والضمير في مختصراته مجرور المحل لكونه مضافا اليه للمختصر

عايد للامام المضبوطة مجرورة لكونه صفة المختصرات فان قلت
ان المختصرات جمع والمضبوطة مفرد فكيف يكون صفة لها
والمطابقة شرط بين الموصوف والصفة في الافراد والجمع
اذا كانت صفة فعلوله وقايمة كما يجيء وههنا كذلك لان
المضبوطة قايمة بها قلت ههنا قاعدة وهي ان الصفة اذا
اسندت الى ضمير الجمع كانت الصفة في حكم الفعل في جواز الو
جهين الافراد والجمع كما ان الفعل كذلك في قولنا النساء جاءت
اوجيئ على لفظ الواحد والجمع وههنا ان المضبوطة اسندت
الى ضمير المختصرات فيجوز الجمع والافراد فافراد المصل للمختصر في الا
زاد وكذا الكلام في قوله دون كتبه المبسوطة دون منصوب على
الظرفية والعامل فيه نظرت كتبه جمع كتاب مجرور لاضافة د
ون اليها مبسوطة مجرورة على انها صفة الكتب فوجدت الفاء فيه
كالفاء في نظرت فهو يتعدى الى مفعولين الاول منهما قوله
اكثرها منصوب على انها مفعول وجدت والهاء مجرور المحل لكو
نها مضافا اليه لاكثر عايد الى المختصرات تعاورا اى تداولا في
استعمالا نصب على التميز من اكثر لانه ثم بالتنوين تقديرا فنصب
على التميز لان كل تنوين سقط بالاضافة كهذا التنوين او با
لتركيب كخمسة عشر اذ اصله خمسة وعشرة ثابت تقديرا وان كان سقط
لفظا بين منصوب على الظرفية فالعامل فيه تعاورا الا لمة جمع

امام

امام مجرورة لاضافة بين اليها والمفعول الثاني لوجدت المائة
من الكثرها على تقدير ان وجدت يتعدى الى المفعول واحد بدل
البعض من الكل والتتمة منصوبة معطوفة على المائة وكذا قوله
والجمل وهذه الثلثة اي بمعنى المائة والتتمة والجمل اسم كتاب للشيخ عبد القا
هر الجرجاني وهذا الاعراب اذا كان وجدت بمعنى صادفت
اما اذا كان وجدت بمعنى علمت وهو يتعدى الى المفعول الا
ول وتعاورا يتجاوزا المائة فاستطلت فعل فاعل والفاء فيه كالفا
ء المذكورة في نظرت وهو ماخوذ من طال يطول فيتعدى با
لنقل الى باب الاستفعال ان مصدرية اكل عنه فعل مضارع منصو
ب بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصو
ب محلا على انه مفعول اول لاكلفه وعايد الى الولد وهو ان الكلف
يتعدى الى مفعولين ومفعول الثاني قوله جهها والهاء مجرود
المحل لاضافة الجمع اليها وهو عايد الى الكتب الثلثة ومحل الجملة
الفعلية اكلفه مع ما عمل فيه منصوبة المحل على انها مفعول
استطلت واجله منصوب معطوف على اكلفه وهو يتعدى
لا مفعولين كذلك ايضا الاول الضمير المتصل به والثاني قوله
رفعها والهاء مجرور المحل لكونه مضافا اليه لرفع عايد الى الكتب
الثلث كراهة مصدر منصوب على انه مفعوله لاستطلت وهو
مضاف الى مفعوله وهو ما وهي موصولة فيها اي في كتب والضمير

Copyright © King Saud University

Copyright © King Saud University

اى للمستكن فيها عايد الى ما والموصول مع صلته مجرور المحل لا
ضافة كراهة اليه وذكر الفاعل متروك تقديره كراهة ما فيها
من الاشياء جمع شئ كقول واقوال عند الكسائى وعند سيبويه
اصله شياء على وزن فعلاء كحمراء واستكرهوا اجتماع الهمزتين فيه
بينهما الف فنقلوا الهمزة الاولى الصدر موضع الفاء فصارت
اشياء على وزن افعاء فعلى الاول منصرف وعلى الثانى غير منصرف
وهى مجرورة بمن والجار والمجرور فى محل النصب على الحال من الموا
صول وهو بمعنى المفقود المعادة اسم مفعول من الاعادة بمعنى
ورقى انتهاصفة الاشياء والكلام فيها كالكلام فى المنبوطة ولا
علم ان شرط النصب المفعول له ثلثة الاول ان يكون فعلا القا
على الفعل المعلل والثانى ان يكون مصدرا والثالث ان يكون مقارنا
للفعل المعلل فى الخارج وان لم يوجد واحد هذه الشروط
يكون مجرورا باللام لنحو جئتك لاكرامك الزائر لفقدان الشرط
الاول فان المجئ فعل المتكلم والاكرام فعل المخاطب ولنحو جئتك
المسمن لفقدان الشرط الثانى فان السمن ليس بمصدر ولنحو
جئت اليوم لمخاصمتك زيدا امس لفقدان الشرط الثالث
وسيجئ تمامية هذا ان شاء الله تعالى والواو للحال ان للشرط ما نفت
فعل الشرط وهو من الافعال الناقصة واسمه مستتر فيه عايد
الى الاشياء لا تخلوا فعل مضارع منفى بلا جزاء الشرط وهو

منصوب المحل لانه خبر كان والشرط مع فعله وجزائه جملة
شرطية منسلخة عنها معنى الشرطية موضع الحال من الاشياء
وهى فى معنى المفعول لانها عبارة عن الماء الموصول فى كراهة ما
فيها وهو مفعول كراهة تأمل وسيجئ تحقيق هذه المسئلة فى
بحث الحال من الافادة مجرورة بمن متعلق بلا تخلوا نا ستصفيت
فعل فاعل والجملة معطوفة على استطلت منها والهاء مجرور
المحل عايد الى الكتب الثلثة متعلق باستصفيت هذا اسم
من الاسماء الاشارة مبنى على الفتح لا السكون لشبهه الحرو
ف من حيث الاحتياج الى المشار اليه كما ان الحرف محتاجة
الى متعلقها لكن محله ههنا النصب لانه مفعول استصفيت المختص
منصوب لانه صفة هذا فيكون تابعا لمبنى وتابع المبنى تابع لمحله
ونفيت معطوف على استصفيت عن حرف جر كل مجرور بها
متعلق بنفيت والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه اى عن كل واحد
منها اى من الكتب الثلثة ما مصدرية مكون فعل ماض والظاهر
فيه عايد الى الكل وهو على تقدير المصدر اى ما مفعول نفيت اى نفيت
عن كل واحد منها تكرره ولا يجوز ان يكون ما موصولة لانه
يلزم ان يكون المنفى التكرر دون نفس المسئلة المتكررة وهو
غير جايز لانه المراد نفى التكرر دون النفى المتكرر ولو حكم بجوا
ز نفيها لم يكن الكتاب مشتملا لهذه المسئلة المتكررة وهو غير

مراد بل يؤدى الفساد لانه يلزم منه ان لا يكون مسئلة النفى
مرفوع مذكورة فى الكتاب وبطلانه بين هكذا قيل لكن فيه
نظر لانا لا نسلم انه يلزم من نفى المتكرر نفى نفس المسئلة المتكررة
التى هى المسئلة النحوية لان المتكرر هو الموصوف بصفة التكرار
ر ولا يلزم من نفى المجموع المراكب من الموصوف والصفة
نفى كل جزء اعنى الموصوف مع صفة لان نفى المجموع قد يكون
بنفى قيد من قيود فلم لا يجوز ان يكون ههنا كذلك فنفى
المتكرر لا ينفى نفسه حتى يلزم ما ذكروه من نفى المسئلة نعم
يجوز ان يكون ما هو صولة بتقدير المضاف هكذا ونفيت
عن كل منهما تكرار ما لكن فى يستقيم الكلام فافهم فانه من مزا
لق الاقدام استثقالا منصوب على انه مفعول له لنفيت او على انه
حال من ضمير نفيت بمعنى مستثقلا انا للمعاد متعلق باستثقالا
الاحادث والتكرار واستثقالا معطوف على استثقالا فجاز فيه
الوجهان ايضا للمعاد متعلق باستثقالا وهو اسم مفعول
من افاد يفيد واللام فيه اما للعهد والمعهود وهو الولد
المذكور واللام بمعنى الجنس والمراد من المفاكل من استفاد
من هذا المختصر وقول من قال ان اللام فيه بمعنى الذى لا بمعنى
الجنس لانه الصفة وهو فيها بمعنى اسم الموصول كالحرف تعر
يف فلا يكون للجنس يا طل لانا نقول القول يكون من اللام الجنس

مذهب المزنى فان اللام عنده فى الصفات مطلقا سواء كا
نت بمعنى الحدوث كالضارب وغيره او لا كالمؤمن والكافر وجه
فى تعريف ولو سلم فلا نسلم ان الموصولات بناء فى الجنسية والاكثرا
ن كقولك انا العربى الذين يأتونك الا زيدا واضرب العالمين الا
زيدا ونحو ذلك فانها فى هذين الثالثين للجنس فى الاستغراق
والا لما صح الاستثناء والذى شرط دخول المستثنى فى المستثنى
منه على تقدير السكوت عن الاستثناء فليتأمل غير وهو منصوب
على الحالية من ضمير استصفيت ملخرا مجرور لاضافة غير
اليه وهو اسم فاعل من الافتعال اصله مدتخر وجاز فيه مد
خر بالذال المقلوبة وجاز فيه مدخر بفك الادغام فضلا منصوب
على انه مفعول مدخر النصيحة مجرورة لاضافة فضل اليها فا
انما عمل مدخر فى فضل لانه اريد به الحال او الاستقبال واعتمد
ايضا على غير وهو فى النفى بمعنى ان عمل اسم الفاعل مشروط
ببشرطين الاول كونه بمعنى الحال او الاستقبال والثانى حرف النفى
نحو ما قائم زيدا ولم يعنى معناها كما فى الشاعر وان امرأ لم يعن
الا بصالح لغير مهين نفسه بالمطامع فانت مهين تعمل فى نفسه
النصب لاعتماده على اخيره والثانى حرف الاستفهام ملفوظا نحو
قائم زيد ومقدرا كقوله ليت شعرى مقيم الغدر قومى ام يقلعوا
الثالث المبتدأ جريحا نحو زيد قائم ابوه او صنوبا كقوله وكم مالا

اعتماده على احد اشياء الستة الاول

Copyright © King Saud University

عينه من شيء وغيره والرابع الموصوف نحو مررت برجل علم
ابوه والخامس منها ذو الحال بان يكون اسم الفاعل حال
نحو جاء في زيد راكبا غلامه ويجوز فيها الاعتماد تقدم او
السادس للموصول نحو الضارب اقال ركن الدين القلوي
ابو اليمن
في كبيره للكافية بعد الموصول غفل عنه المص وذر بعضهم
على وجوه الاعتماد ان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعا جبلا
وزاد بعضهم على ان نحو ان قايم الزيدان او في هذا الاشتراط عند
البصريين واما عند الكوفيين والاخفش فلا اشتراط بالا
عتماد عندهم فعلى هذا قولنا قايم زيد فقايم فيه عند البصريين
خبر مقدم على المبتداء الاخير وعند الكوفيين والاخفش
محتمل لامرين احدهما ان يكون قايم مبتداء وزيد مرفوع
على انه فاعله شاد مسد الخبر والثاني ان يكون خبرا مقدما
وزيد مبتداء واما قايم الزيدان او الزيدون فنحو ان او عن
فيمتنع عند البصريين لامتناع ان يكون قايم خبرا عن الزيدا
ن او عن الزيدون لكونه مفردا وجايزا عند الكوفيين
والاخفش على تقدير ان يكون مبتداء وما بعده فاعل ساد
مسد الخبر وكذا الظروف بعينه من غير تفرقة في عمل
الظرف في الاعتماد وعدمه عامل غير جار ومجرور متعلق بمحذوف
مصدر مضاف الى مفعوله وهو عبارته وذكر الفاعل من قوله

تقديره في رعاية عبارته والضمير البارز المتصل مجرور المحل
لاضافة العبارات اليه عايد الى الامام الفصيحة مجرور
لانه صفة العبارات ولم يجمع مع ان الموصول في جمع للاحتصا
ر كما مر في المظبوطة ثم من حروف الجوازم وهي خمسة لم
ولما وان ولام الامر ولا الناهية ولم اطو فعل مضارع
مجزوم بلم سقط الياء علامة للجزم لان اصله اطوى
وفاعل مستتر فيه وهو انا والجملة معطوفة على جملة
الستفهيت ذكر منصوب لانه مفعول لم اطوى شيء مجرور
ور لاضافة ذكر اليه من حرف جر مسائلها مجرور بها والها
مجرور المحل لاضافة المسايل اليه عايد الى الكتب الثلثة
والجامع المجرور متعلق بلم اطو الا حرف من حروف الا
ستثناء وهي الا وحاشا وعدا وخير وسوى وغيرها ما
موصولة ندر فعل ماض صلة وفاعله مستتر فيه عايد الى
ما والموصول مع صلته منصوب المحل اما على استثناء من
ذكر شيء لانا والعامل الا والعامل الفعل السابق ذكره
وهو لم اطو بواسطة الا على اختلاف المذهبين او على
انه بدل من ذكر وهو بدل البعض او بدل الاشتمال والعا
مل لم اطو الم اطو ذكر شيء الا اطوى ذكر ما ندر بحذف
المضاف وهو ذكر وهو خبر الذ هو المبتدا منه فافهم وها

Copyright © King Saud University

مجرور المحل على البدلية اما من شئ والعامل فيه ذكرى لم اطولا
اذكر ما ندر اوهو بدل من المسائل ة مسائلها والعامل فيه من
اولم اطول اذكر شئ الا من اطول ما ندراى من المسائل التى ندراى من
المسائل التى ندرت ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور ة مسا
ئلها لعدم مساعدة المعنى لان هذا الضمير راجع الى الكتب الثلثة
فيكون التقدير اكلام لم اطول ذكر شئ من مسائل الكتب النادرة
وهو ظاهر الفساد وما قيل ة وجه الفساد انه اذا كان بدلا منه
يلزم دخول الا بين المضاف وهو المسئلا من مسائلها وما المضاف
اليه وهو ما ندر بتقدير تخية المبدل منه وهو الها ة مسائلها
فاسد لان المراد بالتخية التخية ة المعنى لا ة اللفظ حتى يلزم
ما ذكر م اوشاع عطف بيان على ما ندر فيما ة حرف جر ما مو
صولة بينهم منصوب على الظرفية وهو ضمير المتصل مجرور
المحل لاضافة بين اليه وهى عبارة عن التخاصم وعامل
الظرف محذوف وفاعل مستتر فيه عايد الى ما والعامل مع
المحمول جملة ظرفية صلة ما والموصول مع صلته مجرور المحل
بفى متعلق بشاع والنشر معطوف على شاع اوعلى ما ندر
والثلثة اوطا لتقريبه ولم حرف جزم ازد فعل مضارع مجزوم بلم
اصله ازيد سقط الياء لالتقاء الساكنين وهو الياء والدال
فيه اى ة المختصر متعلق بلم ازد شيئا منصوب لانه مفعول

اجنبيا صفة شيئا الآخر ا استثناء ما موصولة كان فعل من
الافعال الناقصة صلتها اسم مستتر فيه عايد الى ما بالزيا
دة متعلق بقوله حريا وهو منصوب على انه خبر كان والاصل
ما كان حريا بالزيادة ثم اجر حريا رعاية المسجع والموصول
مع صلته منصوب المحل اما على انه الاستثناء من لم ازد شيئا
والعامل الا اولم ازد على الخلاف كما من ذكره ة لم اطول الا ما
ندر اوعلى البدلية من شيئا والعامل فيه لم ازد والجملة الى
لم ازد مع ما عمل فيه معطوفة على جملة لم اطول ومباحث
ومباحث الاستثناء طويلة لا يليق ذكرها ة هذه الاورا
ق لكن فيها مسئلة لطيفة من الاستثناء المكرر لا بد من
ذكرها لامتحان الاذهان واختبار الافهام وهى انه اذا
قال قائل لفلان على عشرة دراهم الا تسعة الا ثمانية الا
سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحد
حد اذ ولو قال له على عشرة الا اثنين الا ثلثة الا اربعة
الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا تسعة فالا لزم
ة الاول خمسة وة الثانى واحد لا يليق ذكر وجه التخريج هو
هنا وترجمة افعل فاعل ومفعوله وهو الضمير البارز را
جع الى المختصر والجملة معطوفة اما على جملة استصفيت
او على جملة لم ازد او لا اول او ما من جملة المعنى بكتب مجرور

بالياء متعلق بترجمت المصباح مجرور باضافة الكتاب اليه
من اضافة العام الى الخاص كخاتم فضة لستصيغ اى ليسر
ليتيسر واللام جارة وان المصدرية مقدرة بعدها لانها
لاتدخل الفعل الا بعد تقدير ان بعدها ليكون الفعل في قوة
الاسم ويستضيء فعل مضارع منصوب بها وفاعله الضمير
المستكن فيه وهو عايد الى الولد بانواره متعلق بيستضيء
والضمير مجرور محلا لاضافة الانوار اليه راجع الى
المختصر والمراد بانواره مسائله اللطيفة واحشه الشريفة
وفي هذا الكلام استعارة بالكناية لان المص شبه المختصر
بالمصباح في ازالة الظلمة اما في المصباح فظاهر واما في المختصر
فلانه مزيل لظلمة الجهل بالممارسة والاشتغال به وهي
في الحقيقة من اشد الظلمة ثم اثبت له ما هو من لوازم المشبه
به بقوله بانواره والتشبيه المذكور استعارة مكنية وهذا الاثبات
تخييلية قوله قرينة لها ويستضيء اى يقتبس معطوف على
يستضيء والضمير المستتر فيه عايد الى الولد مفاتح منصوب
على انه مفعولية ليستضيء وهو بمعنى الفتايح واضافتها الى الانوا
ر اضافة العام الخاص اى مفاتح من انواره لان المفاتح
هي الانوار الحاصلة من المختصر والمراد بها مسائله الشريفة
التي هي فوق كل مفتتح والضمير البارز المجرور المحل بالاضافة

الآثار اليه راجع الى المختصر وكسرته فعل فاعل ومفعول
وهو الضمير البارز المتصل وهو عايد الى المختصر والجملة
معطوفة على جملة توجت ومعنى كسرته اطويته وجعلته مشتملا على
حروف خمسة مجرور بها متعلق بكسرت ابواب مجرورة لاضافة
الخمسة اليه الباب مرفوع على المبتداء الاول صفة الباب
في الاصطلاحات والجار والمجرور في المحل الرفع على انه خبر
مبتداء النحوية مجرورة صفة الاصطلاحات وانما لم يقل النحويات
لانها اسندت الى ضمير الجمع وهو الاصطلاحات فيجوز
الوجهان كما مر فان قيل ان النحوية ليست بفعل ولا بمعناه
فاين الاسناد لانه لا وجود له الا فيهما قلنا ان الياء
فيها ياء النسبة فيكون في معنى الفعل اذ التقدير في الاصطلا
حات المنسوبة الى النحو فلا اشكال وهي بمعنى المصطلحات
فلهذا جمعت وان كانت مصدر القطار هواى ذكر
المصدر وارادة اسم المفعول كثير كالملفوظ بمعنى الملفوظ وهي
وهي عبارة عن الالفاظ المتعددة كالكلمة وانواعها من
الاسم والفعل والحرف والكلام وانواعه من الجمل الاربع الا
سمية والفعلية والشرطية والظرفية التي يتوقف عليها
المباحث الاتية فلهذا قدم المص هذا الباب على سايرالا
بواب اوارد فيه الباب رفع على الابتداءية الثاني مرفوع

Copyright © King Saud University

تقديرا على انه صفة الباب في العامل الجار والمجرور مر
فوع المحل على الخبرية للمبتداء اللفظية مجرورة على انها صفة العوا
مل القياسية مجرور صفتها ايضا بعد الصفة وانما قدم هذا الباب
على الباب الثالث لان العوامل المذكورة في الباب الثاني قياسية
في الباب الثالث سماعية والقياسية مطردة مثلا قولنا الافعا
ل اللازمة ترفع الاسم الواحد على الفاعلية المتعدية ترفع وتنصب
فهذا قياس مطرد في جميع الافعال ولكان هذا الحكم في كلها والسما
عية غير مطردة مثلا قولنا ان الباء تجر ولم تجزم سماعي منحصر فيما
سمع من العرب وليس لك ان تجاوز عما سمعته ولا شك ان
المطرد يستحق التقديم على غير المطرد فلذلك قدم عليه ثم قال
الباب الثالث في العوامل اللفظ السماعية واعرابه كاعراب السا
بق لكن قدمه على الرابع لشرفه لان اللفظية السماعية اقوى
لانها تعرف بالحس البصري والقلب معا والمعنوية تعرف بالقلب
فقط لانه لا شك في مزية ما يعرف بالشيئين على ما يعرف بالشيء
الواحد ثم قدم المص الباب الرابع في العوامل المعنوية على الباب
الخامس في فصول من العربية لان المراد من علم النحو معرفة
العوامل والمعمول فالبحث في الرابع في العوامل وان كانت معنوية
بخلاف الخامس فان البحث فيه من التعريف والتنكير والتذكير
والتانيث وغيرها فانها من متممات الفن وليست بمقصودة

من هذا الفن وبين المقصود في هذا الفن والمقصود من هذا الفن
مقدم على المقصود في هذا الفن [illegible] فاخرا
[illegible]
[illegible]
ان يذكر [illegible] هذا الكتاب [illegible]
[illegible]
ان لم يكن البحث من حيث العاملية [illegible]
بالاستقراء لا بالعقل لان العقل [illegible]
[illegible]
[illegible] الحاج [illegible] ولوالديه واحسن
[illegible] والمسلمين والمسلمات [illegible] آمين يا رب العالمين
[illegible] يوم الاثنين في وقت العصر في شهر ذي القعدة
١١٠٧

Copyright © King Saud University